بنك البلاد
BANK ALBILAD
شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس)

نشـــــــرة الإصـــــــدار

المستشار المالي

GIB
بنك الخليج الدولي

مدير الإكتتاب

سامبا samba

تحـتوي نشـرة الإصـدار هذه على معلـومات تم تقديمـها حسب متطلـبات قواعد التسجـيل والإدراج الصـادرة عن هيئة السـوق المالية بالمملكة العربية السعودية (والمشار إليها بـ«الهيئة»). ويتحمـل أعضـاء مجلس الإدارة الذين تظهـر أسماؤهم على الصفحة (٢٢) مجتمعين ومنفـردين كامل المسؤولـية عن دقة المعلومـات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمـينها في النشرة إلى جعل أي إفـادة واردة فيها مضـللة، ولا تتحمـل الهيئة والسوق المالية السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخـلي نفسها صـراحة من أي مسـؤولية مهما كانت عن أي خسـارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

www.bankalbilad.com.sa

بنك البلاد
BANK ALBILAD

بنك البلاد

شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٨ وتاريخ ١٤٢٥/٩/٢١هـ.
الاكتتاب العام في ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً من أسهم بنك البلاد بسعر قدره ٥٠ ريال سعودي للسهم الواحد
من يوم الإثنين ١٢ محرم إلى يوم الأربعاء ٢٨ محرم ١٤٢٦هـ (الموافق ٢١ فبراير إلى ٩ مارس ٢٠٠٥م)

يطرح بنك البلاد ("البنك")، وهو شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس، مرخص بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٨ وتاريخ ٢١ رمضان ١٤٢٥هـ (الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٠٤م) ("المرسوم الملكي") للجمهور في أسهم عادية من أسهم رأس مال البنك للاكتتاب العام، بقيمة إسمية مقدارها خمسون (٥٠) ريالا سعوديا للسهم الواحد. ويطرح البنك (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون سهم ("الأسهم") تمثل ٥٠٪ من إجمالي الأسهم العادية لرأس مال البنك، للاكتتاب العام للمواطنين السعوديين الأفراد ("الاكتتاب العام"). وقبل بدء الاكتتاب العام، اكتتب كل من شركة محمد وعبدالله السبيعي للصرافة، وورثة عبدالعزيز بن سليمان المقيرن، ومؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة، ومؤسسة الراجحي للتجارة، ومؤسسة محمد صالح صيرفي، وشركة يوسف عبدالوهاب نعمة الله، ومؤسسة عبدالمحسن صالح العمري، وعلي هزاع وشركاه للتجارة والصيرفة ("المساهمون المؤسسون") بما مجموعه ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا وسددوا قيمتها نقداً وهي تمثل ٥٠٪ من كامل أسهم رأس المال العادية للبنك. وبعد الاكتتاب مباشرة، سوف تكتمل أسهم رأس مال البنك لتصبح ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا.

سوف تكون أسهم البنك من فئة واحدة تضم أسهم المساهمين المؤسسين والأسهم المطروحة للاكتتاب، ويمنح كل سهم لحامله صوتا واحدا، كما يحق لكل مساهم يمتلك مالا يقل عن عشرين سهما حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت فيها.

سيبدأ طرح الأسهم للاكتتاب العام في يوم الإثنين ١٢ محرم ١٤٢٦هـ (الموافق ٢١ فبراير ٢٠٠٥م) ويستمر حتى نهاية يوم الأربعاء ٢٨ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ٩ مارس ٢٠٠٥م. يجب على كل مكتتب أن يكتتب في (١٠) عشرة أسهم بحد أدنى والحد الأعلى لكل مكتتب هو (٥,٠٠٠) خمسة آلاف سهم فقط. الحد الأدنى للتخصيص هو (١٠) عشرة أسهم لكل مكتتب، وبعد ذلك يتم التخصيص على أساس تناسبي بناء على نسبة ماطلبه كل مكتتب إلى إجمالي الأسهم المطلوبة. إذا تجاوز عدد المكتتبين (٣) مليون مكتتب فإن البنك لا يضمن الحد الأدنى للتخصيص، وسيتم التخصيص بالتساوي على عدد المكتتبين. وسوف يتم إعادة فائض الاكتتاب (إن وجد) للمكتتبين بدون عمولات أو استقطاعات من قبل البنوك المستلمة المعنية، كما سيتم الإعلان عن التخصيص النهائي وإعادة المبلغ الفائض للمكتتبين (إن وجد) وذلك في موعد أقصاه يوم الخميس ٧ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٠٥م.

لم توجد سوق لأسهم البنك سواء داخل المملكة العربية السعودية أو في أي مكان آخر قبل طرحها للاكتتاب العام، وقد تم تقديم طلب لهيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية لتسجيل الأسهم في القائمة الرسمية، وتمت الموافقة على نشرة الإصدار ("النشرة") هذه وكافة المستندات المؤيدة التي طلبتها هيئة السوق المالية. وسوف يتم تسجيل الأسهم بنظام تداول بشكل إلكتروني، وبالتالي لن يتم إصدار أي شهادات أسهم. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في وقت قريب بعد الانتهاء من جميع إجراءات تأسيس البنك وتسجيله. وبمجردبدء التداول في الأسهم سيسمح للمواطنين السعوديين إضافة إلى الشركات والبنوك والصناديق الاستثمارية السعودية، بعد موافقة الجهات المعنية، بالتداول في الأسهم.

يبلغ سعر الاكتتاب (٥٠) خمسين ريالا سعوديا للسهم الواحد ("سعر الاكتتاب") ويجب أن يتم سداده بالكامل عند تقديم طلب الاكتتاب.

يجب دراسة قسمي "تنبيه هام" و "عوامل المخاطرة" الواردين في نشرة الإصدار هذه بعناية تامة قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في الأسهم المعروضة للاكتتاب بموجب هذه النشرة.

المستشار المالي

GIB بنك الخليج الدولي

مدير الإكتتاب

سامبا samba

www.samba.com ٨٠٠ ١٢٤ ٢٠٠٠

للاستفسار وللحصول على استمارة الاكتتاب يُرجى مراجعة البنوك المشاركة التالية:

البنك السعودي للاستثمار ٨٠٠ ١٢٤ ٨٠٠٠ | البنك السعودي البريطاني ٨٠٠ ١٢٤ ٥٥٥٧ | NCB الأهلي ٨٠٠ ٢٤٤ ٣٣٣٣ | البنك السعودي الهولندي ٨٠٠ ١٢٤ ٣٠٠٠ | بنك الرياض ٨٠٠ ١٢٤ ٢٢٢٥ | بنك الجزيرة ٨٠٠ ٢٤٤ ٠٤٠٤ | البنك العربي الوطني ٨٠٠ ١٢٤ ٤٠٤٠ | شركة الراجحي المصرفية ٨٠٠ ١٢٤ ١٢٢٢ | البنك السعودي الفرنسي ٨٠٠ ١٢٤ ٢١٢١

تنبيه هام

قام بنك البلاد بتعيين بنك الخليج الدولي («المستشار المالي») كمستشار مالي له فيما يتعلق بالاكتتاب العام لأسهم بنك البلاد المشار إليها في نشرة الإصدار هذه، وهو لا يتصرف فيما يتعلق بهذه العملية لحساب أي شخص آخر أو مؤسسة أخرى.

إن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة عرضة للتغيير. ومع أن البنك قد اتخذ الحيطة المعقولة في إعداد نشرة الإصدار هذه ويعتقد أن المعلومات الواردة فيها صحيحة كما في تاريخ تحريرها، فإن تحرير نشرة الإصدار هذه لا يوحي بأن أيا من المعلومات التي تحتوي عليها سوف تبقى صحيحة بعد هذا التاريخ. ولا يعتبر تحرير هذه النشرة أو أي اتصالات شفهية أو كتابية أو مطبوعة فيما يتعلق بالاكتتاب، أو يفسر على أنه يعتبر أو يمكن الاعتماد عليه بأي شكل من الأشكال على أنه وعد أو إقرار فيما يتعلق بالنتائج أو الأرباح أو الأحداث المستقبلية.

تم الحصول على أجزاء كبيرة من معلومات السوق والقطاع من مصادر خارجية. وبينما لا يوجد لدى بنك الخليج الدولي أو بنك البلاد أي سبب يدعوهما إلى الاعتقاد بأن أيا من تلك المعلومات تعتبر في جوهرها غير دقيقة، غير أن بنك الخليج الدولي لم يقم بالتحقق بشكل مستقل من معلومات السوق والقطاع الواردة في هذه النشرة. كذلك فإن نطاق عمل بنك الخليج الدولي لم يشمل: مراجعة هيكل رأس مال بنك البلاد؛ توزيع الأسهم بين المساهمين المؤسسين، ومراجعة خطة العمل الشاملة لبنك البلاد والمستندات المؤيدة لها مثل دراسة السوق، وإجراء دراسة الحرص الواجب حول أعمال المساهمين المؤسسين وبنك البلاد.

لا يقبل بنك الخليج الدولي أو أي من مستشاري بنك البلاد أو مستشاري المساهمين المؤسسين أو أي من مسؤوليهم أو أعضاء مجالس إداراتهم أو وكلائهم أو موظفيهم بأي مسؤولية عن أي إقرار أو تعهد (صريح أو ضمني) تحتوي أو لا تحتوي عليه هذه النشرة أو أي اتصالات أخرى كتابية أو شفهية تم نقلها في أي وقت إلى مستلم النشرة (أو أي من مستشاري مستلم النشرة) في سياق تقييم أي استثمار مقترح.

لا تعتبر هذه النشرة بمثابة توصية من جانب البنك أو المساهمين المؤسسين أو أي من مستشاريهم للمشاركة في الاكتتاب. ويكون كل مستلم لهذه النشرة مسؤولاً عن الحصول على مشورة مهنية مستقلة خاصة به فيما يتعلق بالاكتتاب ولإجراء تقييمه الخاص المستقل، والاستثمار في الأسهم، والمعلومات والافتراضات الواردة في هذه النشرة، باستخدام أي تحاليل أو توقعات يراها ضرورية من أجل اتخاذ قراره الاستثماري.

يتم إبلاغ المستثمرين الراغبين في الاستثمار في الأسهم بأنه لا يمكن إعطاء أي ضمان بصحة الافتراضات الواردة في هذه النشرة، أو أن التأثيرات الفعلية للافتراضات، حتى ولو كانت صحيحة، سوف تكون هي نفس التأثيرات المتوقعة أو أن أيا من تلك الفروقات لن تكون جوهرية. وبشكل خاص، يمكن أن يتأثر المركز المالي الفعلي للبنك وقيمة الأسهم تأثرًا سلبيًا نتيجة المستجدات المستقبلية من حيث التضخم وأسعار الفائدة والضرائب أو العوامل الاقتصادية أو السياسية أو المسائل الأخرى والتي لا يملك البنك أي سيطرة عليها.

يصدر الاكتتاب في المملكة العربية السعودية فقط ("المملكة") للأفراد السعوديين. ولم يتم اتخاذ أي إجراء لتأهيل أو تسجيل هذه النشرة أو الأسهم بموجب قوانين أي دولة فيما عدا المملكة العربية السعودية، ويمنع صراحة استخدام النشرة وبيع الأسهم في أي دولة أخرى. ويملي بنك الخليج الدولي والمساهمون المؤسسون والبنك على كل من يستلم هذه النشرة أن يقوم بإبلاغهم فيما يتعلق بأي قيود قانونية تسري على النشرة وأن يلتزم بتلك القيود.

يحتفظ البنك بالحق في القيام في أي وقت بإنهاء أي مشاركة لأي شخص في عملية التقييم والاكتتاب إذا كان هناك حظر قانوني على إصدار أو توزيع النشرة على ذلك الشخص.

يتصرف المستشار المالي بصفته مستشاراً للبنك فقط فيما يتعلق بالاكتتاب وليس له أي دور مباشر في توزيع أسهم هذا الاكتتاب.

بيانات التوقعات المستقبلية

تشكل بيانات مختلفة واردة في هذه النشرة "بيانات توقعات مستقبلية". ويستطيع القارئ عمومًا تمييز هذه البيانات من خلال كلمات مستخدمة بصيغة التوقع، مثل "تخطط"، "تقدر"، "تعتقد"، "تتوقع"، "يمكن أن"، "سوف"، "يتوجب"، أو "متوقعة"، "يمكن أن تكون"، "تتوقع"، أو صيغة نفي أو تصريفات تلك العبارات أو عبارات أخرى مشابهة. ويحذر البنك من أن بيانات التوقعات المستقبلية هذه هي مجرد توقعات وتقديرات فيما يتعلق بالأحداث والظروف المستقبلية. وحيث إن تلك البيانات تعكس الآراء الحالية للبنك فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، فإنها تكون معرضة لمخاطر معينة وعدم يقين وافتراضات. ويمكن أن تؤدي عواملكثيرة إلى اختلاف جوهري بين النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات التي يحققها البنك وبين أي نتائج أو أداء أو إنجازات مستقبلية يمكن أن تكون واردة صراحة أو مشارا إليها ضمنياً في بيانات التوقعات المستقبلية تلك. ويمكن أن يكون لبعض المخاطر والعوامل أثر كما هو موصوف بتفصيل أكبر في أقسام أخرى من هذه النشرة (انظر على سبيل المثال "عوامل المخاطرة"). وفي حالة تحقق أي واحدة أو أكثر من المخاطر أو عدم اليقين أو إذا ثبت أن الافتراضات الموضوعة غير دقيقة أو غير صحيحة، يمكن أن يكون هناك تباين جوهري عما هو موصوف في هذه النشرة على أنه متوقع أو يعتقد بحدوثه أو يقدر أويخطط أو يتوقع له أن يحدث. ويجب على المستثمرين الراغبين في الاستثمار دراسة كافة بيانات التوقعات المستقبلية على ضوء هذه الشروحات ويجب عليهم أن لا يعتمدوا بدرجة غير مبررة على بيانات التوقعات المستقبلية. ولا ينوي البنك تحديث أي معلومات تتعلق بالقطاع أو السوق أو أي بيانات توقعات مستقبلية واردة في هذه النشرة، ولا يتحمل أي التزام بالقيام بتحديثها.

قائمة المصطلحات

يظهر في نهاية هذه النشرة قائمة بمصطلحات مختارة مستخدمة في هذه النشرة.

بنك البلاد

الاسم الرسمي	بنك البلاد
عنوان المركز الرئيس	عنوان المركز الرئيس مبنى مؤسسة الملك فيصل الخيرية، طريق الملك فهد ص.ب ١٤٠ الرياض ١١٤١١ المملكة العربية السعودية

المستشارون

المستشار المالي	بنك الخليج الدولي أبراج التعاونية، طريق الملك فهد ص.ب ٩٣٤١٣ الرياض ١١٦٧٣ المملكة العربية السعودية
المستشار القانوني	مكتب الرويشد والعساف وشريكه الدولي سكوايز ساندرز آند دمبسي برج المملكة، طريق الملك فهد ص.ب ٩٠٢١٧ الرياض ١١٦١٣ المملكة العربية السعودية
المحاسبون معدو التقارير	أرنست آند يونج برج الفيصلية، طريق الملك فهد ص.ب ٢٧٣٢ الرياض ١١٤٦١ المملكة العربية السعودية

مدير الاكتتاب والبنوك المستلمة

مدير الاكتتاب	**مجموعة سامبا المالية** المكتب الرئيس، ص.ب ٨٣٣ الرياض ١١٤٢١ المملكة العربية السعودية
البنوك المستلمة	البنك الأهلي التجاري المكتب الرئيس، ص.ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١ المملكة العربية السعودية
	بنك الجزيرة المكتب الرئيس، ص.ب ٦٢٧٧ جدة ٢١٤٤٢ المملكة العربية السعودية
	بنك الرياض المكتب الرئيس، ص.ب ٢٢٦٢٢ الرياض ١١٤١٦ المملكة العربية السعودية
	البنك السعودي البريطاني المكتب الرئيس، ص.ب ٩٠٨٤ الرياض ١١٤١٣ المملكة العربية السعودية
	البنك السعودي الفرنسي المكتب الرئيس، ص.ب ٥٦٠٠٦ الرياض ١١٥٥٤ المملكة العربية السعودية
	البنك السعودي للاستثمار المكتب الرئيس، ص.ب ٣٥٣٣ الرياض ١١٤٨١ المملكة العربية السعودية
	البنك السعودي الهولندي المكتب الرئيس، ص.ب ١٤٦٧ الرياض ١١٤٣١ المملكة العربية السعودية
	البنك العربي الوطني المكتب الرئيس، ص.ب ٩٨٠٢ الرياض ١١٤٢٣ المملكة العربية السعودية
	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار المكتب الرئيس، ص.ب ٢٨ الرياض ١١٤١١ المملكة العربية السعودية
	مجموعة سامبا المالية المكتب الرئيس، ص.ب ٨٣٣ الرياض ١١٤٢١ المملكة العربية السعودية

ملخص الاكتتاب والبيانات الإحصائية

سعر الاكتتاب للسهم الواحد	٥٠ ريال سعودي
القيمة الاسمية للسهم	٥٠ ريال سعودي
حجم الاكتتاب	
إجمالي عدد الأسهم	٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم
إجمالي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب	٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم
النسبة المئوية لأسهم رأس المال المطروحة للاكتتاب	٥٠٪ من المجموع
(الاكتتاب مخصص بشكل حصري للمواطنين السعوديين الأفراد)	
القيمة الإجمالية لأسهم الاكتتاب	١,٥٠٠ مليون ريال سعودي
القيمة الإجمالية للأسهم	٣,٠٠٠ مليون ريال سعودي
(بناء على ١٠٠٪ من أسهم رأس المال الصادرة)	

الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب

الحد الأدنى لعدد الأسهم التي يمكن الاكتتاب بها	١٠ أسهم
الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يمكن الاكتتاب بها	٥,٠٠٠ سهم
الحد الأدنى لقيمة الاكتتاب	٥٠٠ ريال سعودي
الحد الأقصى لقيمة الاكتتاب	٢٥٠,٠٠٠ ريال سعودي

تخصيص الأسهم

يخصص لكل مكتتب عشرة (١٠) أسهم كحد أدنى، وتوزع الأسهم المتبقية، إن وجدت، بالتناسب على جميع المكتتبين. وسوف تعاد الأموال الفائضة عن الأسهم غير المخصصة إلى حسابات المكتتبين دون أي رسوم أو اقتطاع أي مبلغ من قبل البنك المستلم وذلك في موعد أقصاه يوم الخميس ٧ صفر ١٤٢٦هـ (الموافق ١٧ مارس ٢٠٠٥م). ولا يضمن البنك تخصيص الحد الأدنى والبالغ عشرة (١٠) أسهم في حالة تجاوز عدد المكتتبين ٣,٠٠٠,٠٠٠ مكتتب، وفي تلك الحالة يتم توزيع الأسهم بالتساوي بين جميع المكتتبين.

تداول الأسهم

سوف يتم تداول الأسهم المطروحة للاكتتاب في السوق المالية السعودية ("تداول") عند الانتهاء من جميع إجراءات تأسيس البنك وتسجيله.

شروط الاكتتاب

يقتصر الاكتتاب على المواطنين السعوديين الأفراد. ويحتفظ البنك بالحق في رفض أي طلب اكتتاب سواء بشكل جزئي أو كلي إذا لم يستوف شروط ومتطلبات الاكتتاب. ولا يجوز سحب أي طلب اكتتاب أو تعديله، ويشكل طلب الاكتتاب بعد قبول البنك له اتفاقًا ملزماً بين المكتتب وبين البنك. وفي حالة عدم الاكتتاب بكامل رأس المال، يقوم بنك البلاد بالتنسيق مع هيئة السوق المالية حول كيفية بيع أو تخصيص الأسهم غير المباعة.

متحصلات الاكتتاب

يتم دفع كامل المبالغ المحصلة من الاكتتاب لبنك البلاد صافية من أي تكاليف.

الأسهم ذات أحقية التصويت

للبنك فئة واحدة فقط من الأسهم ولا يعطي أي مساهم حقوق تصويت تفضيلية. ويكون لكل مساهم يمتلك ما لا يقل عن ٢٠ سهماً الحق في حضور الجمعية العمومية. ويكون لكل سهم الحق في صوت واحد. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية عن الأسهم في قسم "وصف الأسهم".

توزيع الأرباح

يحق لحملة الأسهم الحصول على المبالغ التي يوزعها البنك عند إعلانها. انظر القسم الفرعي "حصص الأرباح الموزعة" في قسم "وصف الأسهم".

القيود على المساهمين المؤسسين

لا يجوز للمساهمين المؤسسين بيع أسهمهم إلا لمساهمين مؤسسين آخرين قبل نشر القوائم المالية المدققة للبنك لثلاث سنوات كاملة.

اعتبارات الاستثمار

قبل الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب، يجب على المستثمرين أن يدرسوا بعناية كافة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار، لا سيما اعتبارات الاستثمار المختلفة وعوامل المخاطرة المذكورة في قسم "عوامل المخاطرة".

الجدول الزمني المتوقع للاكتتاب

	التاريخ
فترة الاكتتاب	من الاثنين ١٢ محرم إلى الأربعاء ٢٨ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ٢١ فبراير إلى ٩ مارس ٢٠٠٥م
آخر موعد لتقديم نموذج الطلب وسداد قيمة الاكتتاب	٢٨ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ٩ مارس ٢٠٠٥م
الإشعار بالتوزيع النهائي وإعادة المبالغ الفائضة (في حالة وجود فائض للاكتتاب)	في موعد أقصاه يوم الخميس ٧ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٠٥م
تاريخ بدء تداول الأسهم	بعد الانتهاء من جميع الإجراءات ذات العلاقة
الجدول الزمني والتواريخ المشار إليها أعلاه تقريبية. وسوف يتم الإعلان عن التواريخ الفعلية من خلال الصحافة المطبوعة. وفور بدء تداول الأسهم، سوف يسمح للشركات السعودية ولصناديق الاستثمار السعودية بتداول أسهم البنك.	

جدول المحتويات

١) عوامل المخاطرة ١
١-١ الاتجاهات الاقتصادية ١
١-٢ معدلات العمولة ١
١-٣ العوامل السياسية والنظامية ١
١-٤ الاتجاهات الديموغرافية ٢
١-٥ التقدم التقني ٢
١-٦ هيكل الملكية ٣
١-٧ المنافسون ٣
١-٨ الموارد ٣
١-٩ الإدارة ٤
١-١٠ الأسهم ٤
١-١١ الأرباح الموزعة ٤
١-١٢ نقل ملكية الأصول ٥
١-١٣ الالتزامات المتعلقة بالمساهمين المؤسسين ٥
٢) بنك البلاد ٦
٢-١ مقدمة ٦
٢-٢ تأسيس بنك البلاد ٦
٢-٣ استراتيجية العمل ٩
٢-٤ الممتلكات والفروع ١٥
٢-٥ العلامات التجارية ١٥
٢-٦ الهيكل التنظيمي ١٥
٢-٧ الإدارة والموظفون ١٨
٢-٨ مجلس الإدارة والتنظيم الداخلي ٢٢
٢-٩ تعويضات وأسهم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين ٢٤
٢-١٠ الصلاحيات والمصالح الجوهرية ٢٤
٢-١١ التقاضي ٢٤
٣) خطة الحل الانتقالي ٢٥
٣-١ الهيكل التنظيمي للفترة الانتقالية ٢٦
٣-٢ المرحلة الأولى: الإعداد والتقييم ٢٧
٣-٣ المرحلة الثانية: التطوير ٢٧
٣-٤ المرحلة الثالثة: التنفيذ ٢٩
٣-٥ المرحلة الرابعة: العمليات ٣٠
٣-٦ المرحلة الخامسة: عمليات بنك البلاد ٣٠
٤) رأس المال واستخدام متحصلات الاكتتاب ٣٢
٥) المساهمون المؤسسون ٣٣
٥-١ شركة محمد وعبدالله السبيعي لأعمال الصرافة ٣٣

٥-٢ ورثة عبدالعزيز بن سليمان المقيرن ٣٤
٥-٣ مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة ٣٥
٥-٤ مؤسسة الراجحي للتجارة ٣٦
٥-٥ مؤسسة محمد صالح صيرفي ٣٧
٥-٦ مؤسسة عبد المحسن صالح العمري ٣٨
٥-٧ شركة يوسف عبد الوهاب نعمة الله ٣٨
٥-٨ شركة علي هزاع وشركاه للتجارة والصيرفة ٣٩
٦) القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية..... ٤١
٦-١ البنوك التجارية المحلية ٤١
٦-٢ المؤسسات الأخرى ٤٣
٦-٣ نقاط القوة ٤٤
٦-٤ نقاط الضعف ٤٤
٦-٥ الفرص ٤٤
٦-٦ المخاطر ٤٤
٦-٧ أداء القطاع المصرفي ٤٥
٦-٨ إطار الرقابة والإشراف ٥٤
٦-٩ مؤسسة النقد العربي السعودي ٥٥
٦-١٠ هيئة السوق المالية السعودية ٥٦
٦-١١ الملاحظات النظامية ٥٧
٦-١٢ المنافسة الخارجية ٥٧
٦-١٣ التقنية والإنترنت ٥٩
٦-١٤ الإمكانيات المستقبلية ٦٠
٧) وصف الأسهم ٦٢
٧-١ أسهم رأس المال ٦٢
٧-٢ الجمعية العمومية للمساهمين ٦٢
٧-٣ حقوق التصويت والتصويت ٦٢
٧-٤ نقل ملكية الأسهم ٦٣
٧-٥ القيود على ملكية الأسهم ٦٣
٧-٦ الأرباح الموزعة ٦٣
٧-٧ الزكاة ٦٤
٧-٨ حل البنك ٦٤
٨) تعليمات وشروط الاكتتاب ٦٥
٨-١ إجراءات الاكتتاب بالأسهم وتقديم طلبات الاكتتاب ٦٥
٨-٢ التخصيص والاسترداد ٦٦
٨-٣ الإقرارات ٦٦
٨-٤ بنود متفرقة ٦٦
٨-٥ ترتيبات التداول ٦٧
٨-٦ السوق المالية السعودية (تداول) ٦٧

٩) تقرير المحاسبين ٦٨
١٠) المستندات المتاحة للمعاينة ٧٨
١١) الملاحق ٧٩
١١-١ عقد التأسيس ٧٩
١١-٢ النظام الأساسي لبنك البلاد ٨٧
١٢) قائمة المصطلحات ٩٨

الجداول

الجدول ١: هيكل أسهم رأس المال ٨
الجدول ٢: المسؤولون التنفيذيون في بنك البلاد ١٨
الجدول ٣: أعضاء مجلس إدارة بنك البلاد ٢٢
الجدول ٤: رأس مال بنك البلاد ٣٢
الجدول ٥: مصاريف التأسيس ٣٢
الجدول ٦: الملكية الأجنبية للبنوك السعودية كما في ٢٠٠٤/١٢/٣١م ٤١
الجدول ٧: البنوك السعودية بحسب مجموع الأصول ٤٢
الجدول ٨: النمو في إجمالي أصول البنوك السعودية: ١٩٩٨م إلى الربع الثاني من ٢٠٠٤م ٤٣
الجدول ٩: الهيكل المالي للبنوك: ١٩٩٩م إلى الربع الثاني من ٢٠٠٤م ٤٦
الجدول ١٠: أصول البنوك المدرجة: ٢٠٠٢م و ٢٠٠٣م ٤٦
الجدول ١١: معدلات بيانات الدخل: ٢٠٠١م - الربع الثاني ٢٠٠٤م ٤٨
الجدول ١٢: متوسط نسبة النمو في الدخل ومصروفات الفوائد: ٢٠٠١م - الربع الثاني ٢٠٠٤م ٤٩
الجدول ١٣: متوسط توزيع الدخل التشغيلي: ٢٠٠١م - الربع الثاني ٢٠٠٤م ٤٩
الجدول ١٤: نسب ربحية البنوك: ٢٠٠١م - الربع الثاني ٢٠٠٤م ٥٠
الجدول ١٥: متوسطات التمويل والسيولة والربحية: الربع الثاني ٢٠٠٤م ٥١
الجدول ١٦: المخصصات ونوعية قروض البنوك السعودية: ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م ٥٢
الجدول ١٧: نسب التكلفة والكفاءة: ٢٠٠١م إلى الربع الثاني ٢٠٠٤م ٥٢
الجدول ١٨: النسب لكل موظف: ٢٠٠٣م ٥٣
الجدول ١٩: نسب رأس المال: ٢٠٠٠م إلى الربع الثاني ٢٠٠٤م ٥٣
الجدول ٢٠: بيانات نسب أسهم البنوك: ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٤م ٥٤

الأشكال

الشكل ١ : الهيكل التنظيمي لبنك البلاد ١٦
الشكل ٢ : الهيكل التنظيمي لفريق العمل في المرحلة الحالية ٢٧

١) عوامل المخاطرة

قبل الاستثمار في الأسهم المعروضة في هذا الاكتتاب، يجب على المستثمرين الراغبين في الاكتتاب أن يدرسوا بعناية كافة المعلومات التي تحتوي عليها نشرة الإصدار هذه، بما في ذلك المخاطر المشار إليها أدناه.

يخضع الاستثمار في أسهم بنك البلاد لعدد من المخاطر وعدم اليقين. ويجب على المستثمرين الراغبين في شراء الأسهم أن يدرسوا بعناية المخاطر التالية، إلى جانب أي معلومات مشمولة في هذه النشرة من أجل اتخاذ قرارهم حول الاستثمار في بنك البلاد. ويمكن أن يؤدي تحقق أي من الأحداث المشار إليها أدناه إلى أثر سلبي جوهري على أعمال بنك البلاد ونتائج عملياته ومركزه المالي. وفي حالة تحقق هذه الأحداث، يمكن أن يتعرض المستثمرون لخسارة كامل أو جزء من استثماراتهم. كذلك فإن هناك مخاطر إضافية غير معروفة حاليًا لبنك البلاد أو يعتبرها البنك غير أساسية في الوقت الحاضر، ولكنها يمكن أن تؤدي أيضًا إلى إلحاق الضرر ببنك البلاد والتأثير على استثمارات المستثمرين فيه.

يهدف هذا القسم إلى التركيز على التأثيرات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح بنك البلاد.

١-١ الاتجاهات الاقتصادية

يرتبط أداء البنك ارتباطًا كبيرًا بأوضاع الاقتصاد والسوق المحلية والعالمية. وتعتمد النظرة المستقبلية لمجالات خدمات بنك البلاد على مؤشرات منها أسعار البترول والإنفاق الحكومي وتعداد السكان والعمالة أو الظروف الجغرافية السياسية الإقليمية. ويتوقع أن يؤدي الفائض في موازنة المملكة إلى زيادة الإنفاق وبالتالي إلى معدل نمو أعلى. ويمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة السيولة إلى قاعدة ودائع أكبر مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الودائع لدى البنوك. ويمكن أن يستفيد بنك البلاد من مثل هذا الاتجاه.

١-٢ معدلات العمولة

لمعدلات العمولة دور مهم في أساسيات القطاع المصرفي ,وقد كانت المحافظة على الهامش الصافي للعمولة أو سوف تكون أحد أكبر التحديات في هذا القطاع. ومن المقدر في الوقت الحاضر أن حوالي ثلث المودعين في المملكة العربية السعودية[١] لا يحصلون على عمولات على حساباتهم المصرفية. ولكن يمكن أن يتعرض الهامش الصافي لمعدلات العمولة إلى ضغط، ويمكن أن يضطر بنك البلاد إلى اتخاذ قرار، على الأقل خلال مراحل تأسيسه ، بأن يقدم حسابات استثمارية يدفع للمودعين عمولة من خلالها من أجل اجتذاب الأموال. ويمكن أن يؤدي هذا إلى أثر سلبي على الربحية. وبالطبع يجب أن تكون أي من هذه المدفوعات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية حيث إن هذا الالتزام يعتبر مبدأ تشغيل أساسي للبنك.

١-٣ العوامل السياسية والنظامية

يبقى قطاع المصارف أحد أكثر القطاعات الخاضعة للرقابة الشديدة في العالم ويتوجب الالتزام فيه ليس فقط بأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية ولكن أيضًا بالمعايير الدولية مثل اتفاقيات بازل ١ و٢ ومبادئ بازل المصرفية الأساسية لعام ١٩٩٧م. وكل هذه تؤدي إلى فرض رقابة وقيود نظامية كبيرة وتملي على جميع البنوك متطلبات معينة فيما يتعلق بتقديم التقارير.

ومن جانب الاقتصاد الكلي، تهدف الرقابة على البنوك إلى إعطاء البنك المركزي سيطرة على العرض النقدي والاحتياطي المصرفي سعيًا إلى توجيه خطى النمو الاقتصادي، ولمراقبة الأنشطة التي تعتبر ضارة بالمجتمع. كذلك يتم توجيه البنوك في بعض الدول نحو أنشطة استثمارية وإقراضية وأنشطة أخرى يتوقع أن تحقق منافع اجتماعية.

أما على صعيد الاقتصاد الجزئي، فتهدف الرقابة إلى المحافظة على سلامة وصحة النظام المالي. فالأنظمة التي تؤثر على الأنشطة المسموح بها للقطاعات ذات العلاقة (على سبيل المثال بيوت الوساطة وصناديق الاستثمار وشركات التأمين) يمكن أن تؤثر على البيئة التنافسية للبنوك.

---

(١) المصدر: ابحاث التسويق التي اجراها بنك الخليج الدولي

وضمن إطار الإشراف والرقابة النظامية، يتكرر التركيز على مسألة كفاية رأس المال ونسب رأس مال أعلى. وفي كثير من النواحي،يعتبر رأس المال (وعلى وجه التحديد نسبة الرفع المالي)هو الذي يحدد مدى الرقابة والإشراف على أنشطة المنشأة.

والجدير بالذكر أن الإجراءات الرقابية الهادفة إلى زيادة قاعدة الملكية في القطاع المصرفي تؤثر مباشرة على التخطيط الإداري فيما يتعلق بالعائد على رأس المال. وينعكس هذا بدوره على القطاع حيث تحدد الإدارة خطوط العمل التي يتم التركيز عليها ومقدار رأس المال الذي يتم تخصيصه للنمو المستقبلي. ويجب على بنك البلاد أن يلتزم بالأنظمة المحلية والرقابية، ويمكن أن يؤدي عدم التزامه بها إلى تعرضه لغرامات أو عقوبات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على الأداء المالي للبنك. ويمكن أن تؤدي أي تغييرات في البيئة القانونية و/أو الرقابية إلى فرض متطلبات و/أو قيود جديدة ويمكن أن يكون لها أثر سلبي على ربحية بنك البلاد.

١-٤ الاتجاهات الديموغرافية

تواجه البنوك تحديات للموازنة بين الحاجة إلى نظام لتقديم الخدمات بتكلفة منخفضة والحاجة إلى تلبية المتطلبات المتنوعة لعملائها. ويحتاج بنك البلاد إلى البحث باستمرار في قاعدة عملائه المتغيرة ومحاولة تحديد المواصفات الأفضل للنظام الذي يعتمده لتقديم خدماته.

ويتم اختيار مواقع الفروع عادة من خلال إجراء أبحاث ديموغرافية تأخذ في الاعتبار الاتجاهات المتعلقة بالقروض والودائع والاستثمارات في كل سوق. ويتجه عدد أكبر من العملاء إلى استخدام آلات صرف النقود وتنفيذ العمليات المصرفية من المنازل والنظم الإلكترونية الأخرى للحصول على الخدمات المصرفية. وبالتالي، بينما نجد أن السوق المصرفية التقليدية تعتمد على الفروع، فإن التقنيات المتغيرة ومتطلبات العملاء يمكن أن تملي الحاجة إلى نظم بديلة لتقديم الخدمات. وسوف تعتبر قدرة بنك البلاد على تنفيذ الآليات المناسبة لتقديم الخدمات حيوية لتأسيس امتيازه وقدرته على الفوز بالعملاء، كما أن عدم قدرته على ذلك نتيجة الاختيار غير الصحيح لمواقع الفروع و/أو عدم استخدام التقنيات المناسبة يمكن أن يؤدي إلى أثر سلبي على أعماله وربحيته.

١-٥ التقدم التقني

يميل الإنفاق على التقنية إلى تفضيل البنوك الأكبر حجمًا والتي تمتلك موارد مالية أكبر والتي تستفيد بدرجة أكبر من وفورات الحجم الكبير. وقد كانت التقنية المحفز الرئيس لتحسين إنتاجية وكفاءة القطاع المصرفي.

وفي أسواق البنك المستهدفة، ستتميز منتجات وخدمات بنك البلاد بالتطوير المستمر لمعايير القطاع والتقنية سريعة التغير التي تنشأ عن طلب العملاء في القطاع المصرفي. ويطلب العملاء من البنوك بشكل متزايد توفير حل شامل لاحتياجات تجارية أو شخصية معينة بأكفأ طريقة ممكنة. وسوف يعتمد نجاح البنك بدرجة كبيرة على قدرته على الآتي:

- توقع احتياجات عملائه وتوفير المنتجات والنظم والخدمات لتلبية تلك الاحتياجات.
- تطوير منتجات ونظم وخدمات جديدة تكون مقبولة لعملائه.
- تمييز منتجاته وخدماته عن المنتجات والخدمات التي يقدمها منافسوه.
- تحسين وتعزيز المنتجات والخدمات بعد بدء العمليات.

فإذا لم يتمكن البنك من مسايرة التغيرات التقنية في القطاع، يمكن أن يفشل أو يتعرض للتأخير في طرح المنتجات والنظم

والخدمات الجديدة أو المحسنة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض ربحيته وتقلص حصته السوقية.

١-٦ هيكل الملكية

جميع البنوك في المملكة العربية السعودية عدا البنك الأهلي التجاري بنوك يتم تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية. ويمكن للبنوك الأخرى الكبيرة أن تقوم من خلال الاندماج والتملك بزيادة حجمها وحصتها من السوق على حساب البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتكون معظم تلك البنوك عرضة للشراء والسيطرة من قبل مؤسسات مالية أخرى.

١-٧ المنافسون

يواجه بنك البلاد منافسة شديدة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض إيراداته وأرباحه. ومنافسو بنك البلاد أقدم في السوق ولهم خبرات تشغيلية طويلة وموارد مالية وفنية وتسويقية أكبر مقارنة بموارد بنك البلاد، كذلك تستطيع كثير من هذه البنوك عرض تشكيلة أوسع من الخدمات والمنتجات المالية مقارنة ببنك البلاد. ويمكن أن تسمح القوة المالية والسوقية لهؤلاء المنافسين بقيامهم بتطوير منتجات ونظم وخدمات تتفوق على المنتجات والنظم والخدمات التي سيقدمها بنك البلاد، أو أن تسمح لهم بالتكيف بسرعة أكبر أو بكفاءة أعلى مقارنة مع بنك البلاد مع التقنيات الجديدة والتغيرات في القطاع أو المتطلبات المستجدة للعملاء.

ولا يمكن أن تكون هناك أي ضمانات بأن بنك البلاد سوف يتمكن من التنافس بشكل فاعل مع المنافسين الحاليين أو المستقبليين أو أن الضغوط التنافسية التي سيواجهها بنك البلاد لن تؤدي إلى أثر سلبي جوهري على أعماله أو مركزه المالي أو نتائج عملياته.

١-٨ الموارد

تستخدم المؤسسات المصرفية موارد عدة لتحقيق أهدافها. ولكي يحقق بنك البلاد جدواه الاقتصادية ويصبح قادرًا على المنافسة، لا بد له من أن يدرس باستمرار طرق جديدة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة له.

■ **المالية:**

تعتبر السيولة مسألة أساسية للبنوك التي تعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد كانت هناك سوق ثانوية صغيرة فقط لتمكين هذه الفئة من المؤسسات المالية من إدارة سيولتها. وأصول تلك البنوك هي عمومًا أقل قابلية للبيع مقارنة بأصول البنوك التقليدية في السوق الثانوية. كذلك فإن السوق بين البنوك التي تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية أقل حجمًا مقارنة بالبنوك التقليدية. كما أن تلك المؤسسات المالية قد لا تتمكن من الاستثمار في أدوات ثابتة الدخل لأغراض إدارة خزينتها. ولكن إنشاء السوق المالية الإسلامية العالمية في البحرين في العام ٢٠٠٢م يهدف إلى خلق وتعميم أدوات مالية تلبي احتياجات السيولة للمؤسسات الإسلامية عالميًا.

وهناك مخاطرة تمويلية محتملة أخرى تتعلق بعدم تطابق تواريخ الاستحقاق، فبينما تكون البنوك العاملة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية حريصة على تطوير عمليات تمويل أطول أمدًا، في مجال تمويل المشاريع على سبيل المثال، فقد بقي تمويلها بشكل رئيس قصير الأجل، وكانت تعتمد على ودائع العملاء والتي يمكن أن يتم سحبها في أي وقت.

إن إدارة بعض المخاطر أكثر صعوبة بالنسبة للمؤسسات التي تعمل وفقًا للشريعة الإسلامية بسبب محدودية عدد أدوات إدارة المخاطر المتاحة لها. كما أن استخدام أدوات التغطية التحوطية مثل المشتقات يكون في الغالب غير مسموح به.

يجب على بنك البلاد أن يوازن ما بين الحاجة إلى السيولة الكافية والعائد المثالي على الأصول المطلوب استثمارها.

■ **التقنية:**

سوف يحتاج تنفيذ خطة العمل إلى تقنية كافية. ويمكن أن تؤدي السرعة المطلوبة للحصول على المعدات والتطبيقات المطلوبة إلى اختبار أقل دقة للأجهزة والبرامج، مما يمكن أن يتسبب في مشاكل في الأداء.

■ **النظم:**

سوف يحتاج بنك البلاد إلى استخدام نظم إدارة متطورة قادرة على المراقبة والتحكم في الكثير من أنواع المخاطر التي تنشأ في القطاع المصرفي، بما في ذلك مخاطر تقلبات معدلات العمولة وأسعار العملات ومخاطر الائتمان ومخاطر الدخل وما إلى ذلك. وعدم قدرة بنك البلاد على توفير الإمكانيات الكافية لإدارة المخاطر يمكن أن يتسبب في أثر سلبي جوهري على النتائج المالية للبنك وعملياته.

١-٩ الإدارة

تعتبر الإدارة أساسية لاستمرار أي بنك على المدى الطويل وتشكل في الغالب العنصر الأكثر أهمية الذي يميز أي بنك عن منافسيه.

في حالة عدم تمكن بنك البلاد من استقطاب نوعية عالية من المديرين والموظفين الآخرين والاحتفاظ بهم على رأس العمل، فقد لا يتمكن البنك من التنفيذ الفاعل لاستراتيجية أعماله ويمكن أن يواجه تأخيرًا في تطوير منتجاته وخدماته أو أن يواجه صعوبة متزايدة في بيع منتجاته وخدماته.

هناك منافسة شديدة على الموظفين ذوي الكفاءات العالية وعلى الأخص على مستوى الإدارة العليا، وقد لا يكون هناك أي ضمان بأن بنك البلاد سوف يتمكن من استقطاب أو استيعاب أو تأمين استمرار عمل كبار المديرين المتخصصين في العمل المصرفي أو تقنية المعلومات أو نظم الإدارة الداخلية المحاسبية من أجل تنفيذ مختلف النظم والإجراءات الجديدة.

إذا لم تتزايد إيرادات بنك البلاد بالتناسب مع مصروفاته التشغيلية، لا يمكن أن تتطور نظم الإدارة وتتوسع لتلبية الطلب، وبالتالي لن يتمكن بنك البلاد من اجتذاب واستيعاب وتأمين استمرار عمل الموظفين المؤهلين، ولن تتمكن إدارة بنك البلاد من إدارة خطط البنك التنفيذية بفاعلية، ويمكن أن يكون هناك تأثير سلبي جوهري على أعمال بنك البلاد ومركزه المالي ونتائج عملياته.

١-١٠ الأسهم

يمكن أن تتقلب القيمة السوقية لأسهم بنك البلاد حسب تقلبات ناتجة عن عوامل مختلفة، بما في ذلك تغيرات في الشعور السائد في السوق فيما يتعلق بالأسهم، وأي تغييرات في الأنظمة تؤثر على عمليات بنك البلاد، وأي تغييرات في نتائج عملياته ، وقدرته على تنفيذ خطط العمل التي يضعها، بالإضافة إلى تطور أعمال بنك البلاد وأعمال منافسيه والقطاع الذي ينشط فيه أو التوقعات فيما يتعلق بأعماله.

لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن قيمة الأسهم سوف ترتفع أو أنها لن تفقد من قيمتها بعد أن يتم إدراجها بنظام تداول.

١-١١ الأرباح الموزعة

تعتمد قدرة بنك البلاد في صرف أرباح موزعة لمساهميه على ربحيته ومدى توفر الاحتياطيات الكافية القابلة للتوزيع لدى البنك (الأرباح المستبقاة) والتي يمكن أن يتم سداد الأرباح الموزعة منها وفقا للأنظمة واللوائح، ولا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بتوزيع أرباح للمساهمين.

١-١٢ نقل ملكية الأصول

هناك احتمال بأن بعض أو كافة الأصول المذكورة في الفقرة ٢-٣-١٢ قد لا تنتقل إلى بنك البلاد. ويمكن أن ينشأ ذلك عن عدم تمكن المساهم المؤسس المعني من الحصول على ملكية الأصل أو بسبب وجود التزامات مصاحبة لذلك الأصل لا يرغب البنك في تحملها، مما يمكن أن ينشأ عنه خسارة لأعمال البنك.

١-١٣ الالتزامات المتعلقة بالمساهمين المؤسسين

وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٩هـ، يتحمل بنك البلاد المبالغ التي تقدرها مؤسسة النقد العربي السعودي والمترتبة على فسخ العقود التي أبرمتها شركات ومؤسسات المساهمين المؤسسين ,وذلك نتيجة إيقاف أنشطتها. كما يتحمل البنك تسوية جميع حقوق العاملين في تلك الشركات والمؤسسات وفقا لنظام العمل والعمال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦هـ.

٢) بنك البلاد

يهدف بنك البلاد إلى تحقيق مكانة في السوق السعودية كمؤسسة مالية رائدة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبالتالي فقد تم وضع رؤية محددة واستراتيجية عمل لإطلاق وتنمية العمل. ويحتوي هذا القسم على لمحة موجزة عن رؤية واستراتيجية عمل بنك البلاد.

يمكن أن تكون هذه الرؤية عرضة للتغيير وفقًا لتغير احتياجات السوق والأنظمة. ومن المتوقع عموما أن يتم تنفيذ هذه الرؤية على مدى عدد من السنين.

٢-١ مقدمة

سوف يتم تأسيس بنك البلاد بعد استكمال الاكتتاب العام. وقد صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على دمج منشآت الصرافة التي يملكها المساهمون المؤسسون لتصبح بنكًا واحدًا وبالموافقة على إجراء هذا الاكتتاب العام بعد صدور المرسوم الملكي. أنظر القسم ٥ للاطلاع على وصف موجز لمنشآت المساهمين المؤسسين.

٢-٢ تأسيس بنك البلاد

بعد صدور المرسوم الملكي رقم م/٤٨ وتاريخ ٢١ رمضان ١٤٢٥هـ الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٠٤م القاضي بالترخيص بتأسيس بنك البلاد، قام المساهمون المؤسسون بتشكيل لجنة تأسيسية للإشراف على عملية التأسيس. وقد تكونت اللجنة التأسيسية من ثمانية أعضاء يمثلون المساهمين المؤسسين، وتشمل مسؤولياتهم الأساسية المراقبة والإدارة واتخاذ القرارات الضرورية لتأسيس البنك وتحقيق الجاهزية التشغيلية في أقصر وقت ممكن.

كما تم أيضًا تشكيل لجنة عمل لتنفيذ الأعمال اليومية والتنسيق مع كافة الجهات المعنية. وتتكون لجنة العمل من كبار المسؤولين التنفيذيين التالية أسماؤهم: خالد بن عبدالرحمن الراجحي، وخالد بن عبدالعزيز المقيرن، وعبدالعزيز بن محمد السبيعي وعزام بن عبدالله أبا الخيل.

ومن المتوقع أن يكون لهؤلاء المسؤولين التنفيذيين دور دائم في البنك بعد اعتماد مجلس الإدارة لعقود العمل بصيغتها النهائية. وقد بدأت لجنة العمل بتنفيذ عدد من المشاريع الداخلية، وتم تكليف إدارة بنك البلاد بالمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتجهيز البنك للعمليات.

٢-٢-١ التسجيل ورأس المال

بنك البلاد شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس مدتها ٩٩ سنة.

سوف يصرح للبنك بتقديم الخدمات المصرفية في المملكة العربية السعودية لقاء رسوم يتم تحصيلها من المستفيدين من تلك الخدمات.

يبلغ رأس مال البنك ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي مقسمة إلى ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا متساوية القيمة، والقيمة الاسمية للسهم الواحد ٥٠ ريال سعودي. وتنص المادة ٧ من النظام الأساسي للبنك على اكتتاب المؤسسين بما مجموعه ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا يدفعون قيمتها بالكامل. أما الـ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا المتبقية فتطرح للاكتتاب العام على المواطنين السعوديين الأفراد.

ترخيص بنك البلاد

تم الترخيص بتأسيس البنك بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٨ وتاريخ ١٤٢٥/٩/٢١هـ، وسيعمل بنك البلاد وفقا للنظام الأساسي للبنك والذي ينص على قيام البنك بتوفير جميع الخدمات المصرفية والنشاطات الأخرى التي يسمح للبنوك بمزاولتها.

وفقا للأنظمة، فإن أي منشأة تزاول أنشطة مصرفية يجب أن تكون مرخصة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. سوف يغطي ترخيص بنك البلاد جميع المتطلبات والشروط وأمور أخرى يتم الاتفاق عليها بين البنك ومؤسسة النقد.

أهداف البنك

تشمل أهداف بنك البلاد الأنشطة المصرفية والاستثمارية كما هو منصوص عليه في عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي وفي نظام مراقبة البنوك والأنظمة الأخرى المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ووفقًا للوائح والقرارات التي سيصدرها وزير المالية أو محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي بما يتوافق مع طبيعة أنشطة البنك والأنظمة المرعية في المملكة العربية السعودية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، سيقوم بنك البلاد بممارسة العمليات المصرفية والاستثمارية لمنفعته ومنفعة الغير داخل وخارج المملكة العربية السعودية ضمن حدود الشروط التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي وبما يتوافق مع تلك الشروط، بما في ذلك العمليات التالية:

- فتح الحسابات الجارية واستلام الودائع بالريال السعودي وبعملات أخرى.
- فتح حسابات الاستثمار أو الحسابات المشابهة بالريال السعودي أو بعملات أخرى من أجل الحصول على أرباح من إدارتها.
- إصدار وقبول الأوراق التجارية والتعامل بها، كالسندات الإذنية والكمبيالات والشيكات، بالإضافة إلى قبول أوراق النقد وكافة أنواع العملات والتعامل بها.
- تقديم التمويل والتسهيلات بالريال السعودي أو بعملات أخرى من أجل المشاركة في الأرباح أو الخسائر الناتجة عنها أو بما يتوافق مع أي أسس أخرى.
- التعامل بالأسهم وسوق الأسهم وفقًا للوائح التي تنظم هذا النشاط.
- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتقديم التسهيلات المصرفية لنشاط الاستيراد والتصدير والتجارة المحلية.
- حيازة وتملك وبيع وتداول العملات الأجنبية والمسكوكات المعدنية والمعادن الثمينة.
- استلام الأموال والمستندات والأشياء ذات القيمة على سبيل الوديعة أو القرض أو الاحتفاظ بها لقاء إيصالات تثبت استلامها.
- فتح الحسابات باسم البنك لدى البنوك المحلية والأجنبية أو لدى المؤسسات المالية الأخرى.
- إقامة وإدارة وتأجير صناديق الأمانات.
- التصرف كوكيل أو مراسل أو ممثل للبنوك المحلية والأجنبية.
- تحويل الأموال داخل أو خارج المملكة.
- التصرف كوكيل من أجل تحصيل الأموال والكمبيالات والسندات الإذنية أو المستندات الأخرى داخل أو خارج المملكة.
- أداء الأنشطة المصرفية المختلفة غير الممنوعة بموجب الأنظمة المصرفية والنقدية سارية المفعول في المملكة.
- إنشاء وتشغيل وإدارة المستودعات والمخازن لتخزين البضائع والمنتجات وتقديم ضمانات التمويل لها.
- تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار والتصرف كمدير أو وكيل أو ممثل استثمار، بالإضافة إلى المشاركة في إدارة أعمال أي فرد أو شخصية قانونية، وتنفيذ الوصايا وإدارة العقارات.
- التصرف نيابة عن أفراد أو شخصيات قانونية كأمين أو منفذ وصية لتحصيل الأموال المستحقة من الغير وإعطاء الإيصالات لقاءها سواء داخل أو خارج المملكة.

- الإدارة والبيع والاستخدام والتملك والتعامل بأي أموال أو حقوق أو مصالح في أي أموال سواء كانت ثابتة أو متغيرة، يمكن أن تكون عائدة أو مملوكة للبنك أو يمكن أن يحوز عليها البنك كتسوية لكامل أو جزء من التزاماته أو كضمان للقروض أو التسهيلات المحولة أو التي يمكن أن تتعلق بأي طريقة أخرى ترتبط بهذه المطالبة أو الضمان، ضمن الحدود المنصوص عليها في القوانين.
- تأسيس الشركات التابعة أو الشركات المساهمة أو المشاركة بأي شكل من الأشكال في شركات أو مؤسسات تقوم بأنشطة مماثلة أو مكملة والمساعدة على تأسيسها أو الاندماج معها أو شرائها.

يجب أن تكون كافة هذه الأنشطة متوافقة مع الأنظمة المعمول بها في المملكة.

- الحصول على القروض أو التمويل بأي وسيلة تتوافق مع الأنظمة المعمول بها والمحددة لأنشطة بنك البلاد، وإبرام العقود وتقديم التعهدات والضمانات وقروض الرهن العقاري فيما يتعلق بهذا النشاط سواء داخل أو خارج المملكة.
- الإشراف على إدارة الوحدات النقدية والاستثمارية والمشاركة في الأسواق المالية من أجل تعزيز المبادئ الإسلامية في مجالات الاستثمار والتمويل.
- القيام بكافة الأعمال والتصرفات الأخرى التي تؤدي إلى تحقيق أهداف البنك وتوسعة أعماله.
- المشاركة في الأنشطة الاستثمارية المختلفة سواء في المجالات التجارية أو الزراعية أو الصناعية أو العقارية أو المجالات الأخرى.
- إبرام كافة الاتفاقات والترتيبات التي يقبل بها بنك البلاد من الهيئات الحكومية المختلفة أو المؤسسات العامة أو أي أفراد أو شخصيات اعتبارية أخرى سواء داخل أو خارج المملكة.

يمكن أن يمتلك بنك البلاد حصة أو يشارك بأي شكل من الأشكال في الشركات أو المؤسسات أو الوكالات التي تقوم بأعمال مشابهة أو التي يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف البنك أو يمكن أن تكون مكملة له أو التي يمكن أن يتم شراؤها وإلحاقها به.

٢-٢-٢ هيكل رأس المال

حدد قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٩هـ الحصص التالية في البنك للمساهمين، كما نص القرار على طرح ٥٠٪ من أسهم بنك البلاد على الجمهور. ويتكون هيكل رأس المال لبنك البلاد من الآتي:

الجدول ١: هيكل أسهم رأس المال

اسم المساهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم	رأس المال (ر.س)
شركة محمد وعبدالله السبيعي للصرافة	٢١,٢٨٪	١٢,٧٦٨,٠٠٠	٦٣٨,٤٠٠,٠٠٠
ورثة عبدالعزيز بن سليمان المقيرن	٨,٥٦٪	٥,١٣٦,٠٠٠	٢٥٦,٨٠٠,٠٠٠
مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة	٧,٩٠٪	٤,٧٤٤,٠٠٠	٢٣٧,٢٠٠,٠٠٠
مؤسسة الراجحي للتجارة	٧,١٠٪	٤,٢٦٠,٠٠٠	٢١٣,٠٠٠,٠٠٠
مؤسسة محمد صالح صيرفي	٣,٠٤٪	١,٨٢٢,٠٠٠	٩١,١٠٠,٠٠٠
شركة يوسف عبدالوهاب نعمة الله	١,٧٤٪	١,٠٤٢,٠٠٠	٥٢,١٠٠,٠٠٠
مؤسسة عبدالمحسن صالح العمري	٠,١٩٪	١١٦,٠٠٠	٥,٨٠٠,٠٠٠
شركة علي هزاع وشركاه للتجارة والصيرفة	٠,١٩٪	١١٢,٠٠٠	٥,٦٠٠,٠٠٠
الجمهور - بعد استكمال الاكتتاب العام	٥٠,٠٠٪	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٠٠,٠٠٪	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

٢-٣ استراتيجية العمل

يهدف بنك البلاد إلى أن يكون مؤسسة مالية رائدة في المملكة العربية السعودية تعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد تم إعداد خطة عمل شاملة من قبل لجنة العمل بمساعدة إدارة بنك البلاد ومستشارين خارجيين.

الأهداف الأساسية للخطة هي: تأسيس بنك البلاد؛ تحقيق الجاهزية التشغيلية؛ تحويل الأعمال الحالية من المساهمين المؤسسين؛ طرح منتجات وخدمات مطابقة للشريعة الإسلامية لاجتذاب عملاء جدد.

٢-٣-١ الرؤية وأهداف العمل

رؤية بنك البلاد هي أن يصبح مؤسسة مالية ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية ترقى إلى مصاف البنوك الوطنية الرائدة وتعتبر الشريك المصرفي المفضل للعملاء الأفراد والشركات.

ينوي بنك البلاد القيام بما يلي:

- تقديم منتجات وخدمات عصرية مطابقة للشريعة الإسلامية للعملاء الأفراد والشركات في جميع أنحاء المملكة.
- تعزيز مركزه كبنك حديث التأسيس لتطوير وتنفيذ "أفضل الأساليب" والسياسات والإجراءات التي تركز على تلبية احتياجات العملاء، أي السياسات والإجراءات التي تضمن سرعة وكفاءة تقديم الخدمة بما يتوافق مع احتياجات وتفضيلات قطاعات العملاء المختلفة مع مراعاة أعلى المعايير في كافة نواحي إدارة المخاطر.
- الاستفادة من الموجودات الحالية وعلاقات العملاء القائمة والموظفين الحاليين التابعين للمساهمين المؤسسين من أجل تسريع الدخول إلى السوق وبناء أعمال البنك.
- الحصول على مستوى تنافسي من العوائد للمساهمين خلال فترة زمنية معقولة.

٢-٣-٢ الاستراتيجية

تشتمل استراتيجية البنك على ناحيتين أساسيتين. أولاً، سوف يقوم البنك بنقل الأعمال الحالية لشركات ومؤسسات المساهمين المؤسسين وفقًا لخطة مرحلية. وفي الوقت نفسه سوف يبدأ البنك بتشكيل منتجات وخدمات مطابقة للشريعة الإسلامية. ويتوقع أن يمتلك البنك علامات تجارية عدة بحيث يكون لأعمال صرف العملة الأجنبية وتحويل الأموال اسمًا يختلف عن اسم أعماله المصرفية الأخرى.

سوف تقوم استراتيجية بنك البلاد على استقطاب عملاء يرغبون في الحصول على حلول متكاملة مطابقة للشريعة الإسلامية لتلبية كافة احتياجاتهم المصرفية. وتركز البنوك الحالية في المملكة على المنتجات/الخدمات الإسلامية. ولكن هذا يعتبر في الوقت الحاضر قطاعًا خاصًا من السوق. ولذلك تقدم هذه البنوك تشكيلة محدودة من المنتجات المصممة وفقًا للشريعة الإسلامية.

ومن أجل توفير تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات الإسلامية المبتكرة، فسيعزز البنك إمكانياته الداخلية لتطوير المنتجات بالسعي إلى إقامة شراكات مع أكبر المؤسسات المالية حيثما يكون ذلك ملائمًا بالإضافة إلى استخدام العلامات التجارية المشتركة والخاصة بالمشاركة مع مؤسسات عالمية.

٢-٣-٣ مصادر الميزة التنافسية

سوف يعمل بنك البلاد في سوق ذات درجة عالية من المنافسة، ولذلك فإن نجاحه سوف يعتمد بشكل كبير على قدرته على الاستفادة من ميزات تنافسية محددة. وترى الإدارة بأن المزايا الأساسية لبنك البلاد تتبع بشكل رئيس مما يلي:

- **التركيز على نوعية الخدمة المقدمة للعملاء:**

– ينوي بنك البلاد بصفته بنكًا حديث التأسيس إلى التركيز بشكل خاص على تحقيق ما يفوق توقعات العملاء فيما يتعلق بتوفير وخدمة منتجاته المالية (على سبيل المثال ضمان الاستجابة خلال أربع وعشرين ساعة). وسوف يقوم بنك البلاد بتنفيذ تدابير تضمن توفير المنتجات والخدمات ذات النوعية العالية وفقًا لمتطلبات العملاء.

- **توفير الحلول المالية:**

يدرك بنك البلاد أن العلاقة المصرفية الناجحة وطويلة الأمد تحتاج إلى أكثر من مجرد توفير خدمات ومنتجات فردية. وهو يسعى إلى توفير منتجات فردية عديدة على شكل حلول مالية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات العملاء بشكل شامل.

- **الابتكار في المنتجات والخدمات:**

يحتاج البنك بصفته بنكًا حديث التأسيس يدخل إلى سوق تنافسية، إلى أن يكون محفزًا للابتكار في العمليات المصرفية الإسلامية إذا أراد استقطاب العملاء والاحتفاظ بهم.

٢-٣-٤ العملاء وقطاعات السوق

ينوي بنك البلاد تقديم المنتجات والخدمات البنكية للعملاء الأفراد والشركات ويهدف إلى تلبية الاحتياجات المحددة لقطاعات متعددة بعروض واستراتيجيات مناسبة على النحو الوارد أدناه:

العملاء الأفراد:

لقد أظهر سوق الخدمات المصرفية للأفراد في المملكة العربية السعودية نموًا قويًا في السنوات الأخيرة. وكانت المحفزات الرئيسة لهذا النمو الزيادة في تقديم القروض الاستهلاكية للشرائح المتوسطة والدنيا لخدمات الأفراد، يرافق ذلك انتقال متزايد نحو العمليات المصرفية الإسلامية. وترى الإدارة أن هذه القطاعات لا زالت توفر فرصًا جذابة لتحقيق مزيد من النمو، وعلى الأخص لبنك يقدم الحلول المالية الإسلامية المبتكرة التي تتوافق مع احتياجات القطاعات المختلفة:

- الشريحة الأولى للعملاء الأفراد من خلال توفير خدمة عالية المستوى للعملاء والمشورة والحلول المالية المبتكرة للتوفير والاستثمار والتمويل.
- الشريحة الثانية للعملاء الأفراد من خلال توفير خدمات غير معقدة وسهلة وتوفير حلول مرنة للتمويل الاستهلاكي.

كذلك ترى الإدارة أن المنتجات والخدمات الحالية المقدمة للسيدات في السوق لا تلبي بالكامل احتياجات هذا القطاع المتنامي، وعلى الأخص فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإسلامية، وبالتالي ينوي بنك البلاد تقديم الخدمات لهذا القطاع بمجموعة منتجات وعروض خاصة به.

العملاء من الشركات والمؤسسات:

يلعب القطاع التجاري الخاص دورًا قويًا في نمو الاقتصاد السعودي وتشكل المنشآت الصغيرة نسبة كبيرة من المنشآت التجارية القائمة بالمملكة العربية السعودية ولها تشكيلة واسعة من الاحتياجات. وترى الإدارة أن نمو قطاع المنشآت الصغيرة الحجم سوف يستمر وأن هذا القطاع غير مغطى بشكل كافٍ في الوقت الحاضر من قبل البنوك الحالية. وينوي بنك البلاد تحويل نفسه إلى بنك رائد في تقديم الخدمات المالية لقطاع المنشآت صغيرة الحجم. ويرى بنك البلاد أن هذا القطاع

ينطوي عمومًا على مخاطر أعلى وعوائد أكبر، ولذلك سوف يسعى بنك البلاد إلى الحصول على المستوى المطلوب من الخبرات والإجراءات لإدارة المخاطر من أجل التعامل بنجاح مع هذا القطاع من السوق.

تحتاج المنشآت متوسطة الحجم إلى مجموعة أوسع من الحلول المالية لتحقيق المثالية لأعمالها، ويمكن أن توفر لبنك البلاد قاعدة عملاء جذابة يمكن الاعتماد عليها. كذلك سوف يقوم البنك بتقديم الخدمات لعملاء مختارين من الشركات بتوفير احتياجاتهم المصرفية المتطورة. أما فيما يتعلق بالعملاء الأكبر حجمًا، فيتوقع بنك البلاد أن تلقى الحلول المصرفية الإسلامية جاذبية واهتمامًا خاصًا.

٢-٣-٥ المنتجات والخدمات المعروضة

سوف يقوم بنك البلاد بتصميم المنتجات والخدمات التي يعرضها بما يتناسب مع قطاعات العملاء المستهدفة. وسوف يقدم البنك التمويل والمنتجات الاستثمارية والعمليات مثل الوساطة والتحويلات وذلك على النحو الآتي:

- **منتجات التمويل:**

يهدف بنك البلاد إلى توفير تشكيلة من المنتجات الائتمانية بما يتناسب مع احتياجات العملاء الأفراد والشركات. ويمكن أن تشتمل المنتجات على ما يلي:

- التمويل الشخصي.
- بطاقات الائتمان.
- تمويل شراء المساكن.
- القروض العقارية التجارية.
- خطابات الاعتماد.
- تمويل المنشآت الصغيرة والشركات.

- **منتجات الودائع:**

سوف يقدم بنك البلاد تشكيلة من منتجات الودائع، مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير الإسلامية. وسوف تشكل هذه المنتجات أيضًا حصة كبيرة من قاعدة إعادة تمويل البنك. ويرى بنك البلاد أيضًا أنه سوف يقدم في مرحلة لاحقة برامج الادخار والتي تتيح للمدخرين فرصة ادخار المال للتقاعد أو لسداد دفعات مؤجلة مشابهة.

- **المنتجات الاستثمارية:**

سوف تشكل وفرة فرص الاستثمار الإسلامي من خلال منتجات الوساطة وصناديق الاستثمار حجر زاوية آخر في استراتيجية منتجات بنك البلاد. وفيما يتعلق بصناديق الاستثمار، يمكن أن يقوم البنك بإنشاء وإدارة هذه الصناديق بنفسه، أو أن يقوم بتوزيع منتجات الغير تحت اسم بنك البلاد أو تحت أسماء الغير.

- **منتجات العمليات المصرفية:**

سوف يقدم البنك خدمات ومنتجات عمليات مصرفية لقاء رسوم. ويمكن أن تشتمل على خدمات الوساطة المحلية والعالمية للأفراد والشركات، وخدمات تحويل وصرف العملات الأجنبية.

وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٩هـ، سوف يتولى بنك البلاد أجزاء من أعمال الحوالات التي

يقوم بها مساهموه المؤسسون في الوقت الحاضر. ويمكن أن تشكل هذه الأعمال أساسًا قويًا للعمليات المصرفية من خلال حوالات العمال الأجانب إلى بلادهم أو خدمات صرف العملات الأجنبية لزوار المملكة العربية السعودية.

- **منتجات وخدمات أخرى:**

يمكن أن يضيف بنك البلاد خدمات ومنتجات أخرى مع مرور الوقت عندما يرى ذلك مناسبًا لتلبية احتياجات عملائه. ومن هذه المنتجات على سبيل المثال لا الحصر: الاستشارات المالية للشركات؛ وإصدار أدوات دين ومنتجات أخرى.

٢-٣-٦ العلامات التجارية والمفهوم التسويقي

سوف يتم وضع استراتيجية العلامات التجارية لبنك البلاد بما يتوافق مع التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. وينوي البنك إدارة وتطوير اسمه التجاري بشكل مركز لتحقيق القيمة التي توفرها العلامات التجارية في القطاع المصرفي. ويمكن أن يتطلب ذلك استخدام علامات تجارية مختلفة أو أسماء فرعية لمختلف المنتجات والخدمات المقدمة.

وستستخدم وسائل التسويق المختلفة مثل وسائل الإعلام، البريد واللوحات الإعلانية لإشهار العلامة التجارية للبنك والترويج لمنتجاته وخدماته. ويمكن أن يبرم البنك اتفاقات شراكة وتحالفات مع أطراف خارجية لتعزيز علامته التجاريه أو العلامات التجارية لشركائه. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يستخدم البنك أساليب البيع والترويج الشخصي وعلى الأخص لعملاء معينين كالأشخاص ذوي الملاءة المالية. ويتمتع المساهمون المؤسسون والإدارة العليا للبنك بروابط قوية مع رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية ويتوقع أن يستفيد البنك من تلك الروابط للوصول إلى قطاعات السوق المختلفة.

٢-٣-٧ أعمال الخزينة والتداول

سوف تتولى الخزينة بشكل رئيس إدارة مزيج الأصول والخصوم بما يتماشى مع السياسات الموضوعة للتعامل معها وفقًا للوائح وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي. وتتركز أعمال الخزينة بشكل خاص على إدارة استحقاقات أصولها وخصومها والالتزامات المحتملة للبنود غير المشمولة في الميزانية العمومية. وهي تشمل:

- استثمار الودائع غير المستخدمة للتمويل للحصول على إيرادات.
- إبرام عقود (العقود المستقبلية والمشتقات) للإدارة والتغطية التحوطية لمراكزه الاستثمارية.

ويمكن أن يقوم بنك البلاد في مرحلة لاحقة بعمليات تداول مستقلة عن إدارة الخزينة لاستثمار الأموال لحسابه الخاص. وسوف تخضع أعمال الخزينة لإدارة المخاطر كما هو موصوف أدناه.

سوف تقوم الإدارة العليا للبنك بالمشاركة مع إدارات الخزينة والمخاطر باتخاذ قرارات حول النواحي الأساسية لعمليات الخزينة والتداول بما يتماشى مع لوائح وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

٢-٣-٨ قنوات التوزيع

يتوقع أن يتم اعتماد نموذج توزيع متعدد القنوات تشكل فيه الفروع عنصرًا أساسيًا. وفيما يتعلق باستراتيجية شبكة الفروع، سوف يعمل البنك على تحقيق التغطية الأساسية والتواجد في المراكز العمرانية الرئيسة، ومن ثم التوسع في شبكة المراكز العمرانية الأصغر، على أن يصل البنك إلى تحقيق التغطية الكاملة الأولية لجميع أنحاء البلاد بشبكة تتكون من حوالي ٥٠ فرعًا يتم إنشاؤها على مدى فترة زمنية تمتد ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات (لا تشمل مواقع الأعمال الدائمة للمنشآت الحالية للمساهمين المؤسسين). وسوف تخضع خطة التنفيذ المبدئية للمراجعة بناء على النتائج والخبرات التي يتم الحصول عليها من مرحلة التنفيذ الأولى. كما سيتم وضع خطط التوسع الإضافية للشبكة بعد انتهاء التغطية الأولية المستهدفة بناء

على الخبرات التي يتم اكتسابها في السوق وباتباع معايير صارمة للجدوى الاقتصادية لكل موقع على حدة.

يمكن أن تتفاوت أشكال الفروع بحسب الموقع، وهذا يعني أنه بينما يمكن أن يتم تقديم نسبة كبيرة من المنتجات والخدمات في كل موقع، يمكن أن لا تتوفر منتجات وخدمات معينة إلا في فروع مختارة، وذلك لضمان تحقيق وفورات الحجم الكبير والمحافظة على مستويات الخدمات والجودة النوعية. وسوف تقدم الفروع استشارات فيما يتعلق بالمنتجات، وتقوم أيضًا بعمليات المبيعات بالإضافة إلى تقديم الخدمات.

سوف يستكمل البنك قنوات توزيع إضافية وشبكة الفروع، ومن المتوقع أن تتوفر الخدمات ومبيعات المنتجات أيضًا للعملاء من خلال أجهزة الصرف الآلي وشبكة الإنترنت ونظم الاستجابة الصوتية التفاعلية ومراكز الاتصالات. ومع مرور الوقت يمكن أن تتم إضافة قنوات أخرى مثل الهاتف الجوال. ويتوقع البنك أن يتم استكمال خطة التنفيذ هذه مع نهاية العام ٢٠٠٧م.

٢-٣-٩ نظم المعلومات والعمليات

من أجل إتاحة تقديم العمليات المصرفية بكفاءة وفاعلية، سوف يقوم بنك البلاد بتنفيذ تقنيات معلومات أثبتت فاعليتها بالاعتماد على المجموعات البرمجية المصرفية الأساسية المتوفرة من شركات معروفة ومتخصصة في توريد تقنية المعلومات. وسوف يتم تخصيص هذه المجموعات البرامجية إلى المدى الضروري لتلبية احتياجات بنك البلاد.

وسوف يستفيد بنك البلاد بصفته بنكًا جديدًا من ميزة التصميم والتنفيذ المستبق لمنصة تقنية معلومات قابلة للتوسعة أثبتت فعاليتها وبذلك يتفادى التعقيدات التي ترافق النظم القديمة والتي يجري استخدامها منذ زمن طويل.

وسيعتمد بنك البلاد موردين خارجيين لتوفير الدعم المطلوب لتنفيذ وصيانة البرامج الحاسوبية وعمليات تقنية المعلومات. وقد أبرم البنك عدة عقود مع شركات مؤهلة لتقديم مثل هذه الخدمات.

سوف تكون عمليات المعالجة مركزية بشكل كبير لكافة خطوط الأنشطة من أجل تفادي إنفاق موارد الفروع على الشؤون الإدارية. وسوف يقوم بنك البلاد أيضًا وإلى المدى الممكن والمعقول بتكليف شركات خارجية بتنفيذ الأعمال غير الأساسية لضمان فاعلية التكلفة والجودة النوعية. وسوف تسمح هذه الاستراتيجية لبنك البلاد بتوسعة عملياته بسرعة بدون الحاجة إلى تنفيذ كافة العمليات والخدمات بواسطة موظفين داخليين.

لقد تم وضع المعايير التالية لاختيار الشركة الموردة لتقنية المعلومات وشركة دمج نظم تقنية المعلومات بهدف التخفيف من المخاطر التي تترتب على إقامة منصة حاسوبية جديدة:

- يجب أن تكون النظم قد أثبتت فعاليتها ويتم استخدامها في بنوك سعودية أخرى.
- يجب أن يكون النظام قابلاً للتوسعة.
- يكون النظام مطابقًا ومتوافقًا مع شروط مؤسسة النقد العربي السعودي.
- يجب أن يكون لمقدم الخدمة تواجد كبير وسجل حافل بالانجازات في المملكة.
- يجب أن يكون مقدم الخدمة قادرًا على توفير التدريب الشامل للموظفين داخل بنك البلاد.
- يجب أن يقوم مقدم الخدمة على المدى الأطول بتدريب موظفي بنك البلاد لتولي عمليات تقنية المعلومات.

من أجل تنفيذ العمليات الدولية، على سبيل المثال عمليات الاستثمار والتحويلات الدولية، سوف يعمل بنك البلاد مع شبكة

من البنوك المراسلة المعروفة في مواقع مختلفة.

٢-٣-١٠ إدارة المخاطر

سوف يخضع بنك البلاد لكافة قواعد إدارة المخاطر الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي. وبناء عليها يتم وضع الإجراءات والنظم المناسبة لإدارة مخاطر السوق والائتمان والتشغيل. من المقرر أن يتم استخدام درجات تقييم و/أو تقدير لتقييم الملاءة والجدارة الائتمانية للعملاء ومتابعة تلك الملاءة والجدارة الائتمانية خلال مدة التمويل المقدم للعملاء.

سوف يتم وضع حدود المخاطر للعملاء الأفراد وأنواع القروض أو الضمانات والعوامل الجغرافية أو القطاعات التي يتم تحديدها لمراقبة المركز العام لمخاطر البنك. وسوف يتم تنفيذ سياسات تسعير بعد تسوية المخاطر بناء على مخاطر العجز عن السداد والخسارة المتوقعة لكل عميل. وستتبع كافة وحدات إدارة المخاطر بالبنك لمدير إدارة المخاطر.

٢-٣-١١ بدء العمليات

سوف يتم توجيه خطة بدء العمل وفقًا لجاذبية قطاعات السوق المذكورة في ٢-٣-٤ وقدرة بنك البلاد على الاستفادة من الميزة التنافسية في هذه الأسواق. كذلك سوف تتوفر لبنك البلاد فرصة تملك أصول منتجة للإيرادات من جهات أخرى بما في ذلك من المساهمين المؤسسين.

ينوي بنك البلاد توفير تشكيلة متكاملة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتغطية جغرافية شاملة كمرحلة أولى على مدى فترة تمتد ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات.

٢-٣-١٢ ملخص اتفاقية تملك منشآت المساهمين المؤسسين

يمتلك المساهمون المؤسسون عددًا من المنشآت العاملة والتي سوف تؤول إلى بنك البلاد بناء على توقع البنك بتحقيق المنفعة لأعماله منها وذلك من أجل تحقيق تدفق للإيرادات بأسرع وقت ممكن. وقد وقع البنك اتفاقية مع المساهمين المؤسسين تنص على قيام البنك بالاستحواذ على الأصول التي يراها البنك مفيدة لأعماله وذلك بعد موافقة المساهمين المؤسسين، ولم يتم توقيع الاتفاقية من قبل مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة، كما اتفقت إدارة البنك مع علي هزاع وشركاه للتجارة والصيرفة ومؤسسة عبدالمحسن صالح العمري على أن يقوم كل منهما بوقف أنشطته وإقفال فروعه بنفسه.

لقد قامت لجنة العمل بمراجعة بعض نواحي هذه المنشآت وبعض الأصول الأخرى العائدة للمساهمين المؤسسين. وقامت هذه اللجنة بدراسة تلك الأصول والأنشطة التي تتناسب مع خطة عمل بنك البلاد، وجدوى هذه الأعمال في إطار نشاط البنك والتسهيلات المساندة المطلوبة من أجل بدء تقديم خدمات و/أو منتجات معينة لبنك البلاد خلال مدة زمنية مقبولة. وقد كانت مراجعة لجنة العمل مقتصرة على ما يعتبر أصولاً قابلة للنقل لما فيه مصلحة الأنشطة المتوقعة لبنك البلاد، وتحديدًا: (١) حسابات مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات المراسلين (بعد موافقة عملاء مؤسسات الصرافة على عملية النقل)، (٢) محافظ صناديق الاستثمار، (٣) الشيكات المتداولة والتحويلات، (٤) الإيجارات العقارية، (٥) عقود العمل، (٦) عقود مع أطراف خارجية، (٧) اللوازم والأصول الضرورية لتشغيل المنشأة، و(٨) حقوق الملكية الفكرية. وسوف تكون لبنك البلاد حرية التقدير في اختيار الأصول التي يتم نقلها بما يتناسب مع احتياجاته.

وسوف يعود القرار النهائي حول الأصول التي يتوجب نقلها إلى لجنة التملك التي يشكلها مجلس إدارة بنك البلاد ويتم تعيينها لهذا الغرض بالتحديد. وسوف تقوم لجنة التملك بدراسة التوصيات المقدمة إليها من لجنة العمل حيث يلزم.

سوف يتمكن المساهمون المؤسسون من عرض أي أصول لم يتم نقلها إلى بنك البلاد على شركات أو مؤسسات أخرى معتمدة. وفيما يتعلق بأي أصول تشكل جزءًا من الأعمال المصرفية، فقد تعهد المساهمون المؤسسون لبنك البلاد أنه في حالة بيع أي من تلك الأصول لأطراف ثالثة، لن يمتلك المساهمون المؤسسون أي مصلحة في ذلك الطرف الثالث وبالتالي لن يتنافسوا مع بنك البلاد بأي شكل من الأشكال.

كذلك سوف يقوم المساهمون المؤسسون أيضًا بحماية بنك البلاد من كافة المسؤوليات والأضرار والخسائر والمطالبات والطلبات والتكاليف أو المصروفات التي يتعرض لها البنك أو يتكبدها قبل أو بعد تأسيسه النهائي نتيجة ما ينشأ عن: (١) أي حقائق مغلوطة أو خطأ أو إخلال أو مخالفة أي تعهد أو ضمان أو وعد يعطى لبنك البلاد أو يحتوي عليه أي مستند يقدمه المساهمون المؤسسون؛ (٢) أي نقل لملكية أي أصول أو التزامات إلى بنك البلاد لم يتم التصريح عنها ولم تكن متوقعة وقت نقل الملكية.

٢-٤ الممتلكات والفروع

كجزء من تملك بنك البلاد لمؤسسات المساهمين المؤسسين، سوف يؤول إلى بنك البلاد عدد من الفروع. ولكن سوف تستمر معظم هذه الفروع في العمل في مجال الحوالات أو تكون فيما عدا ذلك غير مناسبة كفروع لبنك البلاد. لذلك فقد بدأ البنك بإجراءات لتحديد مواقع لفروع جديدة في المناطق الرئيسة التي ينوي افتتاح فروع له فيها.

وقد قام بنك البلاد حتى اليوم بإبرام عدد من عقود الإيجار في مناطق مستهدفة معينة. ويدرس البنك بدائل أخرى في مناطق أخرى منها مبانٍ مستقلة لفروعه.

كذلك قام بنك البلاد أيضًا باستئجار مبنى في الرياض ويعمل الآن على تجهيزه لاستخدامه مركزا رئيسا له.

٢-٥ العلامات التجارية

يعمل البنك حاليا على تسجيل شعاره كعلامة تجارية لدى وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية.

٢-٦ الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من مجلس إدارة ولجنة تنفيذية وإدارة تنفيذية تتكون من مجموعة من وحدات الأعمال الرئيسة ووحدات الأعمال المساندة ومجموعة أقسام التخطيط والإشراف.

يعكس الهيكل التنظيمي للبنك استراتيجيته كبنك يركز على تلبية احتياجات قطاعات العملاء المختلفة. وسوف تنعكس مسؤوليات قطاعات العملاء والمنتجات في الهيكل التنظيمي. وسيتم فصل الوظائف في الهيكل التنظيمي إلى المدى الذي تسمح به الأنظمة أو اللوائح أو السياسات الداخلية.

سوف يعمل البنك في ظل نموذج تنظيمي بوصف واضح للأدوار والمسؤوليات والالتزامات والمؤهلات لكل وظيفة. ويهدف البنك إلى توظيف وتطوير أشخاص مؤهلين ومتحفزين للعمل. ولذلك سيقوم البنك بتأمين مسارات تطوير مهني تجتذب الموظفين الذين يتميزون بمستوى عالٍ من الأداء، وسوف يقوم بإذكاء روح التعاون لتحفيز الأداء.

سيؤسس البنك هيئة شرعية تتكون من مجموعة من العلماء الأفاضل يكون دورها التأكد من تطابق جميع منتجات وخدمات البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يمثل الهيكل التنظيمي للبنك رؤيته الاستراتيجية وأهدافه بالتركيز على تلبية احتياجات قطاعات العملاء الرئيسة المذكورة في قسم "العملاء وقطاعات السوق". وسيعتمد البنك مبدأ المرونة في تصميم هيكله التنظيمي من أجل خفض التكاليف وتفادي الازدواجية التي تؤثر على عملياته الإدارية وذلك إلى المدى الذي يسمح له بإضافة أو تعديل وظائف الإدارة حسب الحاجة، وبما يتناسب مع احتياجات السوق والظروف المستقبلية. وسوف يسعى البنك إلى وضع سياسات وإجراءات واضحة بناءا على المسؤوليات والأدوار التي يتم تحديدها وبناءا على تقييم الأداء لكل وظيفة في الهيكل التنظيمي.
يجمع الهيكل التنظيمي للبنك الوحدات الوظيفية ووحدات الأعمال على النحو الآتي:

الشكل ١: الهيكل التنظيمي لبنك البلاد

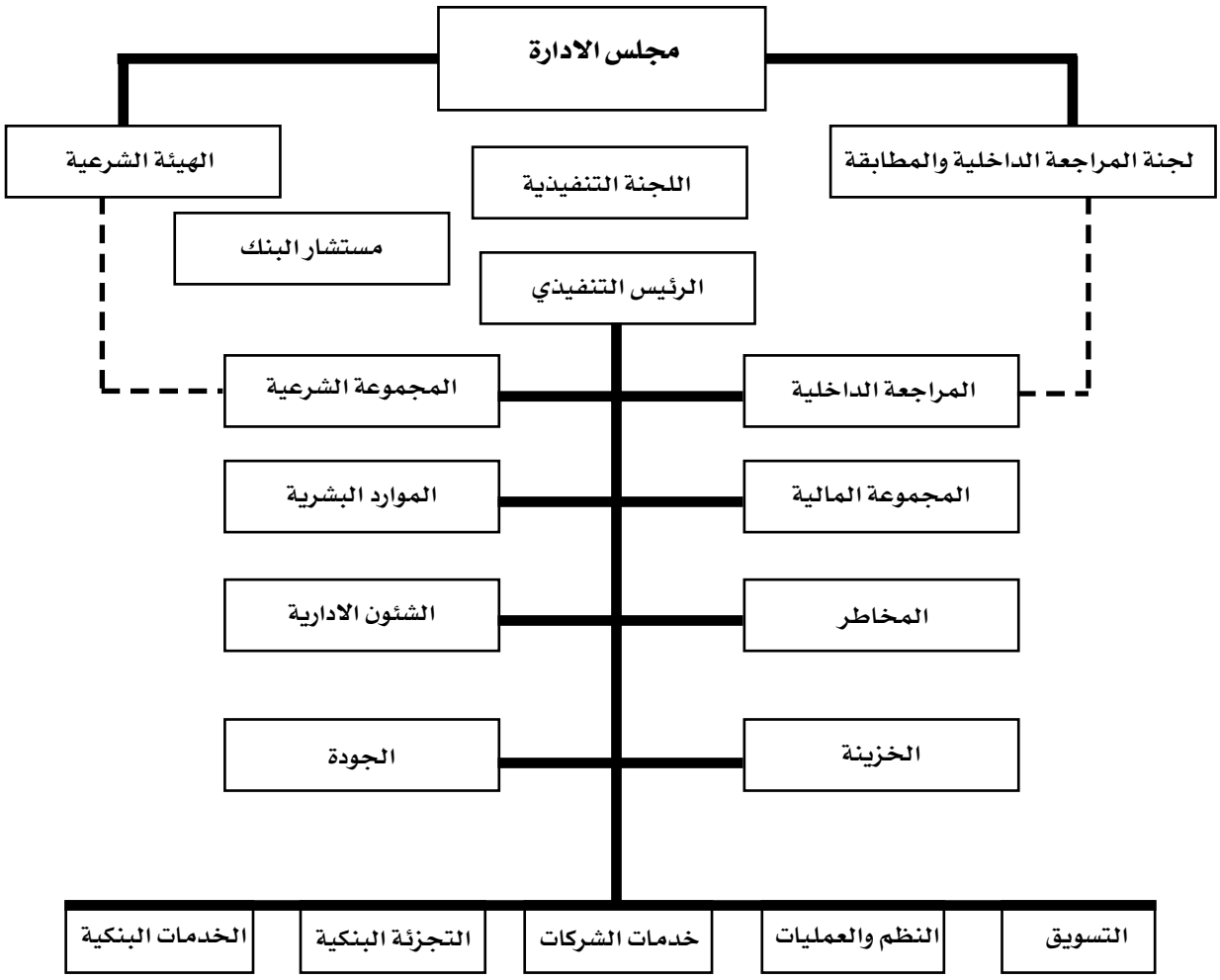

ترفع لجنة المراجعة الداخلية والمطابقة والهيئة الشرعية تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة مما يدعم استقلالها عن إدارات بنك البلاد الأخرى ويعزز مصداقية تحليلاتها وتوصياتها.

تكون وحدات الأعمال الإستراتيجية للبنك مسؤولة عن وضع الأهداف الاستراتيجية العامة طويلة الأمد وخطة العمل للبنك. كما تكون أيضًا مسؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه الأهداف والخطط والالتزام بالمتطلبات النظامية الجديدة.

تقدم المجموعة المالية تشكيلة واسعة من الخدمات المالية، أي خدمات الائتمان والتحصيل، والتخطيط والموازنة، والرقابة المالية، والمحاسبة.

تقوم مجموعة النظم والعمليات بتخطيط وتطوير وتنفيذ الإمكانيات التقنية المتطورة لدعم كافة وحدات الأعمال والوظائف، وتكون هذه الإدارة أساسية في وضع العروض المبتكرة لعملاء البنك القائمة على تقنية المعلومات.

تقوم مجموعة التسويق بتخطيط وتنفيذ وترويج منتجات البنك لتلبية احتياجات العملاء وزيادة رضاهم ومعدل الاحتفاظ بهم.

تعتبر المجموعة الشرعية مسؤولة عن مركز الأبحاث والتطوير الشرعي في البنك بالإضافة إلى قيامها بعملية التدقيق الشرعي لجميع المنتجات والخدمات والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

أما مجموعة الشؤون الإدارية فهي توفر جميع الخدمات الإدارية والمساندة المطلوبة لتمكن البنك ككل من العمل بفعالية.

تقوم مجموعة التجزئة البنكية بتطوير نشاط الخدمات المصرفية للأفراد، بينما تعتبر مجموعة الخزينة مسؤولة عن إدارة سيولة البنك، نشاط صرف العملات الأجنبية وخدمة الاحتياجات الاستثمارية لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات.

تقوم مجموعة الخدمات البنكية بالإشراف على انتقال شبكة الفروع الحالية العائدة من المساهمين المؤسسين ودمجها في عمليات الحوالات بالبنك.

كما تقوم إدراة الموارد البشرية بالعمل على تطوير الموظفين في البنك من خلال الاستقطاب والتوظيف والتطوير.

اما إدارة المراجعة الداخلية فتقوم بكافة انشطة المراجعة الداخلية بما في ذلك عضوية لجنة المراجعة، والتحقق من مدى الألتزام بالأنظمة والقوانين.

تقوم إدارة المخاطر باتباع وتطبيق سياسات المخاطر الائتمانية والرقابة على الائتمان ومراقبة تنفيذ القرارات الائتمانية.

بينما تقوم إدارة الجودة بوضع ومتابعة معايير الجودة للتأكد من أن جميع منتجات وخدمات البنك تنفذ ضمن إطار جودة عالية.

٢-٧ الإدارة والموظفون

٢-٧-١ الإدارة

تم اختيار فريق إدارة بنك البلاد بناء على خبراتهم ودرايتهم، ويسهم كل عضو بالمعرفة الضرورية لتكوين مجموعة المهارات الضرورية لدفع البنك نحو تحقيق أهدافه. ومسؤولو البنك التنفيذيون هم:

الجدول ٢: المسؤولون التنفيذيون في بنك البلاد

الاسم	مسمى الوظيفة
الأستاذ عزام أبا الخيل	الرئيس التنفيذي
الأستاذ عماد البتيري	المدير العام – مجموعة خدمات الشركات
الدكتور محمد العصيمي	المدير العام – المجموعة الشرعية
الدكتور محمد العوض	المدير العام – مجموعة التسويق
الأستاذ عمرو مصطفى	المدير العام – مجموعة الخزينة
الأستاذ بسام بن غشيان	المدير العام – مجموعة النظم والعمليات
الأستاذ غسان السليهم	المدير العام – مجموعة التجزئة البنكية
الأستاذ عارف صديقي	المدير العام – المجموعة المالية
الدكتور منصور الجربوع	المدير العام – مجموعة الشؤون الإدارية
الأستاذ عبدالله الماضي	المدير العام – مجموعة الخدمات البنكية
الأستاذ يوسف البطحي	مدير إدارة – الموارد البشرية
الأستاذ مناحي المريخي	مدير إدارة – المراجعة الداخلية

وفيما يلي لمحة موجزة عن المسؤولين التنفيذيين، علما أن المجموعات الموجودة في الهيكل التنظيمي والغير مذكورة في الجدول ٢ أعلاه لم يتم تعيين مدير لها حتى الآن:

الرئيس التنفيذي - الأستاذ عزام أبا الخيل

يتولى الأستاذ أبا الخيل القيادة والإدارة العامة للبنك.

الأستاذ أبا الخيل حاصل على خبرة تزيد عن ٢٠ سنة في القطاع المصرفي. وقد بدأ مسيرته المهنية المصرفية في العام ١٩٨٣م في البنك السعودي الفرنسي حيث شغل مناصب مختلفة في قطاعي خدمات الشركات والأفراد، وتم تعيينه نائبًا لمدير مكتب لندن. ثم التحق في العام ١٩٩٤م بشركة الراجحي المصرفية للاستثمار حيث شغل مناصب رئيسة عدة وبدأ كمدير لقطاع خدمات الأفراد. وقبل تركه للخدمة لدى شركة الراجحي كان يشغل منصب نائب المدير العام للمجموعة المصرفية والتي اشتملت على إدارة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الإلكترونية.

الأستاذ أبا الخيل حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة من كلية رولانديس بولاية فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية.

المدير العام - مجموعة خدمات الشركات، الأستاذ عماد البتيري

يتولى الأستاذ عماد البتيري مسؤولية تطوير الأعمال المصرفية للشركات لتقديم الخدمات للشركات والمؤسسات السعودية من خلال توفير خدمات التمويل والتجارة. وسوف يكون مسؤولاً عن إدارة محفظة البنك التمويلية وتحسين الربحية من خلال الإدارة الفاعلة للمخاطر.

عمل الأستاذ البتيري مديرا إقليميا للمنطقة الشرقية لدى البنك الأهلي التجاري من العام ١٩٩٥م وحتى العام ٢٠٠٤م، وكان قبل ذلك يشغل منصب المدير الإقليمي بالبنك السعودي التجاري المتحد (١٩٩١م-١٩٩٥م). كما عمل خلال الفترة من ١٩٨٧م إلى ١٩٩١م مديرا تسويقيا للشرق الأوسط (الإدارة السعودية) لدى بنك الخليج الدولي.
الأستاذ البتيري حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في هندسة البترول من جامعة الملك سعود بالرياض وماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران.

المدير عام - المجموعة الشرعية، الدكتور محمد العصيمي

يتولى الدكتور العصيمي مسؤولية إدارة كافة الأنشطة الشرعية بما في ذلك عضوية الهيئة الشرعية، وأمانتها والرقابة الشرعية ومركز الأبحاث والتطوير.

عمل الدكتور العصيمي وكيلا لعميد شؤون الطلاب بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من العام ١٩٩٦م وحتى العام ١٩٩٩م. كما عمل أستاذًا مساعدًا وأستاذًا مشاركًا في كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من العام ١٩٩٣م وحتى اليوم. كذلك شغل خلال الفترة من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٤م منصب مدير إدارة الرقابة الشرعية بشركة الراجحي المصرفية للاستثمار. والدكتور العصيمي أيضًا عضو في الكثير من اللجان الاستشارية الشرعية والأكاديمية والمالية لوزارات وشركات ومؤسسات خيرية وشركات خاصة عديدة وقد قدم الكثير من أوراق العمل في مؤتمرات مصرفية إسلامية.
الدكتور العصيمي حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد الإسلامي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ودرجة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد (بعنوان مؤسسات الودائع: الإصلاح وفقًا لمبدأ المصارف الإسلامية) من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.

المدير العام - مجموعة التسويق، الدكتور محمد العوض

يتولى الدكتور العوض مسؤولية كافة الأنشطة التسويقية بالبنك بما في ذلك تطوير المنتجات والعلاقات العامة. كما يتولى أيضًا مسؤولية وضع الاستراتيجيات التسويقية لوحدات الأعمال الاستراتيجية.
كان الدكتور العوض يعمل قبل التحاقه بالبنك أستاذا للإدارة الاستراتيجية والتسويق بجامعة الملك سعود، وله سجل حافل بالخبرات في تقديم الاستشارات والتدريب لشركات كبرى في المملكة العربية السعودية مثل شركة نادك، وشركة العثيم، والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي، وشركة العجلان، وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار. وهو أيضًا عضو في الكثير من اللجان الأكاديمية والإدارية والتسويقية وقام بنشر الكثير من أوراق العمل في مجال الإدارة الاستراتيجية والتسويق.
الدكتور العوض حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الملك سعود ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة وسترن إيلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية ودرجة الدكتوراه في الإدارة الاستراتيجية والتسويق (استراتيجيات التسويق) من جامعة شيفيلد في المملكة المتحدة.

المدير العام - مجموعة الخزينة، الأستاذ عمرو مصطفى

يتولى الأستاذ مصطفى مسؤولية إدارة مجموعة الخزينة في بنك البلاد، وتتمثل أهم مسؤولياته في إدارة سيولة البنك، نشاط

صرف العملات الأجنبية وخدمة الاحتياجات الاستثمارية لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات.
تعود خبرة الأستاذ مصطفى إلى عام ١٩٨٨م حيث عمل في إدارات الخزينة لعدد من البنوك الكبيرة في مصر والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.
عمل الأستاذ مصطفى في بنك تنمية الصادرات في مصر، بنك أميريكان إكسبرس، البنك السعودي الفرنسي، بنك البحرين الوطني، البنك التجاري العالمي، وآخر مهامه كانت العمل مسؤولا للخزينة ومستشارا للرئيس التنفيذي في ثالث أكبر بنك في مصر – بنك القاهرة.
الأستاذ مصطفى حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة المصرفية من أكاديمية السادات لعلوم الإدارة في مصر.

المدير العام - قطاع تقنية المعلومات والعمليات، الأستاذ بسام بن غشيان

يتولى الأستاذ ابن غشيان مسؤولية تقنية النظم والعمليات بالبنك.
عمل الأستاذ بن غشيان مديرا للتخطيط والموازنة بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في الفترة من العام ١٩٩٩م إلى العام ٢٠٠٠م. وقد شغل قبل ذلك منصب مدير برامج التطبيقات بشركة الراجحي المصرفية للاستثمار (١٩٩٦م-١٩٩٩م).
كما شغل مناصب أساسية عديدة وكان عضوًا أساسيًا في فريق هندسة البرمجيات بمشروع بناء مطار الملك فهد.
يحمل الأستاذ بن غشيان درجة الماجستير في هندسة النظم من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

المدير العام - مجموعة التجزئة البنكية، الأستاذ غسان السليهم

يتولى الأستاذ السليهم مسؤولية تطوير أعمال التجزئة البنكية للأفراد بالبنك.
الأستاذ السليهم حاصل على خبرة تزيد عن ٢٠ سنة في الخدمات المصرفية والمالية وسجل حافل بالإنجازات في التخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال وإدارة قنوات المبيعات والتسويق وإدارة الأعمال الشاملة. وقد شغل خلال سيرته المهنية مناصب عديدة في مجالات إدارة خدمات الأفراد والتمويل الاستهلاكي والاستثمار والمطابقة والعمليات المصرفية لدى مجموعة سامبا المالية (١٩٨٢-١٩٩٦) وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار (١٩٩٧-٢٠٠٤). وقد تميز الأستاذ السليهم بإنجازاته العديدة والكبيرة مثل إنشاء مجموعة التداول بشركة الراجحي المصرفية للاستثمار وإدارتها، ودمج العمليات المصرفية للأفراد والعمليات المصرفية الشخصية في مجموعة سامبا المالية، وإنشاء إدارة استثمارات الأفراد في مجموعة سامبا المالية، وتطوير منتجات مالية إسلامية مبتكرة.
يحمل الأستاذ السليهم درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال/الإدارة المالية من جامعة ستيتسون، أورلاندو، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المدير العام - المجموعة المالية، الأستاذ عارف صديقي

يتولى الأستاذ صديقي مسؤولية الإدارة المالية العامة بالبنك مع التركيز بشكل خاص على ضمان المطابقة والالتزام بأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والمحافظة على مستويات التزام عالية بالأنظمة المعمول بها في القطاع.
الأستاذ صديقي يحمل أكثر من ٣٠ سنة خبرة في العمليات المصرفية الدولية والتمويل، وقد شغل مناصب إدارة عليا في مؤسسات رائدة. وقد عمل الأستاذ صديقي مستشارا ماليا للشركة السعودية للبتروكيماويات (٢٠٠٣م-٢٠٠٤م) ومستشارا ماليا لشركة أميركان أكسبرس للاستشارات المالية المحدودة في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٠م-٢٠٠٣م) ونائب رئيس تنفيذي لدى بنك الاستثمار الإسلامي (١٩٩٢م-١٩٩٦م) ورئيسا تنفيذيا لبنك الاعتماد والتجارة الدولي (هونج كونج) (١٩٩٠-١٩٩١)، ومديرا عاما لبنك الاعتماد والتجارة الدولي في اليابان (١٩٨٨م-١٩٩٠م).
يحمل الأستاذ صديقي درجة الماجستير في الأدب الإنجليزي من جامعة كراتشي، باكستان.

المدير العام - مجموعة الشؤون الإدارية، الدكتور منصور الجربوع

يتولى الدكتور الجربوع مسؤولية الشؤون الإدارية لتأمين المصادر اللازمة للبنك لتقديم الخدمات المختلفة لعملائه وتمكينه من القيام بأنشطته بكفاءة.

تشمل خبرات الأستاذ الجربوع المهنية السابقة مجالات متنوعة ووظائف مختلفة. فقد شغل في الفترة من العام ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٢م منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد بشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، وعمل أيضًا أستاذا مساعدًا لمادة الاقتصاد في كلية الملك خالد العسكرية، ورئيسًا لقسم الاقتصاد. وكان يشغل قبل ذلك منصب كبير مستشارين اقتصاديين بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.

يحمل الدكتور الجربوع درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كنساس ستايت، كنساس، الولايات المتحدة الأمريكية وتخصصه الرئيس في مجال التجارة الدولي، وتخصصه الثانوي في مجال التمويل.

مدير عام - مجموعة الخدمات البنكية، الأستاذ عبدالله الماضي

تشمل مسؤوليات الأستاذ الماضي الإشراف على انتقال شبكة الفروع الحالية العائدة من المساهمين المؤسسين ودمجها في عمليات الحوالات بالبنك.

عمل الأستاذ الماضي منذ العام ١٩٨٣م في القطاع المصرفي وتخصص في عمليات الخزينة وصرف العملة الأجنبية. وفي العام ١٩٩٢م التحق بالشركة الوطنية للتأمين التعاوني حيث قام بإدارة المنطقة الوسطى لثماني سنوات، ثم انتقل بعدها للعمل لدى تكافل للتأمين (على الحياة) لمدة ثلاث سنوات.
يحمل الأستاذ الماضي درجة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي والرياضيات.

مدير إدارة - الموارد البشرية، الأستاذ يوسف البطحي

يتولي الاستاذ البطحي مسؤولية تطوير الموارد البشرية من خلال الاستقطاب والتوظيف والتطوير.

عمل الأستاذ يوسف في القطاع البنكي لاكثر من عشر سنوات شارك خلالها في العديد من المشاريع، فقد عمل بشركة الراجحي المصرفية للاستثمار في الفترة من ١٩٩١م حتى ٢٠٠٣م تدرج خلالها في وظائف الموارد البشرية والتدريب والتطوير حتى وصل إلى وظيفة مدير الموارد البشرية، إضافة إلى خبراته في مجال الاستشارات والتدريب.

والأستاذ يوسف حاصل على بكالوريس من جامعة الملك سعود في الخدمة الاجتماعية اضافة إلى العديد من الدورات التدريبية.

مدير إدارة - المراجعة الداخلية، الأستاذ مناحي المريخي

يتولى الأستاذ مناحي المريخي مسؤولية إدارة أنشطة المراجعة الداخلية بما في ذلك عضوية لجنة المراجعة، ورقابة الألتزام بالأنظمة والقوانين.

عمل الأستاذ مناحي المريخي كمديرا لبرمجة النظم، بمركز المعلومات الأداري بوزارة الدفاع والطيران من العام ١٩٨٠م وحتى العام ١٩٩٠م. كما عمل في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار خلال الفترة من ١٩٩١م وحتى ٢٠٠٤م كمديرا لرقابة النظم

وأمن المعلومات، ثم شغل منصب مدير إدارة التشغيل والتحكم بالمعلومات خلال الفترة من ١٩٩٤م إلى ٢٠٠٠م، وكان آخر منصب له في الشركة كمديرا للمراجعة الآلية للفتره من ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٤م، والأستاذ مناحي المريخي عضواً في العديد من اللجان ذات الصلة بمؤسسة النقد.

الأستاذ مناحي المريخي حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي والرياضيات من جامعة شرق واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك في العديد من الدورات والندوات المتخصصة في مجال النظم والعمليات المصرفية.

٢-٧-٢ الموظفون

يتوقع أن يتجاوز عدد موظفي بنك البلاد أكثر من ١,٠٠٠ موظف معظمهم من المواطنين السعوديين. كذلك ينوي البنك تحقيق معدلات إنتاجية عالية من خلال برامج التدريب المستمر المصممة لتلبية احتياجات كل موظف. وبعد تأسيس البنك يتوقع بأن يتم نقل الكثير من موظفي مؤسسات المساهمين المؤسسين إلى البنك.

٢-٨ مجلس الإدارة والتنظيم الداخلي

بناء على تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، تم ترشيح خمسة أعضاء لأول مجلس إدارة لبنك البلاد من قبل المساهمين المؤسسين، كما رشحت مؤسسة النقد العربي السعودي بقية الأعضاء الستة، وستتم الموافقة عليهم في اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية لمدة خمس سنوات. وبعد انتهاء مدة أول مجلس إدارة، تقوم الجمعية العمومية العادية بتعيين أعضاء مجلس إدارة لمدة ثلاث سنوات. والأعضاء المرشحون هم:

الجدول ٣: أعضاء مجلس إدارة بنك البلاد

معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني	الرئيس (مرشح)
الأستاذ أديب بن عبدالله الزامل	عضو (مرشح)
الأستاذ محمد بن أحمد زينل	عضو (مرشح)
الأستاذ عبد العزيز بن حمد الجميح	عضو (مرشح)
الدكتور إبراهيم بن عبدالرحمن البراك	عضو (مرشح)
الأستاذ صالح بن محمد الحجاج	عضو (مرشح)
الأستاذ إبراهيم بن عبدالله السبيعي	عضو (مرشح)
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	عضو (مرشح)
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو (مرشح)
الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو (مرشح)
الدكتور يوسف بن عبدالوهاب نعمة الله	عضو (مرشح)

بموجب المادة رقم ٧٩ من نظام الشركات والمادة رقم ٢٢ من النظام الأساسي للبنك، يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا وعضوا منتدبا ويجوز أن يجمع عضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب. ولاتزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب عن مدة عضوية كل منهما في المجلس، ويجوز تجديد فترة رئاسة رئيس المجلس لمدة واحدة

فقط. وللمجلس، في كل وقت، أن يعزلهما جميعهما أو أحدهما دون اخلال بحقهم في التعويض إذا وقع العزل لغير مبرر مقبول أو في وقت غير لائق.

يطبق أعضاء مجلس الإدارة معايير رفيعة لقيادة البنك، حيث يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن إدارة البنك، كما يتمتع بالسلطة والصلاحية للتعامل مع شؤونه المختلفة وتبني سياسات لتحقيق الأهداف المرسومة التي تأسس البنك من أجلها، مع مراعاة امتيازات الجمعية العامة للمساهمين وأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي. كما يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولية اعتماد إستراتيجية عمل البنك ومراقبة عملياته واتخاذ الإجراءات اللازمة. وعملاً بمبدأ الممارسة المثلى، قام البنك بإبرام اتفاقيات الضبط الداخلي لضمان حماية مصالح مساهميه.

لم يتعرض أي من أعضاء مجلس إدارة بنك البلاد المرشحين أو أحد كبار تنفيذييه أو أمين سره لأي حالة إفلاس قبل عملية طرح أسهم البنك للاكتتاب العام.

٢-٨-١ لجان البنك

سيتم تشكيل عدة لجان بالبنك لوضع التصورات والتوصيات حول مسائل مختلفة لاعتمادها من مجلس الإدارة، وسوف يتم تكليف هذه اللجان بالمسائل التي تحتاج إلى مشورة متخصصة. سيقوم البنك بتشكيل لجنة تنفيذية، إلى جانب لجان أخرى مثل لجنة التدقيق والمراجعة، والهيئة الشرعية، ولجنة الإدارة، ولجان الائتمان.

اللجنة التنفيذية

سوف تتكون اللجنة التنفيذية من خمسة من أعضاء مجلس الإدارة يقدمون المشورة فيما يتعلق بالمسائل العامة التي لا تتناولها اللجان المتخصصة الأخرى وتمارس الصلاحيات التي يقوم مجلس الإدارة بتفويضها بها حصريًا. وتعقد اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن ثمانية اجتماعات في السنة أو عندما يدعوها رئيسها إلى الاجتماع. والنصاب الضروري لانعقاد اجتماعات اللجنة التنفيذية هو ثلاثة أعضاء مجلس إدارة على الأقل يكونون حاضرين شخصيًا ويتم اعتماد قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات.

لجنة التدقيق والمراجعة

تكون لجنة التدقيق والمراجعة مسؤولة عن ضمان التزام بنك البلاد بالسياسات التي يضعها مجلس الإدارة وبكافة الأنظمة واللوائح المعمول بها. وتكون لجنة التدقيق والمراجعة تابعة مباشرة لمجلس الإدارة وتقوم بالتنسيق مع المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين للبنك. كما تتأكد لجنة التدقيق والمراجعة من اتباع جميع السياسات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة حصول أي إخلال أو نقص. ويتوقع أن يتم تعيين أعضاء لجنة التدقيق والمراجعة في الجمعية العمومية التأسيسية الأولى.

لجنة ائتمان الشركات

يرأس لجنة ائتمان الشركات الرئيس التنفيذي للبنك وتكون بعضوية أربعة أعضاء آخرين يتم اختيارهم من مديري إدارات البنك: مدير إدارة المخاطر، ومدير الإدارة المالية، ومدير إدارة خدمات الشركات، ومدير إدارة خدمات الأفراد.

لجنة الأصول والخصوم

يرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للبنك وتكون بعضوية أربعة أعضاء آخرين يتم اختيارهم من مديري إدارات البنك: مدير إدارة الخزينة، ومدير الإدارة المالية، ومدير إدارة المخاطر، ومدير إدارة خدمات الشركات.

الهيئة الشرعية

تتكون هذه اللجنة من أربعة من علماء الشريعة بالإضافة إلى مدير عام المجموعة الشرعية بالبنك.

لجنة التملك

يقوم مجلس إدارة بنك البلاد بتشكيل لجنة التملك لاعتماد أي نقل ملكية للأصول من المساهمين المؤسسين. ولضمان الشفافية، يكون معظم أعضاء لجنة التملك أعضاء مجلس إدارة مستقلين. كذلك، يجب أن توافق مؤسسة النقد العربي السعودي على عملية النقل.

سيقوم البنك بإعلام هيئة السوق المالية والمساهمين فور نقل أي من أصول المساهمين المؤسسين إلى البنك وذلك قبل تداول أسهم البنك.

لمزيد من التفاصيل حول عملية نقل أصول المساهمين المؤسسين، الرجاء الرجوع لقسم (٢-٣-١٢).

٢-٩ تعويضات وأسهم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، لا تتجاوز المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة ٢٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، على أن لا يزيد إجمالي المكافآت لكل أعضاء مجلس الإدارة عن ٥٪ من صافي الأرباح.

يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على أتعاب حضور بقيمة ٣,٠٠٠ ريال عن كل اجتماع. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة المعينين أيضًا كأعضاء في اللجنة التنفيذية الحصول على أتعاب إضافية بقيمة ٥,٠٠٠ ريال سعودي عن كل اجتماع.

سوف يمتلك أعضاء مجلس الإدارة أسهمًا بقيمة ١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي كحد أدنى.

٢-١٠ الصلاحيات والمصالح الجوهرية

دون إخلال بصلاحيات الجمعية العمومية، يحصل مجلس الإدارة على أوسع الصلاحيات في إدارة بنك البلاد وتوجيه شؤونه. وفيما عدا المسائل التي تدخل ضمن نطاق صلاحيات الجمعية العمومية، تكون لمجلس الإدارة جميع الصلاحيات لتنفيذ كافة الأعمال التي يحق لبنك البلاد القيام بها وفقًا لما نص عليه نظامه الأساسي وعقد تأسيسه.

يحق لمجلس الإدارة أيضًا تفويض واحد أو أكثر من أعضائه أو آخرين بأداء عمل أو أعمال معينة.

لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحصول على أي مصلحة في العمليات أو العقود التي يتم تنفيذها لحساب بنك البلاد أو المشاركة بأي أعمال منافسة لأعمال البنك، ما لم توافق الجمعية العمومية على ذلك، ويجب أن يصرح للبنك بأي مصلحة شخصية يمكن أن تكون له في أي من تلك العمليات. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة صاحب المصلحة المشاركة في التصويت على أي قرار يتم اعتماده فيما يتعلق بتلك العمليات.

لا يجوز لمجلس الإدارة التصويت على مكافآت أعضاء المجلس أو على أي تعديلات لها، ويعود حق القرار بشأن تحديدها أو تعديلها للجمعية العمومية وحدها. ويجب أن تكون كافة المكافآت والمنافع مشمولة في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العمومية.

لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاقتراض من البنك إلا بموجب أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

يوقع كل من أعضاء مجلس الإدارة المعينين تعهدًا يقر فيه بأنه لا توجد أي مصلحة جوهرية لعضو مجلس الإدارة وأي من أقاربه في أي عقد أو ترتيب ساري المفعول أو ينوي البنك إبرامه ويكون جوهريًا لأعمال البنك. وفيما عدا ذلك، يجب على عضو مجلس الإدارة أن يصرح للبنك بوجود أي عقد من هذا النوع.

٢-١١ التقاضي

لا توجد إلى حد علم بنك البلاد أي دعوى أو مطالبة أو إجراءات قضائية قائمة أو مهدد بإقامتها ضد البنك، كما أنه إلى حد علم البنك، لا يوجد أي تحقيق من قبل أي جهة حكومية جار أو مهدد بإجرائه ضد البنك. وإلى حد علم البنك لا توجد أي دعوى أو مطالبة أو إجراءات قضائية قائمة أو مهدد بإقامتها ضد أي من الأصول التي ينوي البنك تملكها من المساهمين المؤسسين.

٣) خطة الحل الانتقالي

الفترة الانتقالية ("الفترة الانتقالية") هي الفترة التي تبدأ بعد صدور المرسوم الملكي الخاص ببنك البلاد وتنتهي بانتهاء مشاريع تأسيس بنك البلاد. وتكون الفترة المرحلية بمثابة الجسر بين مرحلة مؤسسات الصرافة المملوكة من قبل المساهمين المؤسسين ("مؤسسات الصرافة") ومرحلة البنك الجديد. وتهدف خطة الفترة الانتقالية ("الخطة") إلى استمرارية العمليات والانتقال التدريجي والحد إلى أدنى ما يمكن من ضياع فرص السوق من أجل المحافظة على القيمة وتحقيق النمو. ويمثل ما يلي الأهداف الاستراتيجية لاعتماد الخطة:

- الاحتفاظ بأعمال العملاء الحاليين لمؤسسات الصرافة التي تحقق أرباحًا وذلك بنقلها إلى البنك بدلاً من فقدانها لصالح المنافسين.
- يتيح تحقيق الإيرادات خلال الفترة الانتقالية ميزة لبنك البلاد تتمثل في حصوله على تدفقات نقدية لتغطية المصروفات المطلوبة خلال الفترة الانتقالية فيتمكن بالتالي من المحافظة على رأس ماله.
- الاستغلال المثالي للموارد المتاحة لمؤسسات الصرافة والتي يستطيع بنك البلاد الاستفادة منها خلال المراحل المبكرة لتأسيسه.
- الدخول التدريجي إلى السوق بمخاطرة أدنى نسبيًا بالمقارنة مع بنك جديد بالكامل لا توجد له أي أعمال قائمة من أي نوع.
- الحد إلى أدنى ما يمكن من الغياب عن السوق وذلك بالمحافظة على استمرارية أنشطة مؤسسات الصرافة والنقل التدريجي للأنشطة إلى بنك البلاد مع التعريف بعلاماته التجارية.
- التطوير السريع لاسم بنك البلاد والذي يتم تحقيقه باختيار الأعمال/الموجودات المناسبة، ونقلها إلى بنك البلاد وطرح تلك الأعمال/الموجودات في السوق تحت اسم بنك البلاد.
- دراسة الموارد البشرية الحالية التي تستخدمها مؤسسات الصرافة لإعطاء بنك البلاد ميزة الاستخدام الانتقائي للموارد بدلاً من السعي إلى الحصول على تلك الموارد من السوق.

يمثل ما يلي الأسباب الأساسية لوضع الخطة والتي يأخذ فيها بنك البلاد المبادرة في بدء تنفيذ عدة مشاريع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة آنفًا:

- **العملاء**: من الضروري أن يتم الاحتفاظ بعملاء معينين من عملاء مؤسسات الصرافة الحاليين ونقل أعمالهم إلى بنك البلاد بدلاً من فقدانها. وسوف يحتاج هذا، من بين أمور أخرى، إلى تقييم عناصر قاعدة العملاء الحالية لمؤسسات الصرافة، والاتصال بعملاء مختارين، وإقامة ونقل علاقاتهم إلى بنك البلاد وتحديث معلومات حسابات كل عميل لدى بنك البلاد. وسوف يساعد هذا بنك البلاد على نقل أعمال العملاء إليه.
- **السيولة النقدية**: سوف يحصل بنك البلاد على ميزة الاستفادة من مصادر سيولة مؤسسات الصرافة خلال الفترة الانتقالية. وسوف تؤدي مصادر السيولة هذه مثل حسابات ودائع العملاء والنقد الناتج عن صرف العملة الأجنبية وأعمال الحوالات النقدية، إلى مساعدة بنك البلاد على تجاوز ضغوطات السيولة خلال مرحلة بدء التشغيل والمحافظة على رأس ماله وحمايته.
- **محفظة الاستثمارات**: سوف يتم اتخاذ قرار فيما يتعلق بعهدة محافظ الاستثمارات قصيرة/طويلة الأمد الموجودة لدى مؤسسات الصرافة. وعلى افتراض أن عهدة تلك المحافظ تعتبر قرارًا مثاليًا، سوف يقوم بنك البلاد بتقييم عقود الإدارة الحالية لتلك الأموال/المحافظ الموجودة لدى مؤسسات الصرافة، وتقييم عقود الإدارة الحالية لتلك الأموال/المحافظ، والاتصال بالعملاء أصحاب العلاقة أو الجهات الأخرى صاحبة العلاقة وإبلاغهم بأي تغييرات، وإقامة علاقات العملاء الجديدة مع بنك البلاد، وتحديث السياسات المتعلقة بالاستثمار وفقًا للمعايير المعمول بها.

- **المواقع**: تمتلك مؤسسات الصرافة شبكة من الفروع منتشرة جغرافيًا في جميع أنحاء المملكة. وسوف يستخدم بنك البلاد فروعا معينة لضمان استمرارية العلاقات مع العملاء الحاليين والتكوين/الاحتفاظ بأعمال الصرافة خلال الفترة الانتقالية. وسوف يدرس البنك عناصر فيما يتعلق بهذه الفروع تشمل على سبيل المثال لا الحصر حجم ومساحة تغطية شبكة الفروع، ونوع الخدمات التي تقدمها الشبكة، وعقود الإيجار الحالية، والقيمة السوقية للفروع المملوكة حاليًا، وحالة الفرع، وعدد العملاء، وحجم الحسابات في كل فرع، ونوع العمليات التي يتم تنفيذها و/أو المطلوب تنفيذها، وفئات الموظفين من حيث المؤهلات، والقدرات، والوظائف، والرواتب، والجنسيات، والأصول الثابتة للفروع، وتجهيزات الفروع ذات العلاقة.

- **الاتفاقيات والعقود الدولية**: سوف يدرس بنك البلاد الاتفاقيات والعقود الدولية الحالية المبرمة بين مؤسسات الصرافة وبين أطراف أخرى وذلك لفهم كيفية الاستفادة منها أو التعامل معها بشكل مناسب خلال الفترة الانتقالية. وتشمل هذه الاتفاقيات/العقود على سبيل المثال لا الحصر البنوك المراسلة، وخدمات نقل النقد والبريد، وصيانة المعدات والمباني، والنظافة والأمن، والمشتريات المكتبية، والتسويق، واتفاقيات الدعاية والإعلان.

- **التقنية والنظم**: سوف يسعى بنك البلاد خلال المرحلة الانتقالية إلى إيجاد وسائل لنقل العمليات بسلاسة من مؤسسات الصرافة إلى البنك. ويمكن أن يشمل هذا الانتقال التدريجي وتحقيق مثالية الاستخدام نظمًا مثل النظم المصرفية الرئيسة، والفروع، وأجهزة الصراف الآلي، ونظم الإقراض، ونظم الخزينة، ونظم القنوات الإلكترونية، والتوصيل، والاتصالات، والنظم الأمنية، وملفات العملاء، ومعالجة الحسابات الرئيسة.

- **المبيعات والتسويق**: سوف يتم إغلاق مؤسسات الصرافة. وسوف يتولى بنك البلاد عمليات مختارة خلال الفترة الانتقالية بدورات عمل جديدة، وإجراءات جديدة، وأشكال جديدة لنقل العلاقة والاتصال بين العملاء والفروع المختارة لتنفيذ العمليات من خلال الكيان القانوني الجديد لبنك البلاد.

٣-١ الهيكل التنظيمي للفترة الانتقالية

تم تشكيل لجنة عمل بموافقة اللجنة التأسيسية تتألف من أربعة أعضاء، ثلاثة منهم أعضاء في اللجنة التأسيسية، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي للبنك.

اتفق المؤسسون على تحديد وظائف لجنة العمل كما يلي:

- التنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي لمتابعة إجراءات التأسيس والإجراءات النظامية اللاحقة مع وزارة التجارة والصناعة والتنسيق مع هيئة السوق المالية لتنفيذ مرحلة الاكتتاب العام.
- الإشراف على نشاط المستشار المالي والموافقة على مراحل وخطوات العمل، والإنفاق بالتناسب مع عناصر ونطاق العقد المبرم.
- الإشراف على نشاط المستشار القانوني والموافقة على المراحل والخطوات المطلوبة واعتماد الإنفاق.
- الإشراف على مهام فريق العمل واعتماد الهيكل الوظيفي المطلوب لأداء العمل واعتماد الإنفاق.
- إبرام العقود مع الشركات الاستشارية حسبما يلزم لتأسيس وتشغيل البنك واعتماد الإنفاق.

الشكل ٢: الهيكل التنظيمي لفريق العمل في المرحلة الحالية

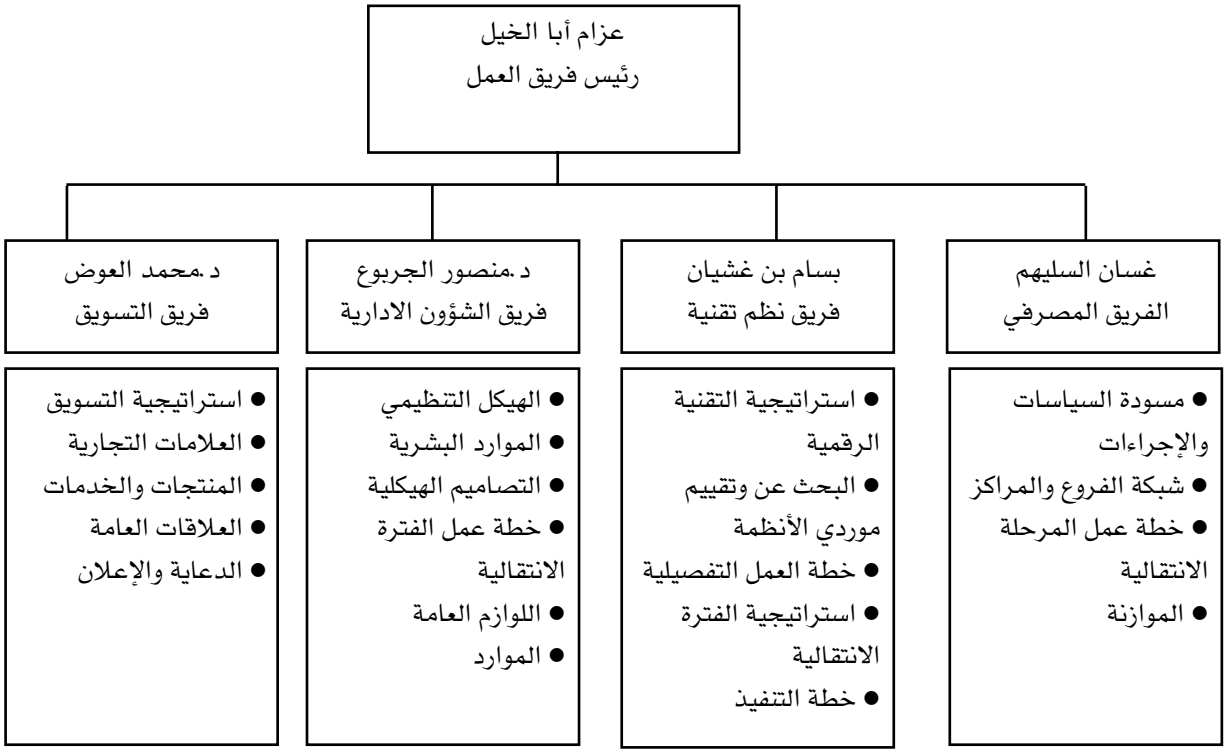

٣-٢ المرحلة الأولى: الإعداد والتقييم

تتكون هذه المرحلة من المعالم الرئيسة التالية:

أ) **تقييم الوضع الراهن لمؤسسات الصرافة:** سوف يقوم بنك البلاد بإجراء مراجعة دقيقة للحالة التشغيلية الراهنة لمؤسسات الصرافة لاتخاذ قرار حول ما يلي: ما هي الأعمال و/أو العمليات المناسبة لبنك البلاد؛ ما هو الشكل المطلوب للأعمال و/أو العمليات؛ الموارد البشرية المطلوبة؛ ومشاريع بنك البلاد.

ب) **تحديد نظم تقنية المعلومات المطلوبة:** سوف تقوم إدارة بنك البلاد بتحديد تقنية المعلومات المطلوبة وتصميم مخططات النظم ووضع خطة مبدئية لنظام تقنية المعلومات لتحقيق الهدف الأساسي للعمليات المساندة المرحلية وأنشطة بنك البلاد في تولي الأعمال و/أو العمليات المختارة من مؤسسات الصرافة.

٣-٣ المرحلة الثانية: التطوير

تتكون هذه المرحلة من المعالم الرئيسة التالية:

أ) **تطوير تقنية المعلومات للمرحلة الانتقالية**: سوف يبدأ بنك البلاد بتطوير وتنفيذ حلول تقنية المعلومات التي يتم التخطيط لها خلال المرحلة الأولى. وسوف يتم وضع هذه الحلول للمساعدة على تنفيذ العمليات الانتقالية ومساندة التحويل إلى بنك البلاد.

ب) **النظم المحاسبية**: سوف يقوم بنك البلاد بتنفيذ النظم المحاسبية في الفترة الانتقالية للمساعدة على نقل بيانات محاسبية مختارة من مؤسسات الصرافة، ومساندة مسك الدفاتر المحاسبية وإجراء العمليات المحاسبية في الفروع المختارة والفروع المركزية وتوفير المرونة للدمج مع النظام المحاسبي النهائي لبنك البلاد.

ج) **اختبار النظم**: سوف تخضع جميع النظم التي يتم تطويرها خلال المرحلة الانتقالية للاختبارات المناسبة للتأكد من توفير النظم الصحيحة لمرحلة التنفيذ. وسوف تجرى الاختبارات المتكررة بشكل متزامن مع عملية بناء النظم المختلفة.

د) **اختبار نظم الفروع الرئيسة (المركزية) خلال الفترة الانتقالية**: إحدى الخطوات الضرورية لاختبار النظم المرحلية هو اختبار حلول النظام المركزي للفروع. ويعتبر هذا أساسيًا وهامًا، حيث أنه سوف يشكل المحور الرئيس لجمع ومعالجة كافة البيانات والعمليات التي تتم في ذلك الفرع والفروع الأخرى التابعة. كذلك سوف تقوم هذه النظم بتنسيق الأجزاء المختلفة من البنية التحتية لنظم تقنية المعلومات المرحلية ويتوقع أن يتم نقل بعض هذه النظم إلى بنك البلاد.

هـ) **وضع الإجراءات**: مع تحضيرات بنك البلاد وتوليه لعمليات مؤسسات الصرافة، سوف يقوم بنك البلاد بوضع إجراءات للعمليات وعمل الموظفين من أجل تنسيق دورات العمل مع الأهداف المرحلية والتغييرات ذات العلاقة مثل حلول النظم الجديدة والنماذج المستندية الجديدة.

و) **وضع السياسات**: سوف تحتاج التأثيرات والتطورات المرحلية إلى القيام في نفس الوقت بإجراء تغييرات ووضع سياسات لمساندة الانتقال من إدارة مؤسسات الصرافة إلى إدارة بنك البلاد. ويجب أن يتم وضع السياسات بالتزامن مع المشاريع الانتقالية الأخرى مثل وضع النظم والإجراءات، وذلك لضمان التحديد المناسب والثابت للمسؤوليات والهرميات، وآليات تحديد التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية بما يؤدي إلى تسهيل تحقيق الأهداف المرحلية.

ز) **اختيار شبكة الفروع خلال الفترة الانتقالية**: سوف يقوم بنك البلاد بناء على مراجعة شاملة باختيار الشبكة المناسبة من الفروع لمواصلة تقديم الخدمات للعملاء الحاليين لمؤسسات الصرافة، مما يتيح بالتالي الاحتفاظ بأعمال تلك المؤسسات وحماية حصصها من المنافسين.

ح) **اختيار الموظفين لشبكة الفترة الانتقالية**: بناء على الخطة، سوف تملي المتطلبات المرحلية عدد الموظفين المطلوب خلال الفترة الانتقالية وعندما يتم تشغيل بنك البلاد بالكامل. ومن المرجح أن تستفيد المشاريع الانتقالية من بعض القوى العاملة الحالية بمؤسسات الصرافة. ونظرًا للطبيعة الديناميكية للمشاريع الانتقالية ونظرًا للتأثيرات الانتقالية، يمكن أن تفتقر العمالة الحالية بمؤسسات الصرافة إلى الدراية باحتياجات النظم أو الإجراءات أو السياسات أو الوثائق الجديدة. كذلك من المتوقع أن يقوم بنك البلاد بعد أن تنتقل إليه عمليات مؤسسات الصرافة بتقليص شبكة الفروع الحالية إلى الشبكة المرحلية والتي يتوقع أن تحقق الأهداف الاستراتيجية المرحلية.

ط) **وضع الموازنة للفترة الانتقالية**: سوف يشكل وضع الموازنة خطوة أساسية في هذه المرحلة لإدارة تكاليف كافة المشاريع الانتقالية المختلفة وإبقائها على مستوى مقبول للمحافظة على الربحية والسيولة الكافية. وسوف تساعد الموازنة المناسبة بنك البلاد على تمويل المشاريع المرحلية من التدفقات النقدية المرحلية التي تنتجها الأعمال الحالية لمؤسسات الصرافة، مما يعني أنه يتوقع أن يحافظ بنك البلاد على رأس ماله إلى مدى معين.

٣-٤ المرحلة الثالثة: التنفيذ

تتكون هذه المرحلة من المعالم الرئيسة التالية:

أ) **تنفيذ حلول تقنية المعلومات خلال الفترة الانتقالية**: سوف يتم تدريجيًا في هذه المرحلة تنفيذ نظم وحلول تقنية المعلومات بما في ذلك المشاريع الأخرى ذات العلاقة التي يتم وضعها في المرحلة الثانية. وسوف يتم ذلك أولاً من خلال تشغيل النظم الأساسية ونظم البنية التحتية، ثم توسعتها بشكل تصاعدي بإضافة نظم أخرى وذلك لاستكمال التنفيذ الناجح لكافة نظم وحلول تقنية المعلومات خلال الفترة الانتقالية.

ب) **بدء العمليات التجريبية للفروع**: بالتزامن مع تنفيذ نظم وحلول تقنية المعلومات حديثة التطوير، سوف يقيم بنك البلاد شبكة الفروع المختارة لمواصلة تنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف المرحلية. ويشمل ذلك من بين أشياء أخرى تسمية الفروع المركزية والفروع التابعة، ووضع وتركيب نظم وحلول تقنية معلومات قوية لمساندة كافة الاحتياجات المرحلية، والتوحيد التدريجي للعمليات والإجراءات والسياسات، ووضع نظم ضرورية لمواجهة المشكلات غير المتوقعة التي يمكن أن تظهر خلال الفترة الانتقالية.

ج) **توصيل فروع الشبكة بالفروع المركزية**: سوف يقوم بنك البلاد بتنفيذ حلول التوصيل التي تم وضعها في المرحلة الثانية لربط شبكة الفروع خلال الفترة الانتقالية. ويعتبر هذا أساسيا وهاما لتحقيق الأهداف المرحلية والمساعدة على الانتقال من المراكز ذات المعالجة المتعددة والتي تتمثل في مؤسسات الصرافة المختلفة، إلى عدد أقل من مراكز المعالجة تمثلها الفروع المركزية الانتقالية. والخطوة التالية هي إقامة مركز معالجة واحد في المقر الرئيس لبنك البلاد يقوم بعمليات الاستقبال والتجميع والأرشفة والمعالجة والنسخ الاحتياطي لكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال.

د) **تدريب الموظفين**: سوف تحتاج نظم وحلول تقنية المعلومات الجديدة وكافة المشاريع الأخرى ذات العلاقة خلال الفترة الانتقالية إلى قوى عاملة مدربة (القوى العاملة الحالية و/أو الجديدة) لتنفيذ العمليات. وسوف يتم تصميم برامج التدريب لتوفير التدريب على رأس العمل، كما سيتم، حيث يلزم، تكليف استشاريين خارجيين لتنفيذ المهام التشغيلية بشكل مؤقت.

هـ) **نقل العقود الدولية**: سوف يقوم بنك البلاد في هذه المرحلة وبمساعدة من مستشاريه القانونيين بإجراء مراجعة شاملة لكافة الاتفاقيات و/أو العقود الدولية المتعلقة بالتعاملات الدولية مثل أنشطة المراسلة مع البنوك الأخرى. وسوف تنتقل إلى بنك البلاد الاتفاقيات و/أو العقود التي تعتبر متوافقة مع التوجه الاستراتيجي والأعمال المستقبلية لبنك البلاد وذلك لتسهيل انتقال أعمال مؤسسات الصرافة إليه.

٣-٥ المرحلة الرابعة: العمليات

تتكون هذه المرحلة من المعالم الرئيسة التالية:

أ) **إدارة شبكة الفروع**: سوف يقوم بنك البلاد بإدارة شبكة الفروع المرحلية. ومن أجل تنفيذ هذا العمل بفعالية، سوف تتم دارسة كافة المسائل المتعلقة بالفروع مثل الموقع والعملاء ذوي العلاقة، والمنتجات والخدمات المعروضة، وفئات الموظفين والتكاليف ذات العلاقة، والأجهزة والتجهيزات، إلخ.

ب) **التواصل مع العملاء**: عندما تنتقل عمليات مؤسسات الصرافة إلى بنك البلاد، سوف تسعى شبكة الفروع المرحلية إلى الاتصال بكافة العملاء المختارين لتجديد وتحديث الوثائق الخاصة بهم. وسوف تؤدي الوثائق الجديدة إلى إقامة علاقة بين العميل وبين بنك البلاد بدلاً من علاقته مع مؤسسة الصرافة، ويتم تعريف العميل ببنك البلاد وبالاسم المناسب لكل من المنتجات أو الخدمات. وسوف تحتاج هذه المهمة إلى التخطيط الدقيق والتنفيذ التدريجي للحد إلى أدنى ما يمكن من أي توقف في الأعمال.

ج) **إدارة العمليات**: سوف يقوم بنك البلاد بإدارة عمليات المكتب الخلفي وتنفيذ العمليات اليومية باستخدام أنظمة وحلول تقنية المعلومات الجديدة والقوى العاملة المناسبة. وسوف يتم تجهيز المكتب الخلفي لبنك البلاد بشكل جيد للعمل خلال المرحلة الانتقالية. وسوف تساند عمليات المكتب الخلفي العمليات اليومية الحالية لمؤسسات الصرافة، وسوف يكون قادرًا على تنفيذ عمليات الفروع الحالية ونقل بيانات ومعلومات العمليات إلى الجهات ذات العلاقة، مثل البنوك المراسلة و/أو الفروع المركزية، والقيام بالعمليات حالما يتم توصيل الفروع بالمقر الرئيس لبنك البلاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

د) **إدارة الشؤون المالية**: سوف يكون بنك البلاد قد حقق خلال هذه المرحلة استقرار العمليات فيما يتعلق بكافة الشؤون المالية. ومثل هذه المهمة الرئيسة تحتاج إلى استخدام كافة الموارد المتوفرة لمراقبة الأداء خلال الفترة الانتقالية وبعد ذلك. وتهدف نظم وحلول تقنية المعلومات والعمالة المدربة والقادرة ببنك البلاد إلى إنتاج تقارير إدارية ذات قيمة مضافة تساعد على استكمال الخطة وتحقيق الأهداف المرحلية.

هـ) **بدء تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية والمطابقة**: من الضروري لبنك البلاد أن يعتمد إجراءات مراقبة لمساعدة البنك على الاستمرار في سيره على النهج المحدد له. ومن المتوقع أن تبدأ إدارة المراجعة الداخلية والمطابقة القيام بوظائفها في أسرع وقت ممكن. وحالما يتولى بنك البلاد عمليات مؤسسات الصرافة، سوف تبدأ هذه الإدارة بمراقبة الأداء وفقًا للخطة وتبعًا لسياسات وإجراءات البنك، ومن المتوقع أن يتم ذلك في مرحلة لاحقة. وسوف تضمن هذه الوظيفة كشف أي مخالفات أو تلاعب، ومدى الالتزام بالخطة خلال المرحلة الانتقالية والكشف في حينه عن أي اختلافات غير مبررة.

٣-٦ المرحلة الخامسة: عمليات بنك البلاد

تتكون هذه المرحلة من المعالم الرئيسة التالية:

أ) **فصل الفروع المختارة عن الفروع المركزية**: بعد الاستكمال الناجح للمراحل الأربع والتحويل التام لعمليات مؤسسات الصرافة إلى بنك البلاد، سوف يقوم البنك بتغيير هيكلية شبكة الفروع من الهيكلية المرحلية إلى الهيكلية النهائية. وسوف يتم فصل الفروع عن الفروع المركزية وربطها بالمقر الرئيس لبنك البلاد. وسوف تصبح كافة

عناصر البنية التحتية، مثل نظم تقنية المعلومات وإجراءات العمل، جاهزة لمساندة ذلك التغيير. وسوف يضمن بنك البلاد تنفيذ هذه المرحلة الانتقالية بأسرع وقت ممكن لتفادي أي انقطاع في العمل.

ب) **الانتقال إلى العلامات التجارية الجديدة**: سوف يطرح البنك عدة علامات تجارية جديدة بحسب الفرع المختار كجزء من شبكة الفروع المرحلية والخدمات التي تقدمها تلك الفروع، وذلك من أجل المحافظة على مكانته في قطاعات العملاء المختلفة. وحيث إن بنك البلاد ينوي استهداف قطاعات مختلفة مميزة ومتنوعة من السوق، سوف يقوم البنك بتنفيذ استراتيجية تسويق لعدد من العلامات التجارية من أجل تأمين حصته من السوق.

ج) **تحويل الفروع المركزية إلى فروع للمكاتب الرئيسة**: المهمة النهائية في هذه المرحلة هي استخدام بنك البلاد للفروع المرحلية المركزية وتحويلها إلى مكاتب رئيسة إقليمية. وبذلك سوف يستفيد البنك من البنية التحتية للفروع والموظفين المؤهلين الذين أسهموا في تحديد مسار العمليات خلال الفترة الانتقالية وذلك لمواصلة إدارة العمليات الإقليمية. وسوف يكون ذلك أسهل وأكثر كفاءة من حيث التكلفة بالمقارنة مع تأسيس مكاتب إقليمية جديدة بالكامل، وسوف يساعد ذلك على الحيلولة دون حصول أي انقطاع في العمل.

الجدول ٤ : رأس مال بنك البلاد

الميزانية العمومية الافتتاحية	
النقد وأشباه النقود	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
حقوق المساهمين:	
رأس المال (المدفوع من المؤسسين)	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
رأس المال (الناتج عن الاكتتاب العام)	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مجموع حقوق المساهمين	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مجموع رأس المال	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: أرنست آند يونج

٤) رأس المال واستخدام متحصلات الاكتتاب

يبين الجدول التالي رأس مال بنك البلاد:
سوف يتم استغلال المتحصلات للأغراض التالية: التكاليف المتعلقة بتأسيس بنك البلاد؛ والتكاليف المتعلقة بتنفيذ خطة عمل بنك البلاد؛ وشراء المعدات والأصول الأخرى؛ وتمويل أنشطة الشركات، والمصروفات العمومية الأخرى للبنك.

ويفترض بأن بنك البلاد يمتلك رأس المال الكافي. ومن الممكن أن يتجاوز معدل العائد الداخلي المتوقع لبنك البلاد ما يزيد عن ١٥٪[٢] غير أنه يمكن أن يحدث تأثير سلبي على عوائد المستثمرين في حالة عدم تحقيق البنك لأقصى استغلال لرأس ماله.

يوضح الجدول التالي تفصيل مصاريف التأسيس حتى ١ يناير ٢٠٠٥م (بالريال السعودي):

الجدول ٥: مصاريف التأسيس

أتعاب استشارات	١٥,٢١٦,١٢٦
مصاريق موظفين	١٤,٤٠٣,٣٢٠
مصاريف اكتتاب عام وتسويقية	٤,٤٩٤,٤٨٦
مصاريف إيجارات وأخرى	٩,٤٠٥,٦٩٧
المجموع	٤٣,٥١٩,٦٢٩

(٢) المصدر: أرنست آند يونج

يحتوي القسم ٩ على مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بتقرير المحاسب القانوني.

(٢) المصدر بنك البلاد

كفاية التمويل

يعتقد أعضاء مجلس الإدارة المرشحون أن مصادر التمويل المخطط لها، من رأس المال المساهم به من قبل المساهمين المؤسسين والمتحصلات الصافية من الاكتتاب العام، ستكون كافية لتغطية استخدامات البنك المتوقعة كمتطلبات رأس المال العامل والمصاريف الرأس مالية للاثني عشر شهرا التالية لتأسيس البنك.

٥) المساهمون المؤسسون

فيما يلي أسماء المساهمين المؤسسين لبنك البلاد:

- شركة محمد وعبدالله السبيعي لأعمال الصرافة
- ورثة عبدالعزيز بن سليمان المقيرن
- مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة
- مؤسسة الراجحي للتجارة
- مؤسسة محمد صالح صيرفي
- مؤسسة عبدالمحسن صالح العمري
- شركة يوسف عبدالوهاب نعمة الله
- شركة علي هزاع وشركاه للتجارة والصيرفة

بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة بنك البلاد، من المتوقع أن يقوم البنك بشكل انتقائي بتولي الأعمال المصرفية وأعمال الصرافة والحوالات التابعة للمساهمين المؤسسين. وفيما يلي لمحة موجزة عن أعمال المساهمين المؤسسين.

وقد تم استخراج المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بكل من المؤسسين من تقارير المراجعة المختلفة التي قدمتها مكاتب المحاسبة.

٥-١ شركة محمد وعبدالله السبيعي لأعمال الصرافة

٥-١-١ لمحة عامة

النشاط الرئيس لشركة محمد وعبدالله السبيعي لأعمال الصرافة هو صرف العملة الأجنبية والاستثمارات المالية وأنشطة مصرفية أخرى[٣]

٥-١-٢ الشكل القانوني

الشركة تابعة لمجموعة شركات السبيعي والتي أسسها الأخوان محمد وعبدالله ابراهيم السبيعي في العام ١٣٥٣هـ (الموافق ١٩٣٣م). وقد تم تسجيلها كشركة تضامن بموجب السجل التجاري رقم ٢٣٦١ وتاريخ ١٣٥٣هـ (الموافق ١٩٣٤م).

(٣) المصدر بنك البلاد

٥-١-٣ الإدارة

تتكون الإدارة من:

- الأستاذ محمد السبيعي – رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ عبدالله السبيعي – نائب رئيس مجلس الإدارة

ويتولى أبناء الأخوين المذكورين أعلاه مناصب إدارية بالشركة، بينما يشرف الأبوان على الأعمال بشكل عام. ويبلغ إجمالي عدد موظفي الشركة ٨١ موظفاً[٤]

٥-١-٤ المنتجات والخدمات

تقدم الشركة الخدمات التالية:

- شراء وبيع العملات الأجنبية
- إصدار الشيكات السياحية
- ترتيب الحوالات الأجنبية للعملاء
- الاستثمار والتداول في أسواق الأسهم السعودية والأجنبية
- فتح الحسابات الجارية للعملاء

٥-٢ ورثة عبدالعزيز بن سليمان المقيرن

٥-٢-١ لمحة عامة

النشاط الرئيس للمؤسسة هو صرف العملة الأجنبية والاستثمارات[٥]

٥-٢-٢ الشكل القانوني

تأسست مؤسسة عبدالعزيز السليمان المقيرن كمؤسسة عائلية ذات ملكية فردية في مطلع القرن العشرين يملكها الأستاذ/ سليمان المقيرن منفردًا. وبعد وفاته، انتقلت ملكية المؤسسة إلى ابنه عبدالعزيز. ولكن بعد وفاة عبدالعزيز في العام ٢٠٠١، انتقلت الملكية إلى ورثته. ويجري اليوم العمل على تغيير الشكل القانوني للمؤسسة لتصبح شركة توصية بسيطة تتوزع ملكيتها بين ورثة عبدالعزيز المقيرن وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

تمتلك المؤسسة فرعين، الأول في الرياض وهو الفرع الرئيس، والثاني في جدة.

٥-٢-٣ الإدارة

تتكون الإدارة من:

- الأستاذ فهد المقيرن – فرع جدة
- الأستاذ محمد المقيرن – فرع الرياض
- الأستاذ خالد المقيرن – فرع الرياض

وقد أعطى الورثة الآخرون للأستاذ خالد المقيرن كامل الصلاحية لإدارة المؤسسة. ويبلغ العدد الإجمالي لموظفي المؤسسة ١٩ موظفاً[٦]

---

(٤) المصدر بنك البلاد
(٥) المصدر بنك البلاد
(٦) المصدر بنك البلاد

٥-٢-٤ المنتجات والخدمات

تقدم المؤسسة الخدمات التالية:

- شراء وبيع العملات الأجنبية
- إصدار الشيكات السياحية
- ترتيب الحوالات الأجنبية للعملاء
- الاستثمار والتداول في أسواق الأسهم السعودية والأجنبية
- فتح الحسابات الجارية للعملاء

٥-٣ مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة

٥-٣-١ لمحة عامة

المؤسسة هي إحدى مؤسسات الصرافة الرائدة وهي تمتلك ١٢٦ فرعًا موزعة في جميع أنحاء المملكة[٧]

٥-٣-٢ الشكل القانوني

هي مؤسسة ذات ملكية فردية تأسست في جيزان بموجب السجل التجاري رقم ٢٣٨ وتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٦هـ (الموافق ١٦ يونيه ١٩٧٦).

٥-٣-٣ الإدارة

يملك المؤسسة الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الراجحي ويشرف عليها مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء. وتدير المؤسسة لجنة تنفيذية/إدارية تتكون من خمسة أعضاء يرأسها الأستاذ فهد حامد المزاحم. ويبلغ العدد الإجمالي لموظفي المؤسسة ٧٣٦ موظفاً[٨]

٥-٣-٤ المنتجات والخدمات

تقدم المؤسسة المنتجات التالية:

- المرابحة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم
- المشاركة الإسلامية
- الاستصناع (تمويل المشاريع)
- الإجارة (التمليك بالتأجير للسلع الرأسمالية)
- المضاربة للأفراد

---

(٧) المصدر بنك البلاد

(٨) المصدر بنك البلاد

- خدمات بطاقات الائتمان والبطاقات الإلكترونية
- مبيعات التقسيط
- مكائن الصرف الآلي ونقاط البيع
- خدمات الوساطة والاكتتاب
- إصدار الشيكات والحوالات
- عمليات صرف العملة الأجنبية
- تمويل التجارة
- صناديق الاستثمار في الأسهم (المضاربة)
- صندوق الاستثمار العقاري (المضاربة)

٥-٤ مؤسسة الراجحي للتجارة

٥-٤-١ لمحة عامة

تعمل مؤسسة الراجحي للتجارة منذ العام ١٩٧٥م ويتمثل نشاطها الرئيس في صرف العملات الأجنبية[٩]

تعمل المؤسسة من خلال شبكة تتكون من ٣٨ فرعًا موزعة في جميع أنحاء المملكة، ١٨ منها في المنطقة الشرقية، و١٦ في المنطقة الوسطى، و٤ في المنطقة الغربية.

٥-٤-٢ الشكل القانوني

مؤسسة الراجحي للتجارة مؤسسة سعودية ذات ملكية فردية تأسست بموجب السجل التجاري رقم ٤٢٠ وتاريخ ١٤ ربيع الثاني الأولى ١٣٩٧هـ (الموافق ٣ أبريل ١٩٧٧م)، ويبلغ رأسمالها المدفوع ٣٠ مليون ريال سعودي، ويملكها بالكامل السيد/عبدالرحمن بن صالح عبدالعزيز الراجحي.

٥-٤-٣ الإدارة

مدير عام المؤسسة هو الأستاذ عبدالرحمن بن صالح عبدالعزيز الراجحي، ويتولى اتخاذ كافة القرارات الاستراتيجية للمؤسسة. ومنذ العام ١٩٩٤ يقوم ابنه الأستاذ خالد الراجحي بإدارة الأعمال اليومية للمؤسسة تحت مسمى نائب المدير العام. ويبلغ إجمالي عدد موظفي المؤسسة ٤٨٦ موظفًا[١٠]

يعطى مدراء فروع المؤسسة صلاحيات كبيرة في إدارة أعمال فروعهم. ويتبع مدراء الفروع لمدراء المناطق الشرقية والوسطى والغربية الذين يتبعون بدورهم لمدير العمليات ومقره المركز الرئيس للمؤسسة.

٥-٤-٤ المنتجات والخدمات

تقوم المؤسسة بالأنشطة التالية:

- شراء وبيع العملاء الأجنبية والذهب

(٩) المصدر بنك البلاد
(١٠) المصدر بنك البلاد

- إصدار الشيكات السياحية
- ترتيب الحوالات الأجنبية للعملاء
- فتح الحسابات الجارية للعملاء (الودائع) بعدد من العملات المختلفة لتمكين العملاء من تحويل النقد
  إلى الخارج والتعامل بالعملات الأجنبية
- الاستثمار والتداول في أسهم الشركات السعودية المساهمة

٥-٥ مؤسسة محمد صالح صيرفي

٥-٥-١ لمحة عامة

مؤسسة محمد صالح صيرفي هي مؤسسة سعودية ذات ملكية فردية يملكها الأستاذ محمد صالح صيرفي[١١]

تتركز الأنشطة الرئيسية للمؤسسة في شراء وبيع العملات الأجنبية. كذلك تمتلك المؤسسة أربعة مراكز تسوق تحصل منها على دخل من الإيجارات.
يتم تنفيذ عمليات صرف العملة الأجنبية من مركز يقع في قلب مدينة مكة المكرمة. وتقع ثلاثة من المراكز التجارية في جدة، والمركز الرابع في مكة المكرمة.

٥-٥-٢ الشكل القانوني

حصلت المؤسسة على سجل تجاري رقم ٤٠٣١٠٠٠٣١١ بتاريخ ٢٠ شوال ١٣٧٦هـ (الموافق ٢٠ مايو ١٩٥٧م). والغرض الرئيس للمؤسسة وفقًا للسجل التجاري هو صرف العملة الأجنبية. ورأس المال المسجل للشركة هو ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي. وقد قامت المؤسسة بزيادة رأس مالها في العام ١٩٩٨م إلى ١٠ مليون ريال، ولكنها لم تحصل حتى تاريخه على السجل التجاري المعدل.
للمؤسسة ثلاثة فروع بموجب سجلات تجارية رقم ٤٠٣٠٠٠٦١٧٨ ورقم ٤٠٣١٠٠٤٥٦١ ورقم ٤٠٣١٠٠٤٦٠٤ ,

٥-٥-٣ الإدارة

مدير عام المؤسسة هو مالكها الأستاذ محمد صالح حمزة صيرفي، ويشغل ولده الأستاذ أنس صيرفي منصب نائب المدير العام. ويقوم الأستاذ سالم أحمد بادغيش بإدارة عمليات الصرافة اليومية، وهو يعمل لدى المؤسسة منذ أكثر من ٤٠ عامًا.
يبلغ إجمالي عدد موظفي المؤسسة ١٠ موظفين[١٢].

٥-٥-٤ المنتجات والخدمات

معظم عملاء المؤسسة هم من الحجاج من جنسيات مختلفة، ولكن غالبيتهم من شبه القارة الهندية والشرق الأقصى والدول العربية المجاورة. وتتم معظم أعمال صرف العملة الأجنبية خلال شهر رمضان المبارك وموسم الحج.

---

(١١) المصدر بنك البلاد
(١٢) المصدر بنك البلاد

٥-٦ مؤسسة عبد المحسن صالح العمري

٥-٦-١ لمحة عامة

هي مؤسسة سعودية ذات ملكية فردية يملكها السيد عبد المحسن العمري، تقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية وإصدار الشيكات السياحية والحوالات النقدية داخل وخارج المملكة[١٣].

٥-٦-٢ الشكل القانوني

بدأت المؤسسة عملياتها في بريدة في العام ١٣٩٧هـ بموجب سجل تجاري رقم ١١٣١٠٠٠٧٦١ صادر من فرع وزارة التجارة والصناعة في بريدة. وقد تم افتتاح فرع آخر في الرياض في العام ١٤٢١هـ بموجب سجل تجاري رقم ١١٣١٠٠٠٧٦١/٠٠٤ صادر من وزارة التجارة والصناعة بالرياض.

٥-٦-٣ الإدارة

يملك المؤسسة الأستاذ عبد المحسن العمري ويشغل منصب المدير العام. ويقوم الأستاذ أحمد البطي بإدارة فرع بريدة، بينما يقوم الأستاذ أسامة العمري بإدارة فرع الرياض. ويبلغ إجمالي عدد موظفي المؤسسة ٤٠ موظفاً[١٤].
يضم كل فرع قسمين هما قسم الشؤون المالية والإدارية وقسم الحوالات النقدية.

٥-٦-٤ المنتجات والخدمات

تقوم المؤسسة بالأنشطة التالية:

- شراء وبيع العملات الأجنبية والذهب
- إصدار الشيكات السياحية
- ترتيب الحوالات الأجنبية للعملاء
- تشغيل الحسابات الجارية (الودائع) بعدد من العملات المختلفة لتمكين العملاء من تحويل النقود إلى الخارج والتعامل بالعملات الأجنبية
- الاستثمار والتداول في أسهم الشركات المساهمة السعودية

٥-٧ شركة يوسف عبد الوهاب نعمة الله

٥-٧-١ لمحة عامة

تأسست الشركة في مطلع السبعينات باسم شركة يوسف عبد الوهاب نعمة الله للصرافة ("إنجاز") وقد قامت بتوسعة أعمالها بشكل متواصل على مر السنين وأصبحت شركة معروفة في السوق وعلى الأخص في المنطقة الغربية لسرعة وجودة نوعية خدماتها. وتتركز أعمال الشركة بشكل رئيسي في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية ولها فرع واحد في الخبر.

---

(١٣) المصدر بنك البلاد
(١٤) المصدر بنك البلاد

٥-٧-٢ الشكل القانوني

الأنشطة الرئيسة للشركة هي شراء وبيع العملة الأجنبية، وشراء وبيع الشيكات السياحية، وتحويل الأموال داخل وخارج المملكة بموجب ترخيص رقم ٠٥٥/ص وتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٤٠٧هـ (الموافق ١٢ أغسطس ١٩٨٧م) صادر من مؤسسة النقد العربي السعودي. والترخيص الحالي ساري المفعول حتى ٦ محرم ١٤٢٥هـ (الموافق ٢٦ فبراير ٢٠٠٤م) وهو قابل للتجديد كل ثلاث سنوات وفقًا للأنظمة الحالية.

حصلت الشركة على سجلها التجاري رقم ٤٠٣٠٠١٧٠٧٤ بتاريخ ١٩ محرم ١٣٩٩هـ (الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨م). وللشركة ستة فروع في جدة ومكة المكرمة والخبر، بالإضافة إلى مركزها الرئيس.

٥-٧-٣ الإدارة

يدير العمليات اليومية للشركة أحد شركائها وهو الدكتور يوسف نعمة الله.

وهناك مدير لكل فرع. ويضم الفرع المركز الرئيسي قسمين هما الشؤون المالية والشؤون الإدارية. ويبلغ إجمالي عدد موظفي المؤسسة ٤٩ موظفًا[١٥].

٥-٧-٤ المنتجات والخدمات

تقدم الشركة الخدمات التالية:

- شراء وبيع العملات الأجنبية
- شراء وبيع الشيكات السياحية
- تحويل الأموال داخل المملكة العربية السعودية وإلى عدد من الدول الأجنبية

وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة أحد وكلاء شركة وسترن يونيون للحوالات المالية الدولية والتي يمكن من خلالها تحويل الأموال إلى جميع أنحاء العالم.

معظم عملاء الشركة من العمال الأجانب من جنسيات مختلفة، ولكن غالبيتهم من شبه القارة الهندية والشرق الأوسط والدول العربية المجاورة يقومون بتحويل أموال إلى بلدانهم. وتتم الحوالات إلى تلك البلدان من خلال (١) وسترن يونيون، (٢) ريمت أكسبرس، (٣) أكس برس، (٤) سبيد ترانسفر، و(٥) كويك ترانسفر.

وللشركة ثلاثة بنوك مراسلة في المملكة العربية السعودية و٣٩ بنكًا مراسلاً في ١٨ دولة في جميع أنحاء العالم لمساندة عملياتها.

٥-٨ شركة علي هزاع وشركاه للتجارة والصيرفة

٥-٨-١ لمحة عامة

تأسست شركة علي هزاع وشركاه للتجارة والصيرفة في البداية لأغراض تجارة الجملة في المواد الغذائية. وفي العام ١٩٧٢م قرر الشركاء ممارسة نشاط صرف العملة الأجنبية بالحصول على الترخيص اللازم من مؤسسة النقد العربي السعودي[١٦]. تعمل الشركة في الوقت الحاضر بموجب ترخيص البلدية رقم , ٢٠٠٢٦٧١

(١٥) المصدر بنك البلاد

(١٦) المصدر بنك البلاد

٥-٨-٢ الشكل القانوني

الشركة هي شركة توصية تأسست بموجب سجل تجاري رقم ٤٠٣٠٠٠٠١٢٣ وتاريخ ٣ رمضان ١٣٧٦هـ صادر من فرع وزارة التجارة والصناعة بجدة.

٥-٨-٣ الإدارة

يملك الشركة الأخوة سعيد وأحمد وعثمان وصالح علي الهزاع، ويشغل الأستاذ عثمان الهزاع منصب مدير عام الشركة، بينما يشغل الأستاذ هزاع سعيد الهزاع منصب مدير عام مكتب الصرافة. ويبلغ إجمالي عدد موظفي المؤسسة ٩ موظفين.

٥-٨-٤ المنتجات والخدمات

تقوم الشركة بالأنشطة التالية:

- شراء وبيع العملات الأجنبية
- شراء وبيع الشيكات السياحية
- شراء وبيع الذهب والفضة، في حالات خاصة فقط.

٦) القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية

٦-١ البنوك التجارية المحلية

هناك حاليًا عشرة بنوك محلية تعمل في المملكة العربية السعودية، تسعة منها مدرجة في سوق الأسهم السعودية. وهناك ثلاثة بنوك فقط مملوكة بالكامل لسعوديين هي البنك الأهلي التجاري، وبنك الرياض، وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار. أما البنوك الأخرى فهي شركات مساهمة مع بنوك أجنبية. ويستفيد عدد من هذه البنوك من ملكية بنك أجنبي واحد لحصة فيها. ويقدم البنك الشريك خبرات إدارية من خلال اتفاقية إدارة فنية يتم بموجبها انتداب مسؤولين تنفيذيين أجانب من البنوك الأجنبية الشريكة.

لقد حقق وجود هذه الخبرات العالمية الفائدة ليس فقط للبنوك المشتركة ولكنها ساعدت أيضًا على رفع معايير القطاع ككل، مما أعطى المملكة العربية السعودية أحد أكثر النظم المصرفية تطورًا في الشرق الأوسط.

الجدول ٦: الملكية الأجنبية للبنوك السعودية كما في ٢٠٠٤/١٢/٣١م

	الشريك الأجنبي	نسبة الأسهم	اتفاقية إدارة فنية
البنك الأهلي التجاري	–	–	–
مجموعة سامبا المالية	بنك القاهرة	٢,٣٤	لا
	بنك ملي ايران	١,٢٢	
بنك الرياض	–	–	–
الراجحي	–	–	–
البنك السعودي البريطاني	هونج كونج شانغهاي بانكنج كوربوريشن	٤٠	نعم
البنك السعودي الفرنسي	كاليون كوربورايت أند انفستمنت بنك	٣١,١	نعم
البنك العربي الوطني	البنك العربي	٤٠	لا
البنك السعودي الهولندي	أبن أمرو	٤٠	نعم
البنك السعودي للاستثمار	جاي بي مورغان تشايس	٧,٥	لا
	ميزوهو كوربوريت بنك	٢,٥	
بنك الجزيرة	اندستريال بنك أوف جابان	٢,٥	لا
	ناشونال بنك أوف باكستان	٥,٨	لا

١) في يونيه ٢٠٠٤م، باعت سيتي جروب بقية حصتها البالغة ٢٠٪، وكانت حتى أكتوبر ٢٠٠٣م تقدم خدمات الإدارة الفنية الشاملة.
٢) كان يدير البنك السعودي للاستثمار من ١٩٧٦م وحتى ١٩٨٦م موظفون منتدبون من تشايس.
المصدر: بنك الخليج الدولي

تم توزيع البنوك التسعة المدرجة في سوق الأسهم السعودية إلى ثلاث فئات تم تصنيفها بحسب مجموع الأصول. وجرى قياس البنك الأهلي التجاري بشكل منفصل عن القطاع حيث إن أغلبية أسهمه مملوكة للحكومة، فهو غير مدرج في سوق الأسهم.

والفئات الثلاث هي كما يلي:

الجدول ٧: البنوك السعودية بحسب مجموع الأصول

	البنك	مجموع الأصول (ملايين الدولارات	حصة السوق
	الأهلي التجاري	٣٣,٤٨٧	٢٢
كبيرة	مجموعة سامبا المالية	٢٣,١٨٩	١٥
	الرياض	١٩,٣٩٩	١٣
	الراجحي المصرفية للاستثمار	١٨,٤٠٣	١٢
متوسطة	السعودي الفرنسي	١٤,٣١٩	٩
	العربي الوطني	١٤,٠٠٩	٩
	السعودي البريطاني	١٣,٣٢٩	٩
صغيرة	السعودي الهولندي	٨,٣٤٥	٥
	السعودي للاستثمار	٥,٩٢٠	٤
	الجزيرة	٢,٣٤٤	٢
المجموع		١٥٢,٧٤٣	١٠٠

المصدر: التقارير المالية كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤م؛ بنك الخليج الدولي

يبلغ مجموع أصول جميع البنوك التجارية العشرة حوالي ١٥٣ بليون دولار أمريكي. ويساوي هذا حوالي عشر إجمالي أصول سيتي جروب، أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبشكل عام حققت البنوك العشرة نموًا كبيرًا في أصولها في العام ٢٠٠٣م بلغ ٨,٦٪. وقد جاء ذلك نتيجة استمرار ارتفاع سعر البترول واعادة توطين بعض رؤوس الأموال نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. وحقق بنكان معدلاً أعلى من المتوسط هما بنك الجزيرة والذي حقق زيادة في أصوله بلغ ٥٨٪ بينما ارتفعت أصول البنك السعودي الفرنسي بنسبة ٢٠٪، وكان البنك السعودي البريطاني هو البنك الوحيد الذي أظهر تراجعًا بحجم الأصول بنسبة (-٠,٤٪).

وعلى مدى الفترة من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٣م حققت البنوك الأصغر معدلات نمو أسرع. وقد بلغ متوسط نمو أصول البنوك الأربعة الأكبر حجمًا نسبة ٢٩٪، بينما بلغ معدل نمو أصول البنوك الثلاثة متوسطة الحجم ٤٥٪ والبنوك الثلاثة الأصغر حجمًا ٦٧٪.

واستمر اتجاه النمو القوي في العام ٢٠٠٤م حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٦,١٪ من بداية السنة وحتى نهاية الربع الثاني.

الجدول ٨: النمو في إجمالي أصول البنوك السعودية: ١٩٩٨م إلى الربع الثاني من ٢٠٠٤م

مليون دولار	ر/٢٠٠٤٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
مجموع الأصول	١٥٢,٧٤٣	١٤٤,٠٢٢	١٣٢,٥٦٨	١٢٣,٠٠٦	١١٩,٦٢٠	١١٠,٧٦٥	١٠٩,١٠١
النمو (٪)	٦,١	٨,٦	٧,٨	٢,٨	٨,٠	١,٥	–
مجموع حقوق الملكية	١٦,٠٢١	١٤,٦٢٦	١٣,٥٥٩	١٢,٢٣١	١١,١١٤	١٠,١٤٩	١١,٢٠٨
النمو (٪)	٩,٥	٧,٩	١٠,٩	١٠,٠	٩,٥	٩,٤–	–

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

٦-٢ المؤسسات الأخرى

هناك خمس مؤسسات ائتمان متخصصة (مذكورة أدناه) هدفها الرئيس توفير التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاع الخاص. ومع تركيز البنوك التجارية على القروض قصيرة الأجل للمنشآت القائمة والأفراد، أنشأت الحكومة مؤسسات ائتمان متخصصة لإيصال الأموال إلى قطاعات ومجموعات أخرى في الاقتصاد الوطني. وقد وصل إجمالي أصول هذه المؤسسات الخمسة في العام ٢٠٠٢م إلى ٦١,٣ بليون دولار أمريكي.

- البنك الزراعي السعودي والذي تأسس في العام ١٩٦٣م لتقديم التمويل التنموي والمساعدات للقطاع الزراعي.
- بنك التسليف السعودي والذي تأسس في العام ١٩٧١م لتقديم قروض لأغراض محددة وبدون فوائد للأفراد السعوديين ذوي الدخول المنخفضة الذين لا يستطيعون الحصول على قروض من البنوك التجارية.
- صندوق الاستثمارات العامة والذي تم تأسيسه في العام ١٩٧٣م للمساعدة على تمويل المشاريع العامة الكبيرة.
- صندوق التنمية الصناعية السعودي والذي تأسس في العام ١٩٧٤م لتقديم تمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع الصناعية يصل إلى ٥٠٪ من تكلفة مشروع القطاع الخاص.
- صندوق التنمية العقاري والذي تأسس أيضًا في العام ١٩٧٤م لتشجيع إقامة المباني السكنية والتجارية للقطاع الخاص بتمويل جزئي بواسطة قروض بدون فوائد تصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ ريال سعودي للفرد ويستهدف المواطنين السعوديين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

كذلك يشتمل النظام المالي السعودي على ثلاث مؤسسات حكومية ذاتية الموارد ورد ذكرها هنا نظرًا للدور الذي تلعبه في توفير التمويل والودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والمساهمة في الشركات السعودية. وهذه المؤسسات هي صندوق معاشات التقاعد (الخدمة المدنية)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والصندوق السعودي للتنمية (وهو من الناحية الفعلية الآلية التي تعتمدها المملكة العربية السعودية لتقديم المساعدات الخارجية).

وفي العام ٢٠٠٣م بلغ عدد مؤسسات الصرافة حوالي ٣٦ مؤسسة[١٧] تتعامل بشكل رئيس في العملات الأجنبية. وقد تأسس معظمها لتقديم التسهيلات للحجاج الذين يفدون إلى مكة المكرمة، ولكن كثير منها توسع في الخدمات البنكية المقدمة. بالإضافة لما سبق، فإن هناك أيضًا بضع شركات للتأجير المنتهي بالتمليك ولتقديم القروض الاستهلاكية.

(١٧) تقرير مؤسسة النقد / بنك التسويات الدولي «نظم المدفوعات في المملكة العربية السعودية»، نوفمبر ٢٠٠٣م.

٦-٣ نقاط القوة

مؤسسة النقد العربي السعودي: وهي تعد هيئة مشرفة قوية وعادلة.

الإدارة: الإدارة العامة للبنوك إدارة جيدة وهناك اتفاقيات إدارة فنية مبرمة بين عدد من البنوك وبين كبار المساهمين الأجانب.

نوعية القروض والمخصصات: لقد تحسنت نوعية القروض ووصلت المخصصات إلى مستويات مريحة.

الودائع غير المنتجة للفوائد: حوالي ثلث الودائع الحالية هي ودائع لا تعطي فوائد وبالتالي فهي تشكل مصدرًا للأموال بتكلفة منخفضة.

إيرادات البترول: لقد كونت هذه السلعة الهامة ثروة للمملكة العربية السعودية وساعدت الحكومة على تمويل مشاريع البنى التحتية وتطوير مصادر بديلة للدخل.

٦-٤ نقاط الضعف

الاعتماد على البترول: لا يزال الاقتصاد السعودي معتمدًا على البترول

التدفقات الخارجة لرأس المال تاريخيًا: من الناحية التاريخية، يتجه المواطنون السعوديون ذوو الملاءة المالية إلى الاستثمار في الأسواق المتطورة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

العمالة الأجنبية: مع الارتفاع الكبير لأعداد العمالة الأجنبية في المملكة، كان هناك تدفق مستمر للأموال إلى بلدان تلك العمالة.

التمويل قصير الأجل: تواجه البنوك صعوبات في الحصول على تمويل متوسط إلى طويل الأجل. فمعظم التزامات البنوك تستحق خلال ١٢ شهرًا. وقد أدى هذا إلى الحد من قدرة البنوك على تطوير حجم أعمالها.

٦-٥ الفرص

الإنترنت: مع مرور الوقت سوف تصبح الإنترنت موردًا قيمًا للبنوك لأغراض التسويق والتوزيع وبديلا لإدارة حسابات الفروع.

تنويع المنتجات: تسمح الأنظمة التي صدرت مؤخرًا للبنوك بالتنويع لتقديم بعض منتجات التأمين.

النمو السكاني: سوف يعني النمو السكاني القوي زيادة الطلب على منتجات الخدمات البنكية للأفراد وهي عبارة عن تمويلات ذات هوامش ربح عالية نسبيًا.

إصلاحات السوق: سوف تتيح الإصلاحات الإقتصادية، مثل إصدار نظام السوق المالية الجديد، للبنوك بيئة أكثر وضوحًا وفرصا أكبر.

تحرير السوق: لقد تم تشكيل هيئات جديدة للإشراف على الانفتاح التدريجي للاقتصاد السعودي والتي يتوقع أن تساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي.

منظمة التجارة العالمية: سوف تؤدي عضوية منظمة التجارة العالمية إلى مزيد من الانفتاح والنشاط الاقتصادي.

تطوير البنى التحتية: لمواكبة النمو السكاني والسعي إلى تحسين نوعية الحياة، أخذت الحكومة على عاتقها الالتزام بإنشاء البنى التحتية الرئيسة.

٦-٦ المخاطر

منظمة التجارة العالمية: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني التخفيف من الكثير من السياسات المقيدة وفتح

السوق أمام المنافسة العالمية.

التغير في الأنظمة والقوانين: يسمح نظام السوق المالية بإقامة وسطاء ماليين غير مصرفيين، مما سوف يؤدي إلى منافسة أكبر لتقديم الخدمات المالية. كما أنه يمهد الطريق لتطوير السوق المالية.

تحرير السوق: لقد بدأت حكومة المملكة العربية السعودية بفتح السوق أمام المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

السكان الأكثر شبابًا: تعد نسبة السكان الأصغر سنا مرتفعة في المملكة العربية السعودية وهي فئة يتوقع لها أن تكون على دراية مالية أعمق وتطور أكبر. ويرجح أن يؤدي هذا إلى تزايد حرمان البنوك شيئًا فشيئًا من الودائع الجارية.

الإنترنت: سوف تتيح الإنترنت لسكان المملكة مصدرًا لتشكيلة من الخدمات المصرفية غير السعودية.

٦-٧ أداء القطاع المصرفي

يلعب البترول دورًا كبيرًا في أداء القطاع المصرفي. ويشكل الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار البترول خطرًا جديًا على أرباح البنوك السعودية.

لقد كانت أكبر خطورة على القطاع المصرفي ككل في الثمانينات حينما انخفضت إيرادات الدولة البترولية في العام ١٩٨٧م. وقد أدى الارتفاع السريع في أصول البنوك وسيولتها في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات بسبب الثروة البترولية إلى زيادة حادة في الطلب على التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص. وقد توسعت بعض البنوك بسرعة كبيرة دون أن تتبع إجراءات كافية لتقييم ومراقبة الائتمان. وقد واجهت البنوك صعوبات في استرجاع القروض، كما واجهت صعوبات في الاستفادة من الضمانات في الكثير من الحالات.

٦-٧-١ بيانات الميزانية العمومية

٦-٧-١-١ الأصول

وصل نمو أصول البنوك التجارية التسعة إلى ٢٨٪ خلال الفترة من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م. وقد نتج معظم هذا النمو عن الارتفاع في إجمالي القروض والسلف بنسبة ٤٥٪؛ وأسهمت القروض والسلف بنسبة ٤٥٪ من إجمالي الأصول في العام ٢٠٠٣م، مقارنة بنسبة ٤٠٪ في العام ١٩٩٩م. وفي نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٠٤م، ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى ٤٧٪ يعززها ارتفاع بنسبة ١١٪ في إجمالي القروض خلال الستة أشهر الأول من العام ٢٠٠٤م. كما ارتفعت الاستثمارات في الفترة من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٤م بنسبة ٣١٪ واستمر إسهامها في الميزانية العمومية بنسبة حوالي ٤٠٪.

لكن النمو الأقل من حيث الأصول كان من نصيب أكبر بنكين مدرجين: مجموعة سامبا المالية وبنك الرياض، حيث كانت نسب نمو الأصول أدنى من المتوسط. فقد قام سامبا بزيادة إجمالي أصوله خلال الفترة من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م بنسبة لا تتجاوز ٣٪، بينما سجل بنك الرياض نموًا لا يتجاوز ١١٪. كذلك شهدت مجموعة سامبا المالية وبنك الرياض أدنى زيادة في إجمالي الودائع (٤٪ و١٢٪ على التوالي). بينما حققت ثلاث بنوك زيادة في أصولها بنسبة تزيد عن ٦٠٪؛ هي بنك الجزيرة بنسبة ٨١٪، والبنك السعودي الفرنسي بنسبة ٦٥٪، والبنك السعودي للاستثمار بنسبة ٦١٪.

ارتفعت أصول القطاع خلال الستة أشهر الأول من عام ٢٠٠٤م بنسبة ٦٪ ,وكانت الريادة للبنك السعودي الهولندي (١٢٪)، وسامبا (١٠٪)، والبنك السعودي البريطاني (٩٪). وانخفضت أصول بنك الجزيرة بنسبة تزيد عن ٢٪.

الجدول ٩: الهيكل المالي للبنوك: ١٩٩٩م إلى الربع الثاني من ٢٠٠٤م

مليون ريال	ر١/٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	النمو ١٩٩٩-٢٠٠٣
الأصول							
القروض	٦٣,٧٨٥	٥٧,١٩٧	٤٨,٣٣١	٤٢,٨٠٦	٤١,٠٢٩	٣٩,٣٧٠	٤٥٪
٪ اجمالي الأصول	٤٧	٤٥	٤١	٣٩	٣٨	٤٠	
الاستثمارات	٥١,٨٥٧	٥٠,١٩٣	٤٨,٣٧٨	٤٥,٤٧١	٤٢,٩٨٢	٣٨,١٨٥	٣١٪
٪ اجمالي الأصول	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٠	٣٨	
إجمالي الأصول	١٣٤,٣٤٠	١٢٦,٧٧٥	١١٦,٨٠٤	١٠٩,٢٠٨	١٠٦,٦٣٩	٩٩,٣٣٠	٢٨٪
الخصوم							
ودائع العملاء	٩٩,٣٧٨	٩٣,٥٥٣	٨٦,١٦١	٨٠,٣٩٦	٧٥,١١١	٦٩,٤٢٩	٣٥٪
٪ إجمالي الأصول	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٠	٧٠	
مستحقات البنوك	١٦,٤٩٧	١٢,٥٥٨	١٣,٨٧٣	١٣,٨٤٦	١٧,٧٨٦	١٧,١٣٥	-٩٪
٪ إجمالي الأصول	١٢	١٢	١٢	١٣	١٧	١٧	
مجموع حقوق الملكية	١٣,٧٢٣	١٢,٦٩٣	١١,٧٣٦	١٠,٤٣٩	٩,٣٨٧	٨,٦٣٢	٤٧٪
٪ إجمالي الأصول	١٠,٢	١٠,٠	١٠,٠	٩,٦	٨,٨	٨,٧	
السيولة							
القروض/مجموع الودائع٪	٥٥	٥٢	٤٨	٤٥	٤٤	٤٦	

١) باستثناء شركة الراجحي المصرفية للإستثمار

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

تستمر البنوك في تعزيز هامش ربحية عالي لخدمات الأفراد وتحقق نجاحاً في ذلك. ففي نهاية العام ٢٠٠٣م بلغت أصول خدمات الأفراد للبنوك المدرجة أقل بقليل من ٢٢٪ من إجمالي أصول تلك البنوك (مقارنة بنسبة ١٨,٤٪ في العام ٢٠٠٢م)، ولكن مثلت أكثر من ٥٢٪ من صافي الدخل (مقارنة بنسبة ٤٢٪ في العام ٢٠٠٢م). وبلغ متوسط العائد على الأصول لخدمات الأفراد ٥,٥٪ مقارنة بنسبة ١,٦٪ بخدمات الشركات، و١,٢٪ لعمليات الخزينة. وعلى الرغم من أن استثمارات الخزينة تحقق أقل عائد، إلا أنها تشكل أكبر حجم (٤١٪ من إجمالي الأصول). وتشكل الحسابات المصرفية للشركات ٣٧٪ من إجمالي الأصول.

الجدول ١٠: أصول البنوك المدرجة: ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م

	الأفراد		الشركات		الخزينة	
	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
٪ حصة الأصول	٢١,٨	١٨,٤	٣٦,٨	٣٨,٨	٤١,٤	٤٠,٩
٪ حصة الدخل	٥٢,١	٤١,٦	٢٥,٥	٣١,٩	٢٢,٣	٢٠,٧
٪ العائد على الأصول	٥,٥	٥,٢	١,٦	١,٧	١,٢	١,٣
الأصول بليون دولار أمريكي	٢٣,٧	١٦,٣	٤٠,٠	٣٤,٣	٤٥,١	٣٦,١
النمو في الأصول	٤٥٪	–	١٧٪	–	٢٥٪	–

١) باستثناء البنك الأهلي التجاري

المصدر: البنك الأهلي التجاري؛ بنك الخليج الدولي

٦-٧-١-٢ الخصوم

تشكل ودائع العملاء المصدر الرئيس للتمويل لكافة البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. وقد تزايدت أهميتها خلال الفترة من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م حيث ارتفعت من ٦٧٪ إلى ٧٤٪ من إجمالي الأصول؛ أي ما يعادل زيادة في الودائع بلغت ٣٧٪. وقد تراوحت نسب البنوك ما بين ٦٤٪ (بنك الرياض) إلى ٨٢٪ (البنك السعودي الفرنسي). ومع توفر مزيد من النقود من ودائع العملاء منخفضة معدلات الفائدة أو غير المنتجة للفوائد، انخفض الاستخدام الكلي للودائع بين البنوك بنسبة ١٠٪ خلال نفس الفترة.

غير أن هذا الهيكل التمويلي يوفر للبنوك خصومًا قصيرة الأجل جدًا. ويؤدي هذا إلى خفض الإقبال على بعض فرص الإقراض ذات الأجل الأطول حيث إنها تزيد من مخاطرة عدم مطابقة استحقاقات التمويل. ولا يؤدي هذا إلى مجرد الحد من نطاق تطوير عدد من أنواع التمويل المختلفة (مثل تمويل المساكن)، ولكنه أيضًا يحد من قدرة البنوك على الدفاع عن أنفسها في مواجهة الحركات في أسواق معدلات الفائدة. ويصبح هذا الموضوع أكثر أهمية عندما ترتفع معدلات الفائدة بينما تكون قدرة البنوك منخفضة للتثبيت على معدلات أقل لأي فترة زمنية. ويتيح انخفاض معدلات الفائدة على المدى القصير قدرة البنوك على خفض مصروفات الفوائد بسرعة أكبر.

٦-٧-١-٣ السيولة

بشكل عام تتم إدارة البنوك السعودية بشكل متحفظ مع الإبقاء على السيولة قوية. وقد نمت الودائع بمعدلات عالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول. أما فيما يتعلق بالبنوك التقليدية، فقد راوحت القروض كنسبة من إجمالي الودائع حول نسبة ٤٥٪. وقد تزايدت هذه النسبة في الآونة الأخيرة مع سعي البنوك إلى الإقراض بثقة أكبر ومع تجاوز نمو القروض للزيادة في الودائع. وكانت هذه النسبة تتزايد بشكل ثابت وقد وصلت الآن إلى ٥٥٪ (الربع الثاني من العام ٢٠٠٤م). ووفقًا لما أورده تقرير أعده البنك السعودي البريطاني في مايو ٢٠٠٣م[١٨]، حققت شركة الراجحي المصرفية للاستثمار أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الأصول مقارنة بأي بنك، حيث بلغت ٨٤٪ ,وفي نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ كانت النسب التي حققتها البنوك المدرجة الأخرى تتراوح ما بين ٦٦٪ (البنك السعودي البريطاني) و٥٠٪ (بنك الرياض).
ومع انعدام التمويل متوسط إلى طويل الأمد، فإن ذلك يحد من فرص وأنواع قنوات الاستثمار القادرة على استيعاب السيولة.

في الماضي كانت هناك خيارات محلية قليلة وصعوبات في تقييم نوعية الائتمان، وقد اتجهت البنوك السعودية إلى الاستثمار في الأصول الأجنبية. وفي العام ١٩٨٧ وصل مستوى الاستثمارات الأجنبية إلى مجموع الأصول إلى نسبة ٥٥٪، بينما أصبحت هذه النسبة اليوم أقل من ٢٠٪. وقد ساعد طرح السندات الحكومية السعودية في العام ١٩٨٨ على إعادة الأموال إلى السوق المحلية. وسوف تحصل البنوك من خلال تطوير سوق أدوات الدين للشركات عبر تنفيذ نظام السوق المالية على تشكيلة أكبر من فرص الاستثمار المحلي ومصادر التمويل. وسوف يؤدي تطوير نظام تصنيف الائتمان لأدوات الدين والأوراق المالية المحلية إلى تسهيل هذه العملية.

٦-٧-٢ الدخل

مع تركيز البنوك السعودية لأنشطتها في السوق المحلية، فقد استطاعت تفادي الفوضى التي حدثت مؤخرًا في الأسواق المالية العالمية. ومع عودة أسعار البترول إلى ارتفاع بعد أن وصلت إلى أدنى مستوياتها في أواخر التسعينات، ومع إعادة تقييم

(١٨) تقرير خاص عن البنوك السعودية – مايو ٢٠٠٣م.

البنوك لسياساتها الائتمانية بعد فترة من القروض والمخصصات متدنية النوعية، أصبحت معظم البنوك تتمتع الآن بمرحلة مربحة جدًا.

وفيما عدا البنك الأهلي التجاري، تسجل البنوك الأصغر حجمًا نموا أعلى في الأرباح. وقد تراوح نمو صافي الدخل على مدى الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣م للبنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم ما بين ٥٠٪ إلى ٨٩٪. أما بالنسبة للبنوك الكبيرة فقد حقق بنك الرياض زيادة كبيرة بلغت ٣١٪ بينما حققت مجموعة سامبا المالية زيادة بلغت ٢٨٪. أما شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، ذو أعلى نسبة من الودائع غير المنتجة للفوائد، فقد تعرضت لانخفاض مع تراجع معدلات الفائدة. فقد انخفض دخله الصافي بنسبة ٨٪ في العام ٢٠٠٢م وبنسبة ١٩٪ في العام ٢٠٠١م. ومع استقرار أسعار الفائدة، عادت شركة الراجحي المصرفية للاستثمار لتحقق زيادة بنسبة ٤٤٪ في العام ٢٠٠٣م مما حقق لها تحسنًا عامًا بنسبة ٧٪ خلال السنوات من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣م.

استمر الأداء الجيد للقطاع في العام ٢٠٠٤م حيث حققت جميع البنوك نموًا في دخلها الصافي خلال فترة الاثني عشر شهرًا الجارية حتى نهاية الربع الثاني ٢٠٠٤م، مقارنة بكامل العام ٢٠٠٣م. وجاء في المقدمة بنك الجزيرة (٢٧٪) والبنك العربي الوطني (٢٦٪) والبنك الأهلي التجاري (٨٪) وبنك الرياض (٣٪).

الجدول ١١: معدلات بيانات الدخل: ٢٠٠١م - الربع الثاني ٢٠٠٤م

	ر/٢٠٠٤٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
سعودية				
النمو في الدخل التشغيلي٪	١٣	٢١	٨	١١
النمو في صافي الدخل ٪	١٦	٢١	١٢	١٥
صافي الدخل كنسبة مئوية من الدخل التشغيلي	٥٢	٥٠	٥٠	١٩
أوروبية				
النمو في الدخل التشغيلي٪	٥	١٨	٣	٩
النمو في صافي الدخل٪	١٣	٣٨	-٣	٠,١
صافي الدخل كنسبة مئوية من الدخل التشغيلي	٢٥	٢٣	٢٠	٢١

١) فترة الاثني عشر شهرًا الجارية مقارنة بالسنة المالية ٢٠٠٣م

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

تتمتع البنوك السعودية بهوامش ربحية عالية نتيجة المستويات المنخفضة لمصروفات الفوائد. وتشكل مصروفات الفوائد نسبة من دخل الفوائد للبنوك السعودية أقل من نصف القيمة في البنوك الأوروبية المشابهة. وبذلك فإن نسبة صافي الدخل إلى الدخل التشغيلي أعلى بكثير (٥٢٪ مقارنة بنسبة ٢٥٪). وقد تعزز هذا أيضًا نتيجة انخفاض الضرائب (على البنوك ذات الملكية الأجنبية) والتزامات فوائد المديونية للبنوك السعودية.

وبشكل عام فإن الودائع غير المنتجة للفوائد تشكل نسبة ٣٠-٤٠٪ من ودائع العملاء في البنوك السعودية. وفي البنك السعودي للاستثمار وبنك الجزيرة تقل هذه النسبة عن ١٥٪. وبذلك فإن نسبة مصروفات الفوائد إلى دخل الفوائد في هذين البنكين أعلى بكثير حيث تبلغ ٤١٪ و٣٦٪ على التوالي. ويتراوح المدى للبنوك التقليدية الأخرى ما بين ٢١٪ إلى ٢٩٪ ,ويتميز بنك الجزيرة والبنك السعودي للاستثمار بأدنى مستويات الودائع غير المنتجة للفوائد، وبأدنى مستويات الدخل الصافي للفوائد بالنسبة إلى الدخل التشغيلي، أي بنسبة ٤٦٪ و٦٥٪ على التوالي. ويبلغ متوسط القطاع ٧٠٪.

الجدول ١٢: متوسط نسبة النمو في الدخل ومصروفات الفوائد: ٢٠٠١م - الربع الثاني ٢٠٠٤م

	ر٢/٢٠٠٤«١»	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
سعودية تقليدية				
النمو في الدخل من الفوائد	٣,٦	١,٠	١٧,٣	٩,٠-
النمو في مصروفات الفوائد	٥,٧-	١٥,٥-	٤٥,٠-	٢٣,٩-
نمو صافي الدخل من الفوائد	٧,٠	٩,٢	٨,٨	١٢,٠
مصروفات الفوائد كنسبة مئوية من الدخل من الفوائد	٢٥	٢٧	٣٣	٤٩
أوروبية				
النمو في الدخل من الفوائد	٣,٠	١,٩	١٤,٣-	٢,٢
النمو في مصروفات الفوائد	٣,٣	٦,٣-	٢٢,٩-	٠,٤-
نمو صافي الدخل من الفوائد	٢,١	١١,٩	٧,٥	١٠,٤
مصروفات الفوائد كنسبة مئوية من الدخل من الفوائد	٦٠	٥٩	٦٣	٧٠

١) فترة الاثني عشر شهرًا الجارية

٢) باستثناء شركة الراجحي المصرفية للإستثمار

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

على الرغم من أن البنوك غير قادرة على خفض تكلفة نسبة كبيرة من أموالها، فقد استطاعت في المتوسط خفض مصروفات الفوائد بنسبة ٦٨٪ في الفترة من العام ٢٠٠٠م إلى العام ٢٠٠٣م. وانخفض الدخل من الفوائد بنسبة ٢٦٪ فقط مما أتاح للبنوك زيادة الدخل الصافي من الفوائد بنسبة ٢٧٪، وكان اثنان من البنوك الكبرى أقل كفاءة في إدارة مدى الفرق في أرقام الفوائد هما بنك الرياض (انخفض الدخل الصافي للفوائد بنسبة ٤٪) ومجموعة سامبا المالية (ارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة ٣٪ فقط).

يبقى الدخل الصافي من الفوائد العنصر الأهم في إيرادات البنوك حيث يشكل ثلثي الدخل التشغيلي (مقارنة بأقل من ٥٠٪ في أوروبا). وحيث إن السوق المصرفية لا زالت غير متطورة نسبيًا، فقد حققت البنوك القليل من التنويع بعيدًا عن الأنشطة الأساسية لحفظ الودائع والإقراض. والرسوم والعمولات أقل من الرسوم والعمولات في أوروبا على الرغم من تزايد مساهمتها. ومع تطور القطاع وانفتاحه أمام منافسة أوسع، يرجح أن تتنوع مصادر الإيرادات.

الجدول ١٣: متوسط توزيع الدخل التشغيلي: ٢٠٠١م - الربع الثاني ٢٠٠٤م

	ر٢/٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
سعودية				
صافي الدخل من الفوائد	٦٧	٧٠	٧٦	٧٦
الرسوم والعمولات	٢١	١٧	١٥	١٤
أخرى٢	١١	١٣	٩	٩
أوروبية				
صافي الدخل من الفوائد	٤٧	٤٩	٥٠	٤٨
الرسوم والعمولات	٢٧	٢٧	٣٠	٢٩
أخرى٢	٢٥	٢٤	٢٠	٢٣

١) فترة الاثني عشر شهرًا الجارية

٢) شاملة الدخل من التداول وصرف العملة الأجنبية والتأمين

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

٦-٧-٣ الربحية

بالمقارنة مع البنوك الأوروبية الكبرى، تحقق البنوك السعودية عوائد أعلى بكثير على متوسط حقوق الملكية (٢٣,٥٪ مقارنة بنسبة ١٩,٢٪) ومتوسط الأصول (٢,٥٪ مقارنة بنسبة ٠,٧٥٪). وفي العام ٢٠٠٣م بلغ متوسط هامش الفوائد الصافي ٣,٤٪ مقارنة بنسبة ١,٩٪ في أوروبا. وحسب إحصاءات شركة موديزلخدمات المستثمرين، حققت شركة الراجحي المصرفية للاستثمار أعلى مستوى للودائع غير المنتجة للفوائد (بين البنوك السعودية) بهامش فوائد صافي (مشاركة في الأرباح) بلغ ٥,٦٪.

الجدول ١٤: نسب ربحية البنوك: ٢٠٠١م - الربع الثاني ٢٠٠٤م

النسبة المئوية	ر٢/٢٠٠٤«١»	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
سعودية				
العائد على متوسط الأصول	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١
العائد على متوسط حقوق الملكية	٢٣,٥	٢٢,٣	٢٠,٨	٢١,٣
هامش صافي الفوائد	--	٣,٤	٣,٤	٣,٤
أوروبية				
العائد على متوسط الأصول	٠,٧٥	٠,٧٢	٠,٥٥	٠,٦١
العائد على متوسط المصروفات	١٩,٢	١٨,٣	١٣,٧	١٥,٣
هامش صافي الفوائد	--	١,٩	١,٨	١,٩

١) فترة الاثني عشر شهرًا الجارية

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

شهد البنك الأهلي التجاري منذ العام ١٩٩٩م أعلى زيادة في العائد على متوسط الأصول؛ حيث ارتفع من ١,٥٪ في العام ٢٠٠٠م إلى ٢,٨٪ في العام ٢٠٠٤م. وقد تعرضت شركة الراجحي المصرفية للاستثمار في الآونة الأخيرة لانخفاض كبير في العوائد على الأصول وكان ذلك بشكل رئيس نتيجة عدم قدرتها على إجراء خفض كبير في تكلفة التمويل، وكان الانخفاض من ٤,٢٪ في العام ٢٠٠٠م إلى ٢,٥٪ في العام ٢٠٠٢م. غير أن العوائد تحسنت وأصبح العائد على متوسط الأصول اليوم ٣,٧٪. وإلى جانب شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، فإن مجموعة سامبا المالية هي البنك الآخر الوحيد الذي انخفض فيه العائد على متوسط الأصول منذ العام ٢٠٠٠م.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية حققت البنوك السعودية ربحية جيدة عززها استمرار ارتفاع أسعار البترول وزيادة ودائع العملاء مما أتاح للبنوك تحسين قروضها الاستهلاكية ذات هوامش الربح الأعلى دون التأثير سلبًا على سيولتها. ومع انخفاض أسعار الفائدة على مدى السنتين الماضيتين، أتاح التمويل قصير الأمد للبنوك إمكانية التجاوب بسرعة وخفض مصروفات فوائدها.

الجدول ١٥: متوسطات التمويل والسيولة والربحية: الربع الثاني ٢٠٠٤م

	ر٢/٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠١
الراجحي المصرفية للاستثمار	٣,٧	١,٧	٨٤,٠
السعودي البريطاني	٣,١	٧,٠	٦٦,٢
السعود للاستثمار	٢,٦	٦,٦	٦٠,٧
السعودي الفرنسي	٢,٦	٢٢,٧	٥٨,٠
السعودي الهولندي	٢,٣	١٧,٢	٥٧,٩
الرياض	٢,٣	٢٤,٣	٤٩,٩
مجموعة سامبا المالية	٢,٠	١٤,٥	٥٣,٥
العربي الوطني	٢,٠	١٨,١	٥٢,٩

١) تم حساب أرقام العام ٢٠٠٢م من البيانات الواردة في تقرير البنك السعودي البريطاني المؤرخ في مايو ٢٠٠٣م
المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

ويجدر التنويه أن أقوى عناصر الربحية هما قيمة الودائع المستحقة للبنوك ونسبة القروض إلى إجمالي الودائع؛ وكلما كان العائد أعلى كان استخدام التمويل بين البنوك أقل وكان استثمار الودائع أكبر.

٦-٧-٣-١ نوعية القروض والمخصصات

في العام ١٩٩٩م، بلغ متوسط نسبة القروض التي تنطوي على مشكلات في السداد إلى مجموع القروض ١٠٪ مقارنة بنسبة ٣٪ في المتوسط في أوروبا. ومع حلول العام ٢٠٠٣م تحسنت نوعية القروض بشكل كبير، على الرغم من أن بعض البنوك لا تزال تحتفظ بمعدل مرتفع وتواجه مشكلات في نسب القروض تتجاوز النسب المقارنة المحلية والأوروبية. غير أن البنوك السعودية في المتوسط تتمتع بمخصصات أفضل ونتيجة لذلك فإن احتياطيات خسارة القروض تزيد عن معظم البنوك الأوروبية التي تناولتها الدراسة.

في العام ٢٠٠٢م وضعت مؤسسة النقد توجيهات جديدة فيما يتعلق بالمخصصات. وتملي هذه التوجيهات أنه يجب أن يكون هناك مخصص بنسبة ٢٥٪ لأي قرض يتأخر سداده عن ٩٠ يومًا، و٥٠٪ لأي قرض يتأخر سداده عن ١٨٠ يومًا، و١٠٠٪ لأي قرض يتأخر سداده عن ٣٦٠ يومًا. وهناك أيضًا شرط عام لتخصيص واحد في المائة عن القروض التي يتم سدادها. ويصل معدل المخصصات الحالية إلى ١٢٪ فقط (مقارنة بنسبة ٣٠٪ في أوروبا) من دخل المخصصات المسبقة، من المفترض أن يضمن هذا النظام الجديد وجود وقاية كافية في النظام من أي تراجع كبير في أسعار البترول وفي نوعية الأصول.

الجدول ١٦: المخصصات ونوعية قروض البنوك السعودية: ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م

	القروض غير المسددة كنسبة مئوية من القروض		احتياطي خسائر القروض كنسبة مئوية من القروض غير المسددة		القروض غير المسددة كنسبة مئوية من (حقوق الملكية + احتياطي خسائر القروض		الدخل كنسبة مئوية من (المخصصات المسبقة)	
	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
سامبا	٧,٢	٧,٩	٩١	٧١	٢٣,٨	٢٦,٣	٧٦	٦٨
الجزيرة	٦,٨	١١,٧	٦٠	٧٠	٣٠,٣	٣١,٤	٥١	٢٦
الإهلي التجاري	٦,٥	١٥,٠	١٢٤	١٠٨	٢٤,٠	٤٤,٣	٨٦	٣٧
العربي الوطني	٥,١	٦,٨	١٣٥	٩٩	١٩,١	٢٤,٩	١٠٦	٦٩
السعودي الهولندي	٢,٤	٢,٨	١٣٠	١٢٤	١١,٣	١٢,٦	١٩٩	١٧٩
الراجحي	٢,٢	٣,٢	٢١٨	١٥٧	١٢,٥	١٧,٤	٢٣٣	١٣٦
الرياض	٢,٢	٢,٨	٢١٤	١٩٥	٦,٦	٧,٢	٢٧٣	٢٢٠
السعودي الفرنسي	٢,٠	٢,٣	١٤٥	١٥٢	٩,٤	٩,١	٢٣١	٢٢٥
السعودي للاستثمار	١,٨	٢,٨	١٣١	١٥٣	٦,٣	١٠,١	٢٧٨	١٦٧
السعودي الربطاني	١,٧	٢,٠	١٣٨	١٣٣	٨,٣	٨,٨	٣٠٨	٢٤٨
المتوسط السعودي	٣,٨	٥,٧	١٣٩	١٢٦	١٣,٩	١٩,١	١٨٤	١٣٧
المتوسط الأوروبي	٢,٣	٢,٨	٨٠	٧٩	٢١,٦	٢٤,٩	١٤٠	١٠٧

المصدر : التقارير المالية، شركة موديز، بنك الخليج الدولي

وبشكل عام فإن البنوك السعودية تتمتع برأس مال جيد، ولا تتجاوز القروض التي تنطوي على مشكلات نسبة ١٤٪ فقط من مجموع حقوق الملكية واحتياطيات خسارة القروض. وتتجاوز ثلاثة بنوك المتوسط الأوروبي البالغ ٢٢٪، وهي بنك الجزيرة والبنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية.

٦-٧-٣-٢ التكاليف والكفاءة

كما سبق ذكره، فإن البنوك السعودية تحقق عوائد أعلى نتيجة مدى الفرق بين هوامش الفوائد. وينعكس هذا في نسب الكفاءة حيث إن نسبة التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي أقل بكثير في البنوك السعودية:

الجدول ١٧: نسب التكلفة والكفاءة: ٢٠٠١م إلى الربع الثاني ٢٠٠٤م

	البنوك السعودية				البنوك الأوروبية			
	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
تكاليف التشغيل الى الدخل التشغيلي٪	٣٦,٢	٣٨,١	٤١,٧	٤١,٨	٥٧,١	٥٩,١	٦٤,٠	٦٤,٦
تكاليف الموظفين الى تكاليف التشغيل٪	٥٦,٢	٥٦,٢	٥٦,٧	٥٧,٩	٥٥,٧	٥٤,٥	٥٢,٨	٥٣,٢
الدخل التشغيلي لكل موظف (الف دولار)	–	٢٩١	٢٦٠	٢٤٧	–	٢٤٠	١٩٣	١٨٣

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

وكنسبة من إجمالي التكاليف التشغيلية، فإن البنوك السعودية تتحمل عبء تكاليف موظفين أعلى. فتكلفة الموظفين السعوديين والأجانب باهظة. والبنوك الثلاثة التي تتجاوز فيها نسبة تكلفة الموظفين إلى التكلفة التشغيلية ٦٠٪ تحصل على موارد كبيرة من مساهميها العالميين وإدارتها الخارجية.

كذلك فإن احتمال أن يحتاج المستهلكون مع مرور الوقت إلى مزيد من أموالهم هو احتمال يرجح أن يؤدي إلى خفض ربحية البنوك وبالتالي يؤثر سلبًا على هذه النسب.

وكما يظهر في الجدول ١٨، هناك ارتباط مباشر بين نسب قيمة القروض لكل موظف والدخل التشغيلي لكل موظف.

الجدول ١٨: النسب لكل موظف: ٢٠٠٣م

مليون ريال سعودي	القروض لكل موظف	الدخل التشغيلي لكل موظف
السعودي للاستثمار	٢١,٨	١,٦٦
السعودي الفرنسس	١٨,٢	١,٢٧
سامبا	١٥,٠	١,٤٣
السعودي البريطاني	١٢,٨	١,٠٥
الأهلي التجاري	١١,٦	١,٢٨
السعودي الهولندي	١١,٤	٠,٩٣
العربي الوطني	٩,٣	٠,٨٨
الجزيرة	٩,٢	٠,٦٧
الرياض	٨,٥	٠,٩٧

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

٦-٧-٤ القاعدة الرأسمالية

مع الرؤية المتحفظة وعدم وجود إمكانية للحصول على تمويل طويل الأمد فيما عدا حقوق الملكية، على سبيل المثال أسواق أدوات الدين، تمتلك جميع البنوك المحلية رساميل كافية مقارنة بالبنوك الأوروبية المماثلة. وتعتبر النسب بعد تسوية المخاطر عالية جدًا بفعل النسبة العالية من رأسمال الشريحة الأولى والمستوى العالي من الاستثمارات في السندات الحكومية السعودية الخالية من المخاطر. ومع تزايد المشاركة في الإقراض الاستهلاكي، يرجح أن تنخفض النسب حيث إن الخدمات المصرفية للأفراد مرجحة المخاطرة بنسبة ١٠٠٪ ,ولكن هناك في الوقت الحاضر قدر كبير من الوقاية في النظام.

الجدول ١٩: نسب رأس المال: ٢٠٠٠م إلى الربع الثاني ٢٠٠٤م

	ر٢/٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
سعودية					
نسبة الشريحة الأولى	–	١٧,٤	١٨,٩	١٨,٨	١٧,٥
حقوق الملكية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	١٠,٥	١٠,٢	١٠,٢	٩,٩	٩,٣
أوروبية					
نسبة الشريحة الأولى	–	٨,٦	٨,٢	٧,٧	٧,٧
حقوق الملكية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	٤,١	٤,٣	٤,٢	٤,٤	٤,٦

المصدر: التقارير المالية؛ بنك الخليج الدولي

٦-٧-٥ بيانات الأسهم والنسب

يشير وضع البيانات كما في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م إلى أن القيمة السوقية للبنوك بلغت ٣٠,٣١٪ من مجموع القيمة السوقية للأسهم في سوق الأسهم السعودية، بما يساوي حوالي ٩٢,٧ بليون دولار أمريكي. ويشكل بنك واحد هو شركة الراجحي المصرفية للإستثمار ربع هذه القيمة، بينما تشكل البنوك الثلاثة الكبار أكثر من نصف هذا المجموع. وقد كان معدل زيادة أسعار أسهم قطاع البنوك خلال العام ٢٠٠٣م نسبة ٣٥٪، أي نصف متوسط السوق. وكان بنك الجزيرة في الطليعة بزيادة بلغت ١٠٦٪، يليه شركة الراجحي بنسبة ٥٩٪، ثم البنك السعودي البريطاني والبنك السعودي للاستثمار بنسبة ٤٠٪ لكل منهما. وتراوحت نسب البنوك الباقية بين ١١٪ (سامبا) و٣٧٪ (العربي الوطني). وتستمر قيم أسهم القطاع المصرفي في النمو بمتوسط زيادة في الأسعار في العام ٢٠٠٤م بلغ ٣٨٪، مع أن أداءها لا يزال أقل من الأداء العام للسوق (والذي حقق زيادة بلغت ٤٩٪)[١٩].

لم تكن نسب تغير أسعار أسهم البنوك السعودية للسنوات من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٢م مختلفة عن المعدلات الأوروبية. ولكن منذ بداية العام ٢٠٠٣م فاق النمو في أسعار أسهم البنوك السعودية بيانات التوقعات المالية مما أدى إلى حركة كبيرة في النسب.

الجدول ٢٠: بيانات نسب أسهم البنوك: ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٤م

	ر٢/٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
البنوك السعودي					
نسبة السعر إلى الأرباح	٢٥,٠	١٩,٦	١٦,٥	١٦,٥	١٧,٣
نسبة السعر إلى القيمة الدفترية	٥,٣	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٢
عوائد أرباح الأسهم	٢,٤	٣,٦	٤,٤	٤,٢	،٣٧
البنوك الأوروبية					
نسبة السعر إلى الأرباح	١٢,٦	١٤,٠	١٤,٧	١٧,٨	١٥,٩
نسبة السعر إلى القيمة الدفترية	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٨	٣,٠
عوائد أرباح الأسهم	٥,٠	٤,٨	٥,٦	٤,٠	٣,١

المصدر: التقارير المالية؛ تداول؛ بلومبرغ؛ بنك الخليج الدولي

٦-٨ إطار الرقابة والإشراف

٦-٨-١ البنوك والحكومة

تمتلك الحكومة السعودية في الإجمالي ما يزيد عن ١٧٪ من مجموع القطاع المصرفي. وتدرس الحكومة حاليًا بيع بعض أصولها المصرفية كجزء من برنامج الخصخصة.

وعلى الرغم من الإيرادات التي تحققها المملكة العربية السعودية من البترول، فقد اعتمدت الدولة إلى درجة معينة على البنوك المحلية لمساعدتها على تمويل موازنتها. وقد حققت الموازنة عجزًا كل سنة في الفترة من ١٩٨٣م إلى ١٩٩٩م وصل أعلاه إلى ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٦م. ونادرًا ما تختار الحكومة الحصول على التمويل من الأسواق

(١٩) المصدر تداول – حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤م.

العالمية وبالتالي فإنها تستخدم سيولة النظام المصرفي المحلي لشراء سنداتها. ويقدر مجموع الدين المحلي الحكومي بحوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٢٠] تبلغ المديونية للبنوك المحلية ٢٠٪ منها أو ٣٥ بليون دولار أمريكي.
وبهذه العلاقة الدائرية بين الملكية والحصول على المديونية، يضاف إلى ذلك أهمية التنمية التي توضع على عاتق القطاع المصرفي في أي اقتصاد، فقد قامت الحكومة بتشجيع نمو قطاع مصرفي قوي.
ترى وكالة مودي للتصنيف أن التزام الحكومة السعودية بتقديم الدعم والمساندة للبنوك يظل قويًا للمستقبل المنظور على الرغم من الانفتاح التدريجي للسوق. وبناء عليه فإن تصنيف الودائع لكافة البنوك العشرة هو بدرجة BAA3 للودائع بالعملات الأجنبية في المملكة العربية السعودية[٢١]. ومع تزايد تحرير السوق والسياسات الموجهة نحو حرية السوق والبيئة الرأس مالية الأكثر تقدمًا، يتوقع أن يتراجع مستوى هذا الدعم مع مرور الوقت.

٦-٩ مؤسسة النقد العربي السعودي

تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم ١٠٤٦/١/٤/٣٠ وتاريخ ١٣٧٢/٧/٢٥هـ الموافق ١٩٥٢/٤/٢٠م، وصدر نظام مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٣ وتاريخ ١٣٧٧/٥/٢٣هـ وقد حدد النظام أغراض المؤسسة ومن بينها:

١ - إصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته في داخل البلاد وخارجها
٢ - القيام بأعمال مصرف الحكومة
٣ - مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات

كما صدر نظام مراقبة البنوك بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ، والذي يهدف إلى حماية البنوك والمحافظة على أموال المودعين والمساهمين وضمان نسب سيولة جيدة لدى البنوك، ويحظر هذا النظام على البنوك مزاولة أعمال كثيرة من شأنها أن تؤدي إلى الإضرار بهذه البنوك وبمساهميها وبمودعي أموالهم لديه، كما يحظر على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين غير المرخص لهم طبقا للنظام مزاولة أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية ومنع هؤلاء من استعمال كلمة بنك ومرادفاتها.
ويعمل في الوقت الحالي في المملكة العربية السعودية عشرة بنوك سبعة منها بنوك مختلطة (مع شريك أجنبي). وقد منحت مؤسسة النقد العربي السعودي في الآونة الأخيرة تصاريح لمجموعة من البنوك الأجنبية لمزاولة العمل المصرفي في المملكة، وقد باشرت بعض هذه البنوك فتح فروع لها في المملكة ومزاولة أعمالها وذلك وفقا للأنظمة المعمول بها في المملكة.
ويبلغ عدد فروع البنوك العاملة بالمملكة في الوقت الحالي ١٢١٤ فرع كما يبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٢٧٠٠ صراف.
يتوجب على البنوك السعودية الاحتفاظ باحتياطي نظامي لدى مؤسسة النقد بنسبة ٧٪ من الودائع تحت الطلب و٢٪ من الودائع شبه النقدية. وتساوي هذه النسب في المتوسط حوالي ٤٪ من الأصول وهي لا تنتج فوائد.

٦-٩-١ التطورات الأخيرة

اتخذت مؤسسة النقد عددًا من الخطوات التنظيمية في العام ٢٠٠٢م، كان أهمها ما يلي:

- انضمت مؤسسة النقد إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية وقام محافظ المؤسسة بتوقيع اتفاقية التأسيس خلال حفل أقيم في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢م. ويأتي تشكيل هذا المجلس بعد مشاركة مؤسسة النقد في العديد من الاجتماعات التحضيرية التي عقدت لهذا الغرض مع بعض البلدان الإسلامية، كان آخرها الاجتماع الذي عقدته اللجنة التحضيرية في كوالالمبور في ماليزيا خلال الفترة من ٥ إلى ٦ يونيه ٢٠٠٢م. وسوف يحدد المجلس مبادئ

(٢٠) تقديرات سامبا للعام ٢٠٠٣م (التقرير المؤرخ في نوفمبر ٢٠٠٣م).
(٢١) توقعات النظام المصرفي - يناير ٢٠٠٣م.

قطاع الخدمات المالية الإسلامية وفقًا للشريعة الإسلامية وسوف يعتمد أو يقوم بوضع معايير للمراقبة والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية.

- أجرت مؤسسة النقد دراسة للرسوم التي تتقاضاها البنوك من عملائها على التسهيلات الائتمانية، وبخاصة على القروض الشخصية، وذلك من أجل تقييم مدى ملاءمة الأسعار الحالية. وقد أجريت الدراسة بناء على الرسوم على القروض الشخصية في دول مجلس التعاون مقارنة مع ما هو معمول به محليًا.
- وافقت مؤسسة النقد على فتح فرع لبنك الإمارات الدولي في الرياض والذي بدأ نشاطه في العام ٢٠٠٤م. وقد وافقت مؤسسة النقد أيضًا على فتح فرع لبنك البحرين الوطني في الرياض، وفرع لبنك لكويت الوطني في جدة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣م. ولا تزال مؤسسة النقد بصدد دراسة عدد من الطلبات المقدمة من بنوك خليجية أخرى لفتح فروع لها في المملكة.
- في يوليو ٢٠٠٢م تم توجيه تعليمات للبنوك من مؤسسة النقد لتصنيف الائتمان وإيجاد المخصصات من أجل تطوير ووضع إجراءات محاسبية قياسية لأغراض تسجيل الديون بشكل عام، والديون المعدومة بشكل خاص، بالإضافة إلى أساليب تصنيفها والمخصصات اللازمة لتغطية المخاطر ذات العلاقة. ويجري العمل حاليًا على وضع الصيغة النهائية للتعميم.
- بتاريخ ٥ يونيه ٢٠٠٢م أصدرت مؤسسة النقد تعميمًا حول القواعد الإجرائية لفتح حسابات لدى البنوك التجارية في المملكة، وقواعد تشغيل الحسابات. ويبدأ سريان مفعول هذه القواعد في العام ٢٠٠٣م آخذة في الاعتبار متطلبات لجنة بازل فيما يتعلق بمبدأ "اعرف عميلك".
- تمت مراجعة وتحديث المعايير المحاسبية المصرفية التي أصدرتها مؤسسة النقد لمواكبة التطورات والتغييرات في المعايير والمتطلبات الدولية.
- قامت مؤسسة النقد بتوجيه البنوك المحلية لإضافة تفسيرات جديدة كما هو مذكور في دراسة لجنة بازل حول طرق الإفصاح، وقد بدأت البنوك بتنفيذ جزء منها، وسوف يتم تنفيذ الأجزاء المتبقية تدريجيًا.
- قامت مؤسسة النقد بعقد ندوة في أكتوبر ٢٠٠٢م لعدد من البنوك حول مقياس كفاية رأس المال لإلقاء الضوء على آخر التطورات في هذا الخصوص وللمشاركة في الدراسة.

٦-١٠ هيئة السوق المالية السعودية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م، وتتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق وزيادة الثقة فيه، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية.

تتمتع الهيئة بالصلاحيات التالية:

- تنظيم وتطوير السوق المالية
- حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوي على احتيال أو خداع، أوغش، أو تلاعب، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.
- العمل على تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.

● تنظيم طلبات الوكالات والتملك والاكتتابات العامة.

يوفر النظام الجديد للقطاع المالي عدة فوائد تسمح لمزيد من الشركات الخاصة بجمع تمويل إضافي إما من خلال اكتتابات عامة أو إصدار الأسهم أو إصدار أدوات الدين. وقد أدى النجاح الذي حققته مؤخرًا اكتتابات شركة الاتصالات السعودية واتحاد الاتصالات والتي وصل عدد المكتتبين فيها إلى ١ مليون مكتتب و٤,٣ مليون مكتتب على التوالي، إلى إعطاء دفعة جيدة لهذه العملية.

لقد أتاح هيكل سوق المال الجديد للحكومة السعودية سوقًا رسمية يتم فيها تسهيل خصخصة الأصول المملوكة للدولة. وتجري حاليًا دراسة عدد من الاكتتابات. كذلك تم الاكتتاب العام في أسهم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني في ديسمبر ٢٠٠٤م.

ويتوقع أن يؤدي هذا إلى إيجاد مصدر للتمويل متوسط وطويل الأجل للبنوك يتيح – من بين أشياء أخرى – التقليل من عدم المطابقة بين تواريخ استحقاق الالتزامات والموجودات ويشكل عاملاً هامًا لتحفيز سوق التمويل العقاري.

٦-١١ الملاحظات النظامية

٦-١١-١ التمويل العقاري

على عكس الدول الصناعية الكبرى، فإن مبيعات المنازل في المملكة العربية السعودية كانت في معظمها تتم بتمويل ذاتي. وقد انشأت كيانات تمولها المملكة والتي تعتبر المصدر الرئيس للتمويل العقاري في المملكة مثل: صندوق التنمية العقاري، ووزارة الأشغال العامة والإسكان. وكانت معظم البنوك المحلية تتردد في المشاركة في التمويل العقاري بسبب عدد من الحواجز التشغيلية والقانونية والنظامية.

يمكن أن يساعد نظام السوق المالية في عملية ضمان الأصول وبالتالي يسهل توسعة سوق التمويل العقاري. وتوجد لأسواق التمويل العقاري الأكثر تطورًا مثل سوق الولايات المتحدة وماليزيا سوق رهن عقاري ثانوية حيث يتم تجميع أصول الرهن العقاري وبيعها كأوراق مالية مما يسمح لمنشئيها بتقديم مزيد من التمويل العقاري. ومن المفهوم أن هذه السوق المحتملة تخضع حاليًا لمراجعة تفصيلية من قبل الحكومة.

٦-١١-٢ السمعة والشفافية والتنظيم الداخلي

إن البنوك دائما ما تكون مطالبة بتحسين معايير الشفافية والإفصاح. وقد أصدرت مؤسسة النقد مؤخرًا تعليمات إلى البنوك التجارية لتشكيل "لجنة إشراف ذاتي" للمراقبة المشددة ومحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنسيق كافة الجهود لتجميد أصول أية أفراد وكيانات اعتبارية يتم تحديدها.

كذلك فقد وضعت الحكومة عددًا من التدابير لتحسين التنظيم الداخلي والرقابة والإشراف على السوق. حيث يوفر نظام السوق المالية الإطار الأساسي لمراقبة الشركات المساهمة المدرجة. وسوف يتيح نظام التأمين الجديد الإشراف والتنظيم للقطاع والذي كان غائبًا حتى الآن. فيما يساعد نظام مكافحة غسل الأموال وتشديد الرقابة على مؤسسات الصيرفة المختلفة إلى تعزيز سمعة السوق والثقة بها.

ومع المشاركة الأكبر المتوقعة للقطاع الخاصة والتوسعة الجارية ، سوف يكون هناك تركيز أكبر على الحاجة إلى المحافظة على ثقة المستثمرين والمنافسة المحلية للسوق المالية.

٦-١٢ المنافسة الخارجية

مع بدء المملكة العربية السعودية بتحرير اقتصادها، أخذت البنوك الأجنبية تبحث عن الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتيحها المملكة.

٦-١٢-١ الدخول إلى السوق

من الناحية التاريخية، قامت شركات وبنوك أجنبية بإنشاء القطاع المصرفي لخدمة مصالحها الدولية في المنطقة. وبموجب البرنامج الذي اعتمدته المملكة في منتصف السبعينات، توجب على البنوك بيع غالبية أسهمها إلى مواطنين سعوديين.
ومنذ ذلك الحين أصبحت حصة البنوك الأجنبية تقتصر على حصة أقلية في البنوك المحلية السعودية. وقد استمرت المؤسسات المحلية في الاستعانة بالخبرات العالمية مع المحافظة على سيطرتها. ومع نشوء الحاجة إلى تنويع الاقتصاد ومواكبة النشاط العالمي، أخذت المنافسة في السوق تتزايد في عدد من المجالات المختلفة منها:

- الدخول إلى سوق دول مجلس التعاون والتنافس مع البنوك الدولية في الآونة الأخيرة.
- الحاجة إلى إزالة القيود على الدخول من أجل استيفاء شروط عضوية منظمة التجارة العالمية.
- نمو شبكة الإنترنت كقناة توزيع للخدمات المالية.

وحيث إن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر سوق في منطقة الخليج، كان لا بد من أن يكون هناك اهتمام كبير للفرص المتاحة. ونظرا لقوة امتيازات البنوك المحلية وعلى الأخص في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، سوف يواجه الداخلون الجدد صعوبة في الحصول على الأعمال المصرفية الرئيسة. ولكن مع النمو السكاني وتزايد الدراية المالية، يرجح أن يتكون هناك فرصة للوافدين الجدد النشطين. ومن المجالات التي يمكن أن يتمكن الداخلون الأجانب من الاستفادة منها بشكل خاص ما يلي:

- خدمات مصرفية متخصصة مثل التمويل السكني/الرهن العقاري أو تمويل الشركات.
- حلول التقنية مثل الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت أو خدمات تداول الأسهم عبر شبكة الإنترنت.
- نمو القطاع الخاص والشركات.
- الخدمات المصرفية للعمال الأجانب – تقدم البنوك الأجنبية خدمات لمواطني دولها العاملين في المملكة العربية السعودية؛ فنسبة العمال الأجانب الذين يملكون حسابات مصرفية لدى بنوك محلية في المملكة العربية السعودية لا تتجاوز ٢٨٪ من أصل ٧ مليون عامل أجنبي.
- تطوير منتجات وخدمات أساسية، مثل حقوق خيار التمويل طويل الأجل أو أدوات الدين طويلة الأجل.
- ملء المجالات حديثة التكوين، مثل الوسطاء الماليين.
- التملك – الكثير من البنوك المحلية صغيرة نسبيًا، على الرغم من وجود مساهمين أجانب كبار في عدد منها.
- استهداف المجالات سريعة النمو وغير المتطورة نسبيًا مثل التمويل الإسلامي وإدارة الأصول.

ومن المحتمل أن تقوم الحكومة السعودية بالتعامل بحرص مع نمو عدد البنوك الأجنبية الجديدة التي تدخل إلى السوق وذلك للمحافظة على قوة واستقرار السوق.

٦-١٢-٢ الترخيص لبنوك خليجية

لقد أعطى ترخيص بنك الخليج الدولي[٢٢] في العام ١٩٩٩م للقيام بعمليات في المملكة إشارة إلى نية الحكومة في فتح القطاع بشكل تدريجي. كذلك وافقت الحكومة أيضًا على منح تراخيص تشغيلية لعدد من البنوك الخليجية الأخرى. وتم خلال العام ٢٠٠٢م منح تراخيص لأربعة بنوك هي بنك الإمارات الدولي، وبنك البحرين الوطني، وبنك الكويت الوطني، وبنك مسقط. وقد تم منح هذه التراخيص بموجب اتفاقيات متبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي.
ومع أنه من غير المحتمل أن يؤثر هذا بشكل كبير على ربحية البنوك السعودية في المستقبل القريب، إلا أنه يتوقع أن يؤدي إلى تغيير البيئة التنافسية في السوق على المدى الأطول.

(٢٢) تملك الحكومة السعودية ما مجموعه ٣٤,٣٪ من بنك الخليج الدولي.

٦-١٢-٣ تحرير السوق ومنظمة التجارة العالمية

من العوامل التي تدفع نحو إجراء مزيد من الإصلاحات الدراسة الجارية للطلب المقدم للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقد حققت المملكة بعض التقدم نحو الحصول على عضوية المنظمة (مثل خفض تعرفات الاستيراد) ولكنها لا تزال بحاجة إلى خطوات عديدة.

لقد كان تحرير النظام المصرفي تاريخيًا أحد العراقيل التي تواجه انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن الحكومة أظهرت مؤخرًا مزيدًا من المرونة في مسألة مدى الملكية الأجنبية للملكية السعودية، وعرضت أن الملكية الأجنبية يمكن أن ترتفع في وقت ما في المستقبل إلى ٥١٪. وقد أعلنت الحكومة في أكتوبر ٢٠٠٣م أنها قد منحت الإذن لبنك عالمي ببدء عمليات مباشرة في المملكة. وفي يونيه ٢٠٠٤م تم الاعلان عن منح تراخيص لدويتشه بنك، وبنك بي أن بي باريباس، وجاي بي مورجان تشايس. وليست هناك معلومات متوفرة عن التوقيت والإجراءات ولكن الإعلان بحد ذاته يعتبر مؤشرًا هامًا على الالتزام بالإصلاح الاقتصادي.

ونظرًا للامتيازات القوية والثقة الكبيرة التي حققتها البنوك المحلية في السوق، يمكن أن تدرس البنوك العالمية الدخول إلى السوق تحت اسم تجاري محلي (وعلى الأخص لتقديم الخدمات المصرفية للأفراد). وسوف تتيح هذه الطريقة الوصول الفوري إلى قاعدة العملاء الجاهزة والبنية التحتية المصرفية المحلية الضرورية.

٦-١٣ التقنية والإنترنت

أجرت البنوك السعودية تحسينات كبيرة على بنيتها التحتية لتقنية المعلومات على مدى السنوات الخمس الأخيرة من أجل تحسين كفاءاتها. ومع افتتاح القطاع المصرفي، سوف يكون لزامًا على البنوك السعودية الاستمرار في الاستفادة من أحدث التطورات التقنية من أجل مواكبة الداخلين الجدد.

إن جدوى تكلفة استخدام التقنية لتنفيذ العمليات المصرفية واضحة. فبحسب التقديرات التي وضعتها شركة الاستشارات بوز ألن هاملتون، تنفق البنوك الأمريكية أقل من ٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي لبناء مواقعها على الإنترنت، وتنفق أقل من ٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي في السنة لتشغيلها وصيانتها. وبالمقارنة تبلغ تكلفة إنشاء فرع تقليدي لبنك ١,٥ مليون دولار أمريكي، ويحتاج تشغيله إلى ٠,٥ مليون دولار أمريكي كل سنة. ومن الواضح أن العمليات المصرفية على شبكة الإنترنت تمثل بديلاً مجدي التكلفة إلى درجة كبيرة جدًا مقارنة بشبكات فروع البنوك التقليدية. كذلك، بينما نجد أن تكاليف تشغيل الحسابات المصرفية بالفروع تمثل ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من الإيرادات، فإن تكاليف البنوك الافتراضية تقدر بما يتراوح بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ من الإيرادات. وتقدر تكلفة العملية بمبلغ ١,٠٧ دولار أمريكي للفرع التقليدي، و٠,٥٤ دولار أمريكي للعمليات المصرفية الهاتفية، و٠,٢٧ دولار أمريكي لجهاز الصراف الآلي، و٠,٠١ دولار أمريكي للإنترنت.

وقد أشارت شركة مريديان ريسرتش الأمريكية أن متوسط تكلفة إصدار بوليصة التأمين للمنتجات العقارية والإصابات بلغت ٣٧ دولار أمريكي من خلال وكالة تأمين، مقارنة بمبلغ ٢٠ دولار أمريكي بواسطة الهاتف، وما لا يزيد عن ١,٢٠ دولار أمريكي عبر الإنترنت.

ومع قيام مزيد من البنوك بتحقيق مثالية عملياتها والاستثمار في تقنية المعلومات وتطوير المنتجات القياسية، يرجح أن تتراجع أهمية فروع البنوك التقليدية. ففي الفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٠م، انخفض عدد الفروع في المملكة المتحدة بأكثر من الربع، من ١٥,٧٠٠ فرعًا إلى ١١,٥٠٠ فرعًا. ولكن يرجح أن يبقى الفرع موجودًا وعلى الأخص لبيع المنتجات الأكثر تطورًا.

تمثل العمليات المصرفية عبر شبكة الإنترنت في الوقت الحاضر حوالي ١٠٪ من إجمالي حجم العمليات المصرفية للأفراد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وهذه النسبة أقل من نسبة تداول الأوراق المالية عبر الإنترنت والتي تقدر بما بين ٢٠ إلى ٢٥٪ من مجموع حجم التداول، غير أنها أعلى بكثير من نسبة التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين والتي تمثل أقل من ٢٪ من إجمالي حجم تجارة التجزئة.

يعتقد أن هناك حوالي ١,٤ مليون مستخدم للإنترنت فقط في المملكة، بنسبة تركيز تبلغ ٦٪، مقارنة نسبة تركيز وصلت إلى

٢٤٪ في البحرين، و٣٥٪ في الإمارات العربية المتحدة، و٥٨٪ في المملكة المتحدة، و٦٣٪ في الولايات المتحدة الأمريكية[٢٣].
غير أن معدلات الإقبال مرتفعة بالمعايير العالمية مقارنة بمعدل تركيز الإنترنت المنخفضة في منطقة الخليج. وتبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت المسجلين لدى بنك على شبكة الإنترنت في دول الخليج التي تتوفر فيها الخدمات المصرفية عبر الإنترنت كخيار ما يعادل ١٤٪ مقارنة بنسبة ١٧٪ في الولايات المتحدة الأمريكية[٢٤].
لقد استجابت دول الخليج بشكل أفضل لتحديات الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت مقارنة بالكثير من الدول العربية الأخرى. وتفاخر ثلاث من دول مجلس التعاون – البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة – بمعدلات استخدام تساوي أو تفوق المعدلات الأمريكية؛ ٢٩٪ في الكويت، ٢١٪ في الإمارات، و١٧٪ في البحرين. ولكن النسبة في المملكة العربية السعودية تبقى أقل من المتوسط.
لقد عرقل عدد من العوامل خيار استخدام شبكة الانترنت في المملكة كما يلي:

- عدم وجود شبكة هاتف سريعة يمكن الاعتماد عليها – البنية التحتية غير المتطورة تعني عدم إمكانية الاعتماد على الاتصال والبطء.
- السعر المرتفع – لا زالت الأسعار مرتفعة نسبيا ولكن يجري العمل على تخفيضها وخلق المنافسة حيث تم منح ترخيصين جديدين في قطاع المعلومات في العام ٢٠٠٤م، مما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التأثير.
  لذلك لا تزال التجارة الإلكترونية في مهدها. ولكن البنوك قد بدأت بتقديم خدمات مصرفية عبر شبكة الإنترنت.
- أصبح البنك العربي الوطني أول بنك يقدم خدمات بنكية متكاملة عبر الإنترنت في العام ٢٠٠٠م.
- أفادت مجموعة سامبا المالية أن ٣٠٠ شركة تستخدم خدماتها المصرفية عبر الإنترنت بشكل منتظم.
- يعمل البنك السعودي للاستثمار بعدد فروعه القليلة على تطوير إمكانياته على شبكة الإنترنت مع شركة إنفوسيس لتنمية خدماته المصرفية للأفراد.

ومن المحتم جدًا على المدى القصير أن تؤثر التجارة الإلكترونية على السوق المصرفية السعودية وعلى الأخص قطاع خدمات الأفراد. ولكن نظرًا لانخفاض معدلات استخدام الإنترنت، والبنية التحتية الأساسية لشبكة الإنترنت، وتدني دراية المستهلكين، وتفضيل البيع وجهًا لوجه، سوف تتم عمليات قليلة جدا خارج الفرع. ويمكن أن يقوم الناس حاليًا بالدخول إلى الإنترنت لاستخدامها للأبحاث، ولكنه لا يزالون يفضلون زيارة الفرع لتنفيذ عملياتهم المصرفية. وهناك احتمال ارتفاع قيام النساء باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في المناطق التي لا تتوفر فيها فروع للنساء.
كما يتوقع أن يتم تحفيز نمو العمليات المصرفية خارج الفروع على المدى المتوسط إلى الطويل بفعل العوامل التالية:

١) إجراء مزيد من التطوير لبنية تحتية حديثة للاتصالات.
٢) زيادة معدلات ملكية أجهزة الحاسب الشخصية وتزايد استخدام الإنترنت.
٣) إجراء مزيد من التطوير للبنية التحتية الحديثة لتقنية المعلومات المصرفية.
٤) تحسين نوعية ومدى الخدمات التي تقدمها البنوك المحلية.
٥) تزايد الطلب من قاعدة عملاء شابة وأكثر دراية.

٦-١٤ الإمكانيات المستقبلية

تركز البنوك السعودية العشرة بشكل رئيسي على السوق المحلية، وهي تتمتع بالكثير من فرص الأعمال الناتجة عن زيادة النمو السكاني بمعدل ٣٪ سنويًا. وتتزايد أصول وعوائد وأرباح القطاع بشكل كبير جدًا. وبينما نجد أن بعض البنوك تقوم بين الحين والآخر بتنفيذ صفقات تمويل مشاريع إقليمية، غير أنها ليست بحاجة إلى البحث عن أعمال خارج المملكة.
يعتمد مستقبل البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية اعتمادًا كبيرًا على قدرتها على التكيف مع البيئة المتغيرة وبناء

(٢٣) تقديرات نيلسن نت لعام ٢٠٠٤م
(٢٤) بيرامد ريسرتش ٢٠٠١م.

العمق الإداري والتطوير التقني اللازم. ومع تحول الخدمات المالية إلى خدمات أكثر عالمية وتنافسية، سوف يصبح لزامًا على البنوك السعودية المحافظة على الكفاءة التنافسية من خلال مبادرات لتحسين التقنية ومستويات الخدمات وتشكيلة المنتجات. وتحتاج البنوك على مدى السنتين القادمتين إلى تعميق وتوسعة تواجدها في السوق وعلى الأخص في المجالات سريعة النمو مثل التمويل الإسلامي وإدارة الأصول. ومن المتوقع أن تكون البنوك التي تحصل حاليًا على مشاركة من مؤسسات مصرفية عالمية كبيرة سباقة أيضًا في ريادة المنتجات والخدمات الجديدة.

سوف يؤدي صدور أنظمة أكثر تطورًا (مثال على ذلك نظام السوق المالية ونظام التأمين) إلى إعطاء البنوك فرصة لتوسعة تشكيلة منتجاتها وتنويع مصادر دخلها. وسوف يتيح هذا التطور في السوق المالية السعودية تنفيذ مزيد من الأعمال في الخارج، واسترجاع الأعمال التي يجري تنفيذها حاليًا في البحرين أو دبي أو لدى الشركات العالمية. وسوف تبدأ البنوك المحلية بتنفيذ الكثير من هذه العمليات، ولكن التواجد الدولي في المملكة سوف يتزايد. وسوف تسعى البنوك في المستقبل إلى زيادة أنشطة الدخل من الرسوم (استشارات الشركات، الوساطة، إدارة الأصول) مع الاعتماد بدرجة أقل على تقديم القروض التقليدية الأكثر مخاطرة.

يتوقع أن يؤدي نظام السوق المالية الجديدة إلى تشجيع نشاط الشركات وتحقيق نمو كبير في عدد الشركات التي يتم تحويلها إلى شركات مساهمة، بالإضافة إلى نمو كبير في إصدارات أدوات الدين. ومع تزايد عدد الشركات المدرجة في السوق، سوف يتزايد احتمال إصدار الأسهم. أما من جانب المديونية، وبناء على مضاعفات الناتج المحلي الإجمالي والمعايير القياسية الدولية، يعتقد أن قيمة سوق أدوات الدين للشركات السعودية يمكن أن تصل إلى ٧٥ بليون دولار أمريكي[٢٥].

سوف يؤدي تحرير الحكومة للقطاعات الرئيسية (مثل الاتصالات، والطاقة، والمياه) والخصخصة الجارية المقررة لعدد كبير من الأصول الحكومية، إلى إتاحة فرص متزايدة للبنوك ليس فقط للإقراض ولكن أيضًا لتقديم الخدمات الاستشارية. وسوف يؤدي السعي إلى التنويع الاقتصادي إلى تكوين عدد متزايد من القطاعات التي تبحث عن رأسمال للتوسعة، مما يشكل فرصًا للبنوك. وقد أعربت الحكومة عن رغبتها في تشجيع النمو في مجالات مثل السياحة (المحلية والعالمية) والتنمية العقارية.

من المتوقع أن يؤدي تركيز الحكومة على تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد، إلى دور متزايد للبنوك المحلية في التنمية وعلى الأخص للمشاريع الصناعية الكبرى كالصناعات البتروكيماوية. وسوف يتزايد نشاط البنوك في تمويل شركات القطاع الخاص والمشاريع الصناعية في إطار التطور العمراني السريع وتوسعة البنية التحتية.

(٢٥) ذا بانكر – مارس ٢٠٠٤م.

٧) وصف الأسهم

٧-١ أسهم رأس المال

حدد رأس مال البنك بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي موزعة على ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا عاديًا بقيمة اسمية ٥٠ ريال سعودي للسهم الواحد وفقًا للمرسوم الملكي. وتسدد القيمة بالكامل لكافة الأسهم العادية الصادرة.

وتنص المادة (١٤) من عقد التأسيس على التالي:

للجمعية العامة غير العادية بعد التثبت من الجدوى الاقتصادية وبعد موافقة الجهات المختصة أن تقرر زيادة رأس مال الشركة مرة أو عدة مرات بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية التي للأسهم الأصلية بشرط أن يكون رأس المال الأصلي قد دفع بأكمله وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات ويعين القرار طريقة زيادة رأس المال ويكون للمساهمين أولوية الاكتتاب بالأسهم الجديدة النقدية ويعلن هؤلاء بأولويتهم بالنشر في جريدة يومية عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب، ويبدي كل مساهم رغبته في إستعمال رغبته في استعمال حقه في الأولوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر المشار إليه.

وتوزع تلك الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية بشرط ألا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية على إلا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويطرح ما يتبقي من الأسهم للإكتتاب العام.

٧-٢ الجمعية العمومية للمساهمين

يجب توجيه الدعوة إلى عقد اجتماعات الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل كل سنة وذلك خلال ستة أشهر على انتهاء السنة المالية السابقة. ويجوز لمجلس الإدارة الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية عند الضرورة. ويجب على مجلس الإدارة طلب عقد جمعية عمومية عندما يطلب منه مراجعو الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ٥٪ من رأس مال البنك. فإذا لم يقم مجلس الإدارة بالدعوة إلى عقد تلك الجمعية خلال شهر واحد من التاريخ المحدد لانعقادها، يجوز لوزارة التجارة والصناعة أن تطلب اجتماع الجمعية العمومية بناء على طلب مساهمين يملكون ما لا يقل عن ٢٪ من أسهم راس المال الصادرة أو بناء على قرار من وزارة التجارة والصناعة.

كما يجب نشر الدعوة إلى انعقاد الاجتماع في الجريدة الرسمية وفي جريدة يومية قبل ما لا يقل عن ٢٥ يومًا من تاريخ الاجتماع. فإذا لم يكتمل نصاب الجمعية العمومية غير العادية في اجتماعها الأول، يتم توجيه دعوة ثانية لانعقادها خلال ٣٠ يومًا، ويعتبر نصاب تلك الجمعية العمومية مكتملاً بحضور مساهمين يملكون أكثر من ٢٥٪ من أسهم رأسمال البنك الصادرة.

يكون إجتماع الجمعية العامة العادية صحيحا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجبت الدعوة لاجتماعٍ ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ويعد اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

ويكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول وجهت الدعوة لاجتماع ثان، ويكون الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل.

ولا يتم عادة سوى مناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال في اجتماع الجمعية العمومية.

٧-٣ حقوق التصويت والتصويت

باستثناء الجمعية العمومية التأسيسية التي يمكن أن يحضرها مساهمون يملكون أي عدد من الأسهم، يحق للمساهم الذي يملك ما لا يقل عن ٢٠ سهمًا حضور الجمعية العمومية ويجوز له اختيار مساهم آخر لتمثيله في الجمعية العمومية بموجب خطاب توكيل كتابي. ويعطي كل سهم لمالكه حق الإدلاء بصوت واحد.

يحق لكل مساهم حاضر لاجتماع الجمعية العمومية مناقشة المسائل الواردة في جدول أعمال الجمعية العمومية، وتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات فيما يتعلق بتلك المسائل. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات الإجابة على أسئلة المساهمين إلى المدى الذي لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح البنك. فإذا شعر أحد المساهمين أن الإجابة على سؤال طرحه ليست مقنعة، يمكنه تقديم اعتراض إلى الجمعية العمومية، ويكون قرار الجمعية نهائيًا في هذا الخصوص.

يكون للجمعية العمومية العادية حق الاختصاص في كافة المسائل المتعلقة بالبنك، فيما عدا المسائل التي تقع ضمن نطاق اختصاص الجمعية العمومية غير العادية. وتحتاج قرارات الجمعية العمومية العادية إلى موافقة أغلبية المساهمين الحاضرين شخصيًا أو الممثلين بالإنابة في الاجتماع.

يكون للجمعية العمومية غير العادية حق الاختصاص في تعديل النظام الأساسي للبنك ضمن الحدود المنصوص عليها في نظام الشركات، كما يمكنها أيضًا اعتماد أي قرارات حول المسائل التي تقع بشكل أساسي ضمن نطاق اختصاص الجمعية العمومية العادية، على أن يكون ذلك خاضعًا لنفس الشروط وأن يتم بنفس الطريقة كما هو محدد للجمعية العمومية العادية. وتحتاج قرارات الجمعية العمومية غير العادية إلى موافقة أغلبية ثلثي المساهمين الحاضرين شخصيًا أو الممثلين بالإنابة في الاجتماع إلا في المسائل التالية والتي لا يمكن اعتمادها من قبل الجمعية العمومية غير العادية إلا بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات المساهمين الحاضرين شخصيًا أو الممثلين بالإنابة في الاجتماع: (أ) زيادة أو خفض رأس مال البنك؛ (ب) تمديد مدة البنك؛ (ج) إنهاء أو حل البنك قبل نهاية مدته؛ (د) الدمج أو الاندماج مع أي شركة أخرى أو كيان اعتباري آخر.

٧-٤ نقل ملكية الأسهم

ينص النظام الأساسي لبنك البلاد على (١) أن الأسهم قابلة لنقل الملكية بعد إصدار الشهادات الخاصة بها، ولكن لا يجوز نقل ملكية الأسهم النقدية التي اكتتب بها المساهمون المؤسسون إلا بعد نشر قوائم المركز المالي وقوائم الدخل لثلاث سنوات مالية متتالية تتكون كل منها من اثني عشر شهرًا على الأقل من تاريخ تأسيس الشركة. وعلى الرغم مما ورد آنفًا، وخلال مدة عدم قابلية نقل الملكية، ووفقًا للشروط القانونية التي تسري على نقل ملكية الأسهم، يجوز نقل ملكية الأسهم التي اكتتب بها المؤسسون من مؤسس إلى آخر، أو إلى عضو مجلس إدارة كأسهم ضمان، أو من ورثة أحد المؤسسين إلى الغير؛ (٢) تكون الأسهم المسجلة قابلة لنقل الملكية بتسجيلها في سجل المساهمين الذي يحتفظ به البنك، والذي يحتوي على أسماء المساهمين، وجنسياتهم، وعناوين سكنهم، ومهنهم؛ (٣) لا يصبح نقل ملكية أي سهم مسجل ساري المفعول فيما يتعلق بالبنك أو بأي طرف ثالث ذي علاقة إلا بعد تاريخ تسجيله في سجل المساهمين أو استكمال نقل الملكية من خلال نظام تداول والذي يتم من خلال عملية آلية.

٧-٥ القيود على ملكية الأسهم

ينص النظام على أنه يجب على أي شخص طبيعي أو اعتباري إخطار مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية عند تملك ما مجموعه ٥٪ أو أكثر من أسهم بنك البلاد.

٧-٦ الأرباح الموزعة

لا يجوز للبنك توزيع أرباح أسهم إلا من صافي الأرباح أو الأرباح المستبقاة. ومن المتوقع أن لا يقوم البنك بتوزيع أي أرباح خلال الثلاث سنوات الأولى حيث إنه يتوقع حدوث خسائر عن العامين ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م. ومن المتوقع أن يتبع بنك البلاد الإجراءات المعمول بها في القطاع المصرفي عند توزيع أرباح الأسهم.

يجب على البنك القيام قبل سداد أرباح الأسهم بخصم ٢٥٪ من صافي الأرباح يتم تخصيصها كاحتياطي نظامي للبنك إلى أن يصبح الاحتياطي النظامي مساويا لـ ١٠٠٪ من القيمة الاسمية لأسهم رأس مال البنك. كذلك يحظر على البنك أيضًا دفع أي أرباح أسهم إلا بعد أن يقوم باستهلاك كافة مصروفات تأسيسه، وأي خسائر تكبدها وما لا يقل عن ١٠٪ من مصروفاته الرأس

مالية. ويجوز للجمعية العمومية العادية أيضًا بناءا على اقتراح مقدم من مجلس الإدارة، أن تقرر خصم مبالغ من صافي الأرباح يتم الاحتفاظ بها كاحتياطي تعاقدي لأغراض تقررها الجمعية العمومية.

توزع على المساهمين نسبة لا تقل عن ٥٪ من الجزء المتبقي من صافي الأرباح بعد إجراء الخصومات وتخصيص الاحتياطيات وذلك بناء على اقتراح يقدمه مجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العمومية. فإذا كان الجزء المتبقي من صافي الأرباح غير كافٍ لتغطية هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين طلب السداد في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العمومية أن تقرر توزيع نسبة من صافي الأرباح تتجاوز ما يقترحه مجلس الإدارة.

٧-٧ الزكاة

تكون الزكاة واجبة السداد من المساهمين وفقًا لنظام الزكاة المعمول به في المملكة العربية السعودية. ويقوم البنك بخصم الزكاة من إجمالي أرباح الأسهم قبل سدادها للمساهمين.

٧-٨ حل البنك

تأسس البنك لمدة ٩٩ سنة، يمكن أن يتم تمديدها بقرار من الجمعية العمومية غير العادية. ويجوز أن يتم الحل الطوعي للبنك بقرار من الجمعية العمومية غير العادية. وفي حالة تعرض البنك لخسائر تصل إلى ما يعادل ٧٥٪ من قيمة أسهم رأسمال البنك، يجب على مجلس الإدارة أن يدعو إلى انعقاد جمعية عمومية غير عادية لتدارس ما إذا كان يجب أن يستمر البنك أو أن يتم حله قبل انتهاء مدته.

عند إنهاء أو تصفية البنك، تقرر الجمعية العمومية غير العادية طريقة التصفية بناء على اقتراح مقدم من مجلس الإدارة، ويتوجب عليها أن تقوم بتعيين مصفٍ واحد أو أكثر وتحديد صلاحياتهم وأتعابهم. وتنتهي مهمة مجلس الإدارة فور تعيين المصفي. وتستمر الجمعية العمومية قائمة خلال فترة التصفية وإلى أن يتم استكمال التصفية رسميًا.

٨) تعليمات وشروط الاكتتاب

يجب على جميع المكتتبين قراءة تعليمات الاكتتاب وشروطه بعناية قبل تعبئة نموذج طلب الاكتتاب، حيث إن التوقيع على نموذج طلب الاكتتاب يعد موافقة على تعليمات الاكتتاب وشروطه.

٨-١ إجراءات الاكتتاب بالأسهم وتقديم طلبات الاكتتاب

سوف يتم بموجب هذا الاكتتاب عرض ٥٠٪ من إجمالي عدد الأسهم المصدرة من بنك البلاد للاكتتاب العام إلى الأفراد الذين يحملون الجنسية السعودية. ويمكن الحصول على نشرات الاصدار ونماذج طلبات الاكتتاب من البنوك المستلمة التالية:

بنك الرياض وبنك الجزيرة والبنك السعودي للاستثمار والبنك السعودي الهولندي والبنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي البريطاني والبنك العربي الوطني ومجموعة سامبا المالية وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار والبنك الأهلي التجاري.

عند توقيع المكتتب لنموذج الاكتتاب وقبول النموذج في البنك المستلم؛ فإنه يعد اتفاقًا ملزمًا بين بنك البلاد وبين المكتتب.

يمكن تقديم نماذج طلبات الاكتتاب لدى فروع البنوك المستلمة في جميع أنحاء المملكة في أي وقت خلال فترة الاكتتاب من يوم الإثنين ١٢ إلى يوم الأربعاء ٢٨ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ٢١ فبراير إلى ٩ مارس ٢٠٠٥م. يقدم البنك المستلم للمكتتب نموذج طلب الاكتتاب. ويعتبر نموذج طلب الاكتتاب لاغيا في حالة عدم قيام البنك المستلم بختمه أو في حالة عدم دقة المعلومات المقدمة من المكتتب.

يجب على المكتتب أن يوضح في نموذج طلب الاكتتاب عدد الأسهم التي يرغب الاكتتاب بها. ويكون المبلغ الإجمالي المطلوب من كل مكتتب هو حاصل ضرب عدد الأسهم التي يرغب الاكتتاب بها بسعر السهم الواحد البالغ ٥٠ ريالا سعوديا للسهم الواحد.

إن الحد الأدنى للاكتتاب هو عشرة أسهم، وأي زيادة على ذلك يجب أن تكون بمضاعفات العشرة، والحد الأقصى للأسهم التي يمكن الاكتتاب بها هو ٥,٠٠٠ سهم.

يجب أن يتم تقديم نماذج طلبات الاكتتاب مع أصل وصورة بطاقة الأحوال المدنية، أو دفتر العائلة، وإجمالي مبلغ الاكتتاب. وفي حالة تقديم الطلب بالوكالة عن مكتتب (للأولاد والأبوين فقط)، يجب أن يكتب الوكيل اسمه ويوقع على نموذج طلب الاكتتاب وأن يرفق أصل وصورة وكالة الاكتتاب سارية المفعول. ويجب أن تكون الوكالة صادرة من كتابة العدل للأشخاص المقيمين في المملكة العربية السعودية، أو من خلال السفارة أو القنصلية السعودية في بلد المكتتب للأشخاص المقيمين خارج المملكة العربية السعودية. ويقوم الموظف المسؤول في البنك المستلم بمطابقة الصور مع الأصول وإعادة الأصول إلى المكتتب.

يكتفى بتعبئة نموذج اكتتاب واحد للمكتتب الرئيس وأفراد العائلة المقيدين في دفتر العائلة إذا كان أفراد العائلة سيكتتبون بنفس عدد الأسهم التي يتقدم المكتتب الرئيس بطلبها، ويترتب على ذلك ما يأتي: (١) يتم تسجيل جميع الأسهم المخصصة للمكتتب الرئيس والمكتتبين التابعين باسم المكتتب الرئيس؛ (٢) تعاد جميع المبالغ الفائضة عن الأسهم غير المخصصة إلى المكتتب الرئيس؛ (٣). يحصل المكتتب الرئيسي على كامل أرباح الأسهم الموزعة عن الأسهم المخصصة للمكتتب الرئيس والمكتتبين التابعين.

يستخدم نموذج اكتتاب منفصل في حالة: (١) إذا رغب في تسجيل الأسهم التي يتم تخصيصها باسم غير اسم المكتتب الرئيس؛ (٢) إذا اختلفت كمية الأسهم التي يرغب التابع الاكتتاب بها عن المكتتب الرئيس.

ويقر كل مكتتب بموافقته على الاكتتاب في الأسهم المحدودة وامتلاك ذلك العدد منها في نماذج طلب الاكتتاب المقدمة من المكتتب مقابل عدد الأسهم المطلوب الاكتتاب بها مضروبا بسعر الاكتتاب (٥٠ ريال سعودي). ويعتبر كل مكتتب قد امتلك ذلك العدد من الأسهم الذي تمت الموافقة على اكتتابه بها عند: (١) تقديم المكتتب لاستمارة طلب الاكتتاب للبنك المستلم، (٢) دفع المكتتب للقيمة الإجمالية للأسهم التي طلب الاكتتاب بها كاملة للبنك المستلم، و(٣) تقديم البنك المستلم لإشعار التخصيص الذي يحدد عدد الأسهم التي خصصت للمساهم.

تسدد كامل قيمة الأسهم المكتتب بها لدى أحد فروع البنوك المستلمة خصماً من حساب المكتتب نفسه، وإذا لم يكن للمكتتب حساب لدى البنك المستلم فيجب عليه أن يفتح حسابا وذلك للقيام بتسجيل اكتتابه.

يحق لبنك البلاد أن يرفض الطلب كليًا أو جزئيًا إذا لم يستوف الطلب شروط الاكتتاب، وسيقبل المكتتب عدد الأسهم

المخصصة له مالم تزيد هذه الأسهم عن الأسهم التي اكتتب بها.

٨-٢ التخصيص والاسترداد

بعد انتهاء فترة الاكتتاب سيقوم بنك البلاد بتخصيص الأسهم كما يلي: الحد الأدنى للتخصيص هو (١٠) عشرة أسهم لكل مكتتب، وبعد ذلك يتم التخصيص على أساس تناسبي بناء على نسبة ماطلبه كل مكتتب إلى إجمالي الأسهم المطلوبة. إذا تجاوز عدد المكتتبين (٣) مليون مكتتب فإن البنك لا يضمن الحد الأدنى للتخصيص، وسيتم التخصيص بالتساوي على عدد المكتتبين.
في حالة عدم الاكتتاب بكامل رأس المال، يقوم بنك البلاد بالتنسيق مع هيئة السوق المالية حول كيفية بيع أو تخصيص الأسهم غير المباعة.
من المتوقع انتهاء عملية التخصيص والاسترداد في موعد أقصاه يوم الخميس ٧ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٠٥م، وسيعلن بنك البلاد في الصحف المحلية في المملكة العربية السعودية لإبلاغ المكتتبين بما ورد أعلاه وإعطاء تعليمات للبنوك المستلمة ببدء تنفيذ إجراءات الاسترداد.
سترسل البنوك المستلمة إشعارات إلى المكتتبين لديها تفيدهم فيها بالعدد النهائي للأسهم المخصصة والمبالغ التي سيتم ردها لهم، وسترد المبالغ بالكامل بدون أي رسوم أو اقتطاع أي مبلغ وذلك بقيدها في حسابات المكتتبين لدى البنك المستلم. ويجب على المكتتبين الاتصال بفرع البنك المستلم الذي تم تقديم نموذج طلب الاكتتاب فيه للحصول على أي معلومات إضافية.

٨-٣ الإقرارات

بتعبئة وتقديم نموذج طلب الاكتتاب، فإن المكتتب:

أ) يوافق على اكتتابه في بنك البلاد بعدد الأسهم الموضحة في طلب الاكتتاب
ب) يقر بأنه قد اطلع على نشرة الاصدار وعلى كافة محتوياتها ودرسها بعناية وفهم مضمونها
ج) يوافق على النظام الأساسي لبنك البلاد والشروط الواردة في نشرة الاصدار وبناء على ذلك تم اكتتابه في الأسهم المذكورة
د) لا يتنازل عن حقه بمطالبة بنك البلاد والرجوع عليه بكل ضرر ينجم بشكل مباشر من جراء احتواء نشرة الاصدار على معلومات جوهرية غير صحيحة أو غير كافية أو نتيجة اغفال معلومات جوهرية تؤثر بشكل مباشر على قبول المكتتب بالاكتتاب في حال اضافتها في النشرة.
هـ) يعلن أنه لم يسبق له ولا لأي من الأفراد المشمولين في طلب الاكتتاب التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم بنك البلاد وللبنك الحق في رفض كافة الطلبات في حالة تكرار طلب الاكتتاب،
و) يعلن قبوله الأسهم المخصصة بموجب طلب الاكتتاب وقبوله كافة شروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في الطلب وفي نشرة الإصدار
ز) يتعهد بعدم إلغاء أو تعديل الطلب بعد تقديمه للبنك المستلم

٨-٤ بنود متفرقة

يكون نموذج طلب الاكتتاب وكافة الشروط والأحكام والتعهدات ذات العلاقة ملزمة ولمنفعة أطرافها وخلفائهم والمتنازل منهم لصالحهم ومنفذي الوصايا ومديري التركات والورثة؛ ويشترط أنه فيما عدا ما جرى النص عليه تحديدًا في هذه الوثيقة؛ لا يتم التنازل عن الطلب أو عن أي حقوق أو مصالح أو التزامات ناشئة عنه أو التفويض بها لأي من الأطراف المشار إليهم في هذه الوثيقة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر.
تم إصدار نشرة الإصدار باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حالة التعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي، يعمل بالنص العربي لنشرة الإصدار.

٨-٥ ترتيبات التداول

قبل هذا الاكتتاب لم توجد سوق لتداول الأسهم المطروحة للاكتتاب. سوف يتم إدراج الأسهم في السوق المالية السعودية – تداول، وسيتم بدء التداول في الأسهم المعروضة للاكتتاب فقط. سيكون بدء التداول في أقرب فرصة ممكنة بعد تأسيس البنك. يعتمد إدراج أسهم البنك – من بين أشياء أخرى – على:

- الإعلان عن الجمعية التأسيسية وعقدها (يتم الإعلان عن جدول أعمال الاجتماع في الصحف المحلية)
- تأسيس البنك بنشر قرار وزير التجارة والصناعة الذي يعلن فيه تأسيس البنك وصدور السجل التجاري له

لايمكن التداول على الأسهم المطروحة إلا بعد اعتماد تخصيص الأسهم في حسابات المكتتبين في تداول وإدراج البنك في القائمة الرسمية. ويحظر التداول المسبق حظرا تاما، ويتحمل المكتتبون الذين يتعاملون في الأنشطة المحظورة من التداول المسؤولية الكاملة عنها، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية قانونية في تلك الحالة.

٨-٦ السوق المالية السعودية (تداول)

تم تأسيس نظام تداول في عام ٢٠٠١م كنظام بديل لنظام معلومات الأوراق الإلكتروني، وبدأ تداول الأسهم الإلكتروني في المملكة عام ١٩٩٠م. وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة عبر نظام تداول ١,٠٩٦ مليار ريال سعودي بنهاية العام ٢٠٠٤م، ويبلغ عدد الشركات المساهمة المدرجة في النظام حاليا ٧٤ شركة.

ونظام تداول يغطي عملية التداول بشكل متكامل ابتداءا بتنفيذ الصفقة وانتهاءا بالتسوية. ويتم التداول على فترتين: (١) الأولى من الساعة ١٠ صباحا وحتى ١٢ ظهرا، و(٢) الثانية من الساعة ٣٠:٤ عصرا وحتى ٣٠:٦ مساءا ويتم خلالها تنفيذ الأوامر. أما خارج هذه الأوقات فيسمح بإدخال الأوامر وتعديلها وإلغائها صباحا من الساعة ٨ وبين فترتي التداول إضافة لفترة قبل الإغلاق من الساعة ٣٠:٦ إلى ٨ مساءا، وتتغير هذه الأوقات خلال شهر رمضان وتعلن من قبل إدارة تداول.

تنفذ الصفقات من خلال مطابقة آلية للأوامر، ويتم استقبال وتحديد أولوية الأوامر وفقا للسعر، وبشكل عام تنفذ أوامر السوق أولا، وتليها الأوامر محددة السعر، وفي حال إدخال عدة أوامر بنفس السعر فإنه يتم تنفيذها وفقا لتوقيت الإدخال.

ويقوم نظام تداول بتوزيع نظام شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة أبرزها موقع تداول على الإنترنت وتوفير بيانات السوق بشكل فوري لمزودي المعلومات المعروفين مثل رويترز. وتتم تسوية الصفقات آنيا خلال اليوم، أي أن نقل الملكية للأسهم يتم مباشرة بعد تنفيذ الصفقة.

ويجب على جميع الشركات الافصاح عن جميع القرارات والمعلومات ذات الأهمية للمستثمرين عبر نظام تداول، وتقع على عاتق إدارة تداول مسؤولية مراقبة السوق بهدف ضمان عدالة التداول وكفاءة عمليات السوق.

٩) تقرير المحاسبين

إرنست ويونغ
المكتب: عبدالله عبدالرحمن باعشن - الطريق السريع

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ٢٧٣٢
برج القيصلية - الطابق السادس
طريق الملك فهد
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢٧٢٤٧٤٠
فاكس: ٢٧٢٤٧٣٠
www.ey.com/me

رقم الترخيص ٤٥

تقرير فحص قوائم مالية مستقبلية

إلى السادة/ مساهمي بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس

قمنا بفحص التوقع المالي الذي يشمل قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة لبنك البلاد — شركة مساهمة سعودية – تحت التأسيس (البنك) كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع في ١ يناير ٢٠٠٥ والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١١) ، والمعدة من قبل إدارة البنك والتي تعتبر مسئولة وحدها عن إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية والإيضاحات المرفقة بها، وتقتصر مسئوليتنا على إبداء رأينا في قائمة المركز المالي المستقبلية بناءا على الفحص الذي قمنا به . تم فحصنا وفقا لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وشمل الفحص الإجراءات التي رأينها ضرورية لتكوين درجة معقولة من الإقناع تمكننا من إبداء الرأي حول إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة والافتراضات التي أعدت على أساسها هذه القائمة.

في رأينا ، فإن التوقع المالي المرفق تم عرضه والإفصاح عنه في قائمة المركز المالي المستقبلية وفقا لمتطلبات معيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وإن الافتراضات التي أعدت عليها توفر أساس معقولا لقائمة المركز المالي المعدة من قبل إدارة البنك .

نظرا لأن الأحداث والظروف في كثير من الأحيان، قد لا تحدث كما تم توقعها، لذلك فإن المركز المالي المتوقع قد لا يمكن تحقيقه، وقد يكون الفرق بين المركز المالي المتوقع والفعلي جوهريا. ونظرا لإحتمال تغير الأحداث والظروف بين فترة وأخرى فأننا لسنا مسئولين عن تحديث هذا التقرير نتيجة للأحداث والظروف التي تطرأ بعد تاريخ هذا التقرير .

عن إرنست ويونغ

عبد العزيز عبد الرحمن السويلم
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين (٢٧٧)

الرياض : ٢٥ شوال ١٤٢٥هـ
(٨ ديسمبر ٢٠٠٤)

د/عبد الله عبدالرحمن باعشن (٦٦)، حسام الدين هاشم صفقة (٧٣)
عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم (٢٧٧)، عبدالعزيز سعود الشبيبي (٣٣٩)
المكاتب في المملكة العربية السعودية: الخبر – جدة – الرياض

بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس
قائمة المركز المالي المستقبلية
كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (١ يناير ٢٠٠٥)

	إيضاح	ريال سعودي (غير مدققة)
الأصول المستخدمة		
الأصول المتداولة		
نقدية بالصندوق ولدى البنوك	٤	٨ر٣٦٠ر٥٠٥
استثمارات	٥	١ر٤٤٩ر٥٣٥ر٧٣٧
النقدية المتوقعة من الاكتتاب العام		١ر٥٠٠ر٠٠٠
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى	٦	٤ر٤٠٢ر٧٦٨
		٢ر٩٦٢ر٢٩٩ر٠١٠
الأصول غير المتداولة		
ممتلكات ومعدات	٧	١٣ر٢٩٥ر٠٦٢
مصاريف التأسيس (صافي)	٨	٤٣ر٥١٩ر٦٢٩
		٥٦ر٨١٤ر٦٩١
مجموع الأصول		**٣ر٠١٩ر١١٣ر٧٠١**
الخصوم وحقوق المساهمين		
الخصوم متداولة		
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع		١٩ر١١٣ر٧٠١
مجموع الخصوم المتداولة		١٩ر١١٣ر٧٠١
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع من قبل المؤسسين	١٠	١ر٥٠٠ر٠٠٠
رأس المال المتوقع من الأكتتاب العام	١١	١ر٥٠٠ر٠٠٠
		٣ر٠٠٠ر٠٠٠
مجموع الخصوم وحقوق المساهمين		**٣ر٠١٩ر١١٣ر٧٠١**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١١) جزءا لا يتجزأ من قائمة المركز المالي المستقبلية.

بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس
قائمة المركز المالي المستقبلية
كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (١ يناير ٢٠٠٥)
إيضاحات حول القوائم المالية

١ - النشاطات

بنك البلاد (البنك) هو شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس جاري استكمال إجراءات تأسيس البنك بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٨هـ (الموافق ١ نوفمبر ٢٠٠٤) المصادق عليه وبموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٤٨ بتاريخ ١٤٢٥/٩/٢١هـ (٤ نوفمبر ٢٠٠٤) بترخيص البنك لتقديم خدمات مصرفية في المملكة العربية السعودية.

يتمثل أغراض البنك في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لعقد التأسيس ووفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وكافة الأنظمة الأخرى النافذة في المملكة.

يمتلك المؤسسون والمبين أسمائهم بالإيضاح رقم (١٠) ٥٠٪ من رأسمال البنك البالغ ٣ مليار ريال سعودي. أما نسبة الـ ٥٠٪ المتبقية من رأس المال فسوف يتم طرحها للاكتتاب العام (إيضاح ١١).

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

تم أعداد قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية. ونورد فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة:

أ - أسس الإعداد والعرف المحاسبي

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للمعاملات المحاسبية حتى تاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ وباستخدام مبدأ الأستحقاق المحاسبي إضافة إلى تقديرات المصاريف والإيرادات لشهر ديسمبر ٢٠٠٤ مع افتراض استمرارية النشاط .

ب - مصاريف التأسيس

سوف يتم تحميل مصاريف التأسيس على قائمة الدخل في أول فترة مالية بعد تاريخ بداية النشاط ، إلا إذا أمكن تحديد منافع مستقبلية لهذه المصاريف ، وفي هذه الحالة سيتم إطفاء مصاريف التأسيس بطريقة القسط الثابت على فترة ٧ سنوات أو الفترة المتوقعة للمنافع الاقتصادية أيهما أقصر وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

ج - العملات الأجنبية

تحول قيمة المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريالات السعودية وفقاً لأسعار التحويل السائدة حين إجراء المعاملات. ويعاد تحويل قيمة الأصول والخصوم النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

٣ - استخدام التقديرات في إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية

قامت الإدارة بعمل تقديرات وتوقعات عند إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية، والتي أثرت في أرصدة الأصول والخصوم المدرجة في قائمة المركز المالي المستقبلية. إن الأرصدة الفعلية كما في تاريخ بدء النشاط المتوقع للأصول والخصوم قد تختلف عن الأرصدة الموضحة بقائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة نظرا لاحتمال اختلاف الأحدث والظروف، في كثير من الأحيان ، وبشكل جوهري ، عن تلك التي أعدت على أساسها قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة.

أعدت قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة على أساس أن تاريخ بدء النشاط المتوقع هو ١ يناير ٢٠٠٥.

بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس
قائمة المركز المالي المستقبلية
كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (١ يناير ٢٠٠٥)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمه)

٤ - نقد بالصندوق ولدى البنوك

	ريال سعودي
نقد في البنوك	٨ر٣٤٥ر٥٠٥
نقد في الصندوق	١٥ر٠٠٠
	٨ر٣٦٠ر٥٠٥

٥ - استثمارات

تتمثل الاستثمارات لدى البنوك فيما يلي:

	ريال سعودي
استثمارات مرابحة - بضائع	٧٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
استثمار مرابحة - بضائع	٧٢١ر٠٤٥ر١٩٧
مرابحة إسلامية	٢٨ر٤٩٠ر٥٤٠
	١ر٤٤٩ر٥٣٥ر٧٣٧

كافة الاستثمارات تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر.

٦ - إيرادات مستحقة ودفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى

	ريال سعودي
مصاريف مدفوعة مقدماً	١٠٠ر٦٢٥
إيرادات مستحقة	٤ر٢٦٧ر١٤٣
أخرى	٣٥ر٠٠٠
	٤ر٤٠٢ر٧٦٨

بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس
قائمة المركز المالي المستقبلية
كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (١ يناير ٢٠٠٥)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمه)

٧ - ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات فيما يلي:

	ريال سعودي
أجهزة حاسب آلي	٥٢٨ر٨٨٧
برامج حاسب آلي	٨ر٤١٣ر٦٨٧
أثاث ومعدات مكتبية	٤ر٣٥٢ر٤٨٨
	١٣ر٢٩٥ر٠٦٢

٨ - مصاريف التأسيس (صافي)

	ريال سعودي
أتعاب استشارات	١٥ر٢١٦ر١٢٦
مصاريف موظفين	١٤ر٤٠٣ر٣٢٠
مصاريف اكتتاب عام وتسويقية	٤ر٤٩٤ر٤٨٦
مصاريف إيجارات وأخرى	٩ر٤٠٥ر٦٩٧
	٤٣ر٥١٩ر٦٢٩

٩ - الالتزامات والارتباطات المحتملة ومستحقات المقاولين

تبلغ النفقات الرأسمالية المقدرة لفترة ١٢ شهرا من تاريخ بدأ النشاط ٢٥٣ مليون ريال سعودي تقريبا.

بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس
قائمة المركز المالي المستقبلية
كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (١ يناير ٢٠٠٥)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمه)

١٠ - رأس المال المدفوع من قبل المؤسسين

الاسم	عدد الأسهم	رأس المال المدفوع	النسبة ٪
محمد إبراهيم محمد السبيعي	٦ر٣٨٤ر٠٠٠	٣١٩ر٢٠٠ر٠٠٠	٢١ر٢٨٠
عبدالله إبراهيم محمد السبيعي	٦ر٣٨٤ر٠٠٠	٣١٩ر٢٠٠ر٠٠٠	٢١ر٢٨٠
فهد عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٢	١٧ر٢٨٤ر٦٠٠	١ر١٥٢
محمد عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٢	١٧ر٢٨٤ر٦٠٠	١ر١٥٢
سعد عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٢	١٧ر٢٨٤ر٦٠٠	١ر١٥٢
عبدالله عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٢	١٧ر٢٨٤ر٦٠٠	١ر١٥٢
سلطان عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٤	١٧ر٢٨٤ر٧٠٠	١ر١٥٢
أحمد عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٢	١٧ر٢٨٤ر٦٠٠	١ر١٥٢
خالد عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٤	١٧ر٢٨٤ر٧٠٠	١ر١٥٢
سعود عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٢	١٧ر٢٨٤ر٦٠٠	١ر١٥٢
بدر عبدالعزيز السليمان المقبرن	٣٤٥ر٦٩٢	١٧ر٢٨٤ر٦٠٠	١ر١٥٢
سارة بنت صالح بن غيث	٣٢١ر٠٠٠	١٦ر٠٥٠ر٠٠٠	١ر٠٧٠
موضي صالح محمد بن خميس	٣٢١ر٠٠٠	١٦ر٠٥٠ر٠٠٠	١ر٠٧٠
جوهرة عبدالعزيز السليمان المقبرن	١٧٢ر٨٤٦	٨ر٦٤٢ر٣٠٠	٠ر٥٧٦
منابر عبدالعزيز السليمان المقبرن	١٧٢ر٨٤٦	٨ر٦٤٢ر٣٠٠	٠ر٥٧٦
فايزة عبدالعزيز السليمان المقبرن	١٧٢ر٨٤٦	٨ر٦٤٢ر٣٠٠	٠ر٥٧٦
هند عبدالعزيز السليمان المقبرن	١٧٢ر٨٤٦	٨ر٦٤٢ر٣٠٠	٠ر٥٧٦
فهدة عبدالعزيز السليمان المقبرن	١٧٢ر٨٤٦	٨ر٦٤٢ر٣٠٠	٠ر٥٧٦
بدور عبدالعزيز السليمان المقبرن	١٧٢ر٨٤٦	٨ر٦٤٢ر٣٠٠	٠ر٥٧٦
عهود عبدالعزيز السليمان المقبرن	١٧٢ر٨٤٦	٨ر٦٤٢ر٣٠٠	٠ر٥٧٦
الهنوف عبدالعزيز السليمان المقبرن	١٧٢ر٨٤٦	٨ر٦٤٢ر٣٠٠	٠ر٥٧٦
عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي	٤ر٧٤٤ر٠٠٠	٢٣٧ر٢٠٠ر٠٠٠	١٥ر٨١٣
عبدالرحمن صالح عبدالرحمن الراجحي	٤ر٢٦٠ر٠٠٠	٢١٣ر٠٠٠ر٠٠٠	١٤ر٢٠٠
محمد صالح بن حمزة بن صالح الصيرفي	١ر٨٢٢ر٠٠٠	٩١ر١٠٠ر٠٠٠	٦ر٠٧٣
يوسف عبدالوهاب محمد سعيد نعمة الله	٩٦٧ر٦٠٢	٤٨ر٣٨٠ر١٠٠	٣ر٢٢٥
تحية يوسف عبدالوهاب نعمة الله	٧٤ر٣٩٨	٣ر٧١٩ر٩٠٠	٠ر٢٤٨
عبدالمحسن بن صالح العمري	١١٦ر٠٠٠	٥ر٨٠٠ر٠٠٠	٠ر٣٨٧
أحمد علي هزاع الغامدي	٢٨ر٠٠٠	١ر٤٠٠ر٠٠٠	٠ر٠٩٣
عثمان علي هزاع الغامدي	٢٨ر٠٠٠	١ر٤٠٠ر٠٠٠	٠ر٠٩٣
صالح علي هزاع الغامدي	٢٨ر٠٠٠	١ر٤٠٠ر٠٠٠	٠ر٠٩٣
هزاع سعيد علي هزاع الغامدي	١٢ر٢٥٠	٦١٢ر٥٠٠	٠ر٠٤١
علي سعيد علي هزاع الغامدي	٤ر٩٠٠	٢٤٥ر٠٠٠	٠ر٠١٦
مشرفة سعيد هزاع الغامدي	٣ر٥٠٠	١٧٥ر٠٠٠	٠ر٠١٢
صالحة سعيد علي هزاع الغامدي	٢ر٤٥٠	١٢٢ر٥٠٠	٠ر٠٠٨
رقعة سعيد علي هزاع الغامدي	٢ر٤٥٠	١٢٢ر٥٠٠	٠ر٠٠٨
هدى سعيد علي هزاع الغامدي	٢ر٤٥٠	١٢٢ر٥٠٠	٠ر٠٠٨
الإجمالي	٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠

بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس
قائمة المركز المالي المستقبلية
كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (١ يناير ٢٠٠٥)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمه)

١١ - رأس المال المتوقع من الاكتتاب العام

يمثل هذا المبلغ ٥٠٪ من رأس المال وهو قيمة ٣٠ مليون سهم تطرح للاكتتاب العام بالقيمة الإسمية لكل سهم وهي ٥٠ ريال سعودي خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر الرسوم الملكي الخاص بتأسيس البنك.

إرنست ويونغ
الدكتور عبدالله عبدالرحمن باعشن – الشريك المنسق

■ محاسبون قانونيون
صندوق بريد ٧٧٣٢
برج الفيصلية – الطابق السادس
طريق الملك فهد
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

■ هاتف : ٢٧٢١٧٤٠
فاكس : ٢٧٢١٧٣٠
www.ey.com/me

رقم الترخيص ٤٥

التاريخ : ٢٥ شوال ١٤٢٥هـ
الموافق : ٨ ديسمبر ٢٠٠٤م

إلى السادة / مساهمي بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية – تحت التأسيس
المملكة العربية السعودية

بنك البلاد (البنك) هو شركة مساهمة سعودية – تحت التأسيس . جاري إستكمال إجراءات تأسيس البنك بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٨هـ (الموافق ١ نوفمبر ٢٠٠٤م) المصادق عليه بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٤٨ بتاريخ ١٤٢٥/٩/٢١هـ (الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٠٤م).

قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها مع الرئيس التنفيذي للبنك بخطابنا بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٦هـ الموافق ٢٠٠٤/١٠/٣٠م والواردة بهذا التقرير على السجلات المحاسبية لبنك البلاد (البنك) – شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس وذلك عن الفترة من ١ يونيو ٢٠٠٣م إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م (الفترة) بغرض التقرير عن بعض المعلومات المالية المدرجة ضمن نشرة الإصدار.

لقد قمنا بهذه العملية وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والتي تتعلق بتنفيذ إجراءات متفق عليها ، والصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وتتحملون وحدكم المسئولية عن كفاية الإجراءات المتبعة.

وقد تم تنفيذ هذه الإجراءات التالية :

١ – مطابقة مصاريف التأسيس للأرصدة الدفترية والمستندات المؤيدة لها والمقدمة لنا من قبل إدارة البنك والوقوف على مدى الإفصاح عن مصاريف التأسيس بقائمة المركز المالي المستقبلية .

٢ – الحصول على شهادة البنك بإيداع رأس مال المؤسسين لدى البنك .

٣ – الإطلاع على المذكرة المعدة من قبل إدارة البنك والتي تتضمن الإفتراضات الأساسية للتحقق من كفاية التمويل المتاح للبنك لمقابلة متطلبات رأس المال العامل لسنة مستقبلية من تاريخ بدء النشاط المتوقع للبنك (١ يناير ٢٠٠٥م) .

د/عبد الله عبدالرحمن باعشن (٦٦)، حسام الدين هاشم صدقة (٢٣)
عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم (٢٧٧)، عبدالعزيز سعود الشبيلي (٣٣٩)
المكاتب في المملكة العربية السعودية : الخبر – جدة – الرياض

٤ - القيام بالإجراءات التالية :

أ) الحصول على ميزان المراجعة للبنك كما في نهاية الفترة.

ب) الحصول على الكشوفات التفصيلية للحسابات التالية للفترة:

١ - الأصول الثابتة

٢ - حساب البنك البريطاني (حساب جاري)

٣ - مصاريف التأسيس

٤ - دفعات المؤسسين تحت حساب رأس المال

٥ - المصاريف

٦ - أية حسابات أخرى مثل مصاريف مدفوعة مقدماً ، مبالغ مستحقة الدفع .... الخ.

ج) مطابقة الأرصدة القائمة في نهاية الفترة مع الكشوفات التفصيلية للحسابات المذكورة والأرصدة الدفترية كما هي في السجلات المحاسبية للبنك.

د) الإطلاع على محاضر الاجتماعات والمستندات الأخرى التي قدمتها لنا إدارة البنك وأية مستندات أخرى مثل كشوف البنك ... الخ والمؤيدة للحسابات المذكورة أعلاه.

هـ) مقابلة منسوبي الإدارة المالية والمسئولين عن إقفال حسابات البنك في نهاية الفترة والاستفسار منهم عن علمهم بأية مبالغ أو معاملات لم يتم تسجيلها بعد أو أية أخطاء يجب تعديلها.

و) التأكد من تثبيت كافة المعاملات الخاصة بحسابات البنك كما في نهاية الفترة من خلال الإطلاع على ودراسة المعاملات المالية اللاحقة .

ز) فحص عينة من المعاملات التي تمت على كافة الحسابات المذكورة في (ب) أعلاه والتأكد من صحة التوجيه المحاسبي والقيد بالسجلات ووجود مستندات مؤدية للمبالغ المسجلة.

ح) التأكد من أن أرصدة ميزان المراجعة لكافة حسابات البنك قد تم تبويبها بشكل صحيح في قائمة توضح المركز المالي للبنك في نهاية الفترة.

بناءا على تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه والجداول والبيانات والمعلومات المعدة من قبل إدارة البنك والمقدمة لنا بهذا الخصوص، فإننا لم نجد أية إستثناءات تستدعي التقرير عنها ونود أن نوضح ما يلي :-

١ - تم مطابقة مصاريف التأسيس وأرصدة الحسابات الأخرى كما في نهاية الفترة للأرصدة الدفترية وجدت مطابقة . كما تم الإفصاح عن مصاريف التأسيس في قائمة المركز المالي المستقبلية.

إرنست ويونغ

٢ - رأسمال البنك حسب المرسوم الملكي هو ٣ (ثلاثة) مليار ريال سعودي منها مبلغ ٥ر١ (واحد ونصف) مليار ريال سعودي تم سدادها من قبل المؤسسين ، والباقي سوف يطرح للاكتتاب العام .

٣ - قمنا بفحص المذكرة المعدة من قبل إدارة البنك والتي تتضمن الإفتراضات الأساسية بما فيها الإفتراضات التجارية للتحقق من كفاية التمويل المتاح للبنك لمقابلة متطلبات رأس المال العامل لسنة مستقبلية من تاريخ بدء النشاط المتوقع للبنك (١ يناير ٢٠٠٥م) ، وأننا على قناعة بأن إدارة البنك قد قامت بإعداد هذه المذكرة بعد التحقق اللازم .

نظراً لأن الأحداث والظروف ، في كثير من الأحيان ، قد لا تحدث كما تم توقعها ، لذلك فإن المعلومات والبيانات التي تم على أساسها التحقق من كفاية التمويل المتاح قد تختلف عن التقديرات المستخدمة في إعداده وقد يكون الفرق بين هذه التقديرات والبالغ الفعلية جوهرياً . ونظراً لإحتمال تغير الأحداث والظروف بين فترة وأخرى فإننا لسنا مسئولين عن تحديث هذا التقرير نتيجة الأحداث والظروف التي تطرأ على هذا التقرير .

إن الإجراءات التي قمنا بها لا تمثل عملية مراجعة أو فحص وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبالتالي فإننا لا نقدم ضمانات فحص أو مراجعة على أي من مصاريف التأسيس ، أو على مساهمة المؤسسين في حقوق الملكية أو المذكرة المعدة من قبل إدارة البنك ، ولو قمنا بإجراءات إضافية ربما نمت إلى علمنا أمور أخرى يتعين علينا التقرير عنها.

أعد هذا التقرير لاستخدام البنك فقط ولغرض إعداد نشرة الإصدار ، ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر أو تقديمه لأي أطراف خارجية فيما عدا هيئة السوق المالية السعودية.

وتفضلوا بقبول تحياتنا ،،،،

عن إرنست ويونغ

عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٢٧٧)

ERNST & YOUNG

م ن/٣/٥-١/٨-٨

١٠) المستندات المتاحة للمعاينة

تتوفر المستندات التالية للمعاينة أو المراجعة من قبل أي مستثمر يطلب ذلك خلال أي وقت من ساعات الدوام الرسمي في الفترة من يوم الإثنين ١٢ محرم إلى الأربعاء ٢٨ محرم ١٤٢٦هـ وذلك في المكتب الرئيس لبنك البلاد الكائن في مبنى مؤسسة الملك فيصل الخيرية:

- المرسوم الملكي رقم م/٤٨ وتاريخ ٢١ رمضان ١٤٢٥هـ
- عقد التأسيس الموقع
- النظام الأساسي
- اتفاقية تملك الأصول الموقعة
- موافقة هيئة السوق المالية على الاكتتاب
- اتفاقية حساب ضمان الوفاء

١١) الملاحق

١١-١ عقد التأسيس

عقد تأسيس " بنك البلاد"
((شركة مساهمة سعودية))

فيما بين كل من :

١- **السيد محمد إبراهيم محمد السبيعي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٣٥٤٢٦٢٢٨ وتاريخ ١٣٨٩/٠١/٠٢هـ صادرة من الرياض ومهنته تاجر ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب ٤٦٧ الرمز البريدي ١١٤١١ ,

٢- **السيد عبدالله إبراهيم محمد السبيعي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٨٩٣٦٣٣٦ وتاريخ ١٣٨٥/٠٩/٢٥هـ صادرة من مكة ومهنته تاجر ومقيم بمدينة جدة - ص.ب ٧٤٩ الرمز البريدي ٢١٤٢١ ,

٣- **السيد فهد عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٤٢٠٩٠٥١٢ وتاريخ ١٣٨٥/٠٥/٢٩هـ صادرة من الرياض ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة جدة - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

٤- **السيد محمد عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٣٧١٩٩٧٢٤ وتاريخ ١٣٩٨/٠٩/١٥هـ صادرة من الرياض ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

٥- **السيد سعد عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٣٨٦٤٠٢١٣ وتاريخ ١٣٩٣/٠٧/٣٠هـ صادرة من الرياض ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

٦- **السيد عبدالله عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٤٩٥٦٩٧٦٥ وتاريخ ١٣٩٣/٠٩/١٣هـ صادرة من الرياض ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

٧- **السيد سلطان عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٠٦٣٢٧٦٨ وتاريخ ١٣٩٣/٠٨/٠٤هـ ومهنته صادرة من الرياض ومهنته مهندس ومقيم بمدينة الدمام - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

٨- **السيد أحمد عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠١٣٥٩٨٣٣ وتاريخ ١٤٠٣/٠٤/١١هـ ومهنته صادرة من الرياض ومهنته تاجر ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

٩- **السيد خالد عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٣٣٥٤١٩٢٩ وتاريخ ١٣٩٩/٠٢/٠٢هـ صادرة من الرياض ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

١٠- **السيد سعود عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٣١٠٤٥٧٦٦ وتاريخ ١٤٠٣/١١/٢٠هـ صادرة من الرياض ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

١١- **السيد بدر عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٥٠٠٩٤٧٧٨ وتاريخ ١٤٢٣/٠٤/١٨هـ صادرة من الرياض ومهنته طالب ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

١٢- **السيدة سارة بنت صالح بن غيث** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٠٣١١٢٦٤ وتاريخ ١٤١٧/٠٦/٠١هـ صادرة من الرياض ومهنتها ربة بيت ومقيمة بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

١٣- **السيدة موضي صالح محمد بن خميس** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٦٢٢٢٩٤٥٣ وتاريخ ١٤٢٤/٠٤/٢٨هـ صادرة من الرياض ومهنتها ربة بيت ومقيمة بمدينة الرياض- ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

١٤- **السيدة الجوهرة عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠١٨٠٩٨٨٤ وتاريخ ١٤١٥/٠٩/٠٦هـ صادرة من الرياض ومهنتها ربة بيت ومقيمة بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١) .

١٥- **السيدة منابر عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٠٣١١٢٧٣ وتاريخ ١٤٢٤/٠٥/٠١هـ صادرة من الرياض ومهنتها ربة بيت ومقيمة بمدينة الرياض- ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

١٦- **السيدة فايزة عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٤٤٧٧١٧٤٧ وتاريخ ١٤١٧/٠٢/٢٣هـ صادرة من الرياض ومهنتها ربة بيت ومقيمة بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

١٧- **السيدة هند عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٤٦٨٥٣٧٦٦ وتاريخ ١٤٢٢/٠٥/٠١هـ صادرة من الرياض ومهنتها ربة بيت ومقيمة بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

١٨- **السيدة فهدة عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٨٥١٧٠٤٨٦ وتاريخ ١٤١٧/٠٦/٠١هـ صادرة من الرياض ومهنتها طالبة ومقيمة بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

١٩- **السيدة بدور عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٩١٥٠٦٦٥٧ وتاريخ ١٤١٧/٠٦/٠١هـ صادرة من الرياض ومهنتها طالبة ومقيمة بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

٢٠- **السيدة عهود عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٩١٥٠٦٦٦٥ وتاريخ ١٤١٧/٠٦/٠١هـ صادرة من الرياض ومهنتها طالبة ومقيمة بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

٢١- **السيدة الهنوف عبدالعزيز السليمان المقيرن** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٨٥١٧٠٤٨٦ وتاريخ ١٤١٧/٠٦/٠١هـ صادرة من الرياض ومهنتها طالبة ومقيمة بمدينة الرياض - ص.ب (٣٥) الرمز البريدي (١١٤١١).

٢٢- **السيد عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحول رقم ١٠٠١٦٨٥٢٦٠ وتاريخ ١٣٩٢/٠٩/٢٣هـ صادرة من خميس مشيط ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة جدة - ص.ب (٤٥١٤) الرمز البريدي (٢١٤١٢) .

٢٣- **السيد عبدالرحمن صالح عبدالعزيز الراجحي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحول رقم ١٠٢٤٧٦٤٦٦٢وتاريخ ١٣٨٥/٠٣/١٤هـ صادرة من الرياض ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة الدمام - ص.ب (١٢٧٤) الرمز البريدي (٣١٤٣١) .

٢٤-**السيد محمد صالح بن حمزة بن صالح الصيرفي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٣٠٥٠٨٦٠٨وتاريخ ١٣٧٩/٠٦/٢٩هـ صادرة من جدة ومهنته تاجر ومقيم بمدينة جدة - ص.ب ٢٧٩ الرمز البريدي ٢١٤٨ .

٢٥- **السيد يوسف عبدالوهاب محمد سعيد نعمة الله** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٥٧٨٠٦٧٢٩ وتاريخ ١٣٨١/٠٣/١٥هـ صادرة من جدة ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة جدة - ص.ب ٧٠٣٩ الرمز البريدي ٢١٤٦٢ .

٢٦- **السيدة تحية يوسف عبدالوهاب نعمة الله** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٦٠١٦٩٩٠وتاريخ ١٤١٨/١٠/٠٨هـ صادرة من جدة ومهنتها ربة منزل ومقيمة بمدينة جدة - ص.ب ٧٠٣٩ الرمز البريدي ٢١٤٦٢ .

٢٧- **السيد عبدالمحسن بن صالح العمري** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠١٠٧١٤٧٣٩ وتاريخ ١٣٨٦/٠٣/٢٥هـ صادرة من بريدة ومهنته رجل أعمال ومقيم بمدينة الرياض - ص.ب (٣٣٥٥) الرمز البريدي (١١٣٤١) .

٢٨- **السيد أحمد علي هزاع الغامدي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٧٠٢١٩٠٨١ وتاريخ ١٣٩٢/١٠/١٣هـ صادرة من جدة ومهنته تاجر ومقيم بمدينة جدة - ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

٢٩- **السيد عثمان علي هزاع الغامدي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠١٨٢٦٧٦٥ وتاريخ ١٤٢٤/٠١/٢٢هـ صادرة من جدة ومهنته تاجر ومقيم بمدينة جدة - ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

٣٠- **السيد صالح علي هزاع الغامدي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠١٤٧١٠٤٣ وتاريخ ١٣٩٦/١٠/١٢هـ صادرة من جدة ومهنته تاجر ومقيم بمدينة جدة - ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

٣١- **السيد هزاع سعيد علي هزاع** الغامدي سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٤٤١٠٩١٨٧ وتاريخ ١٤٠٢/٠٢/١٩هـ. صادرة من جدة ومهنته موظف أهلي ومقيم بمدينة جدة - ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

٣٢- **السيد علي سعيد علي هزاع الغامدي** سعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٢٦٦٤٣٨٩٨ وتاريخ ١٤٠٥/٠٢/١٧هـ صادرة من جدة ومهنته موظف أهلي ومقيم بمدينة جدة - ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

٣٣- **السيدة مشرفه سعيد هزاع الغامدي** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٧٩٤٥٤٠٣ وتاريخ ١٤١٣/٠٦/١٢هـ صادرة من بالجرشي ومهنتها ربة منزل ومقيمة بمدينة جدة - ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

٣٤- **السيدة صالحة سعيد علي هزاع الغامدي** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٧٩٤٥٤١١ وتاريخ ١٤١٣/٠٦/١٣هـ صادرة من بالجرشي ومهنتها ربة منزل ومقيمة بمدينة جدة - ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

٣٥- **السيدة رفعه سعيد علي هزاع الغامدي** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٧٩٤٥٤٢٩ وتاريخ

١٤١٣/٠٦/١٢هـ صادرة من بالجرشي ومهنتها ربة منزل ومقيمة بمدينة جدة – ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

٣٦- **السيدة هدى سعيد علي هزاع الغامدي** سعودية الجنسية بموجب بطاقة الأحوال رقم ١٠٠٧٩٤٥٤٤٥ وتاريخ ١٤١٣/٠٦/١٢هـ صادرة من بالجرشي ومهنتها ربة منزل ومقيمة بمدينة جدة – ص.ب ١٦٥ الرمز البريدي ٢١٤١١ .

اتفق الموقعون على هذا العقد وهم جميعاً كاملو الأهلية وبالحالة المعتبرة شرعاً على إنشاء شركة مساهمة سعودية بموجب أحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ وتعديلاته وطبقاً لأحكام النظام الأساسي المرفق بهذا العقد ووفقاً للشروط التالية:

مادة (١) : اسم الشركة : بنك البلاد - شركة مساهمة سعودية.

مادة (٢) : مركز الشركة : يكون المركز الرئيسي للشركة في مدينة الرياض. ويجوز نقله إلى أي جهة أخرى في المملكة العربية السعودية، بموجب قرار تصدره الجمعية العامة غير العادية، ويجوز لمجلس إدارة الشركة إنشاء فروع أو وكالات في داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها ، ويجوز له تعيين مراسلين في أي جهة في داخل المملكة أو خارجها حسبما يتطلبه نشاط الشركة أو يكون مفيداً له ، وذلك مع مراعاة الأنظمة واللوائح السارية في المملكة بهذا الخصوص.

مادة (٣) : أغراض الشركة :

تتمثل أغراض الشركة في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لما جاء في عقد تأسيس الشركة ووفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وكافة الأنظمة الأخرى النافذة في المملكة العربية السعودية واللوائح والقرارات والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بناء على اقتراح مؤسسة النقد العربي السعودي ، والتي تتفق مع طبيعة أعمال الشركة واللوائح النافذة في المملكة العربية السعودية. وتحقيقاً لهذه الأغراض ، تقوم الشركة بمزاولة العمليات المصرفية والاستثمارية لحسابها أو لحساب الغير ، داخل المملكة وخارجها ، وضمن الحدود الموضوعة ووفق الشروط المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بما فيها العمليات التالية :

أ- فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب ، بالعملة السعودية أو غيرها من العملات الأخرى.

ب- فتح حسابات الاستثمار وما شابهها بالعملة السعودية والعملات الأخرى ، بغرض الحصول على أرباح تشغيلها .

ج – إصدار وقبول والتعامل في الأوراق التجارية كالسندات الأذنية والكمبيالات والشيكات وقبول والتعامل بأوراق النقد والنقود المعدنية والعملات من كل نوع .

د – تقديم التمويل والتسهيلات بالريالات السعودية أو بعملات أخرى على أساس المشاركة بالربح والخسارة أو وفقاً لأي أسس أخرى .

هـ- التعامل بالأسهم وسندات المضاربة وفقاً للقواعد التي تنظم عمليات تداول أسهم الشركات.

و – فتح إعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان ، وكذلك منح التسهيلات المصرفية للاستيراد والتصدير والتجارة المحلية .

ز – حيازة وتملك وبيع والتعامل بالعملات الأجنبية والمسكوكات والمعادن الثمينة.

ح – تلقي النقود والمستندات والأشياء ذات القيمة كوديعة أو قرض أو لحفظها وإصدار الإيصالات المثبتة لذلك.

ط – فتح حسابات باسم الشركة لدى المصارف المحلية والأجنبية أو المؤسسات المالية الأخرى.

ي – إنشاء صناديق الإيداع (الخزائن) وإدارتها وتأجيرها.

ك – القيام بعمل الوكيل أو المراسل أو الممثل للمصارف المحلية والأجنبية .

ل – القيام بعمليات تحويل الأموال إلى داخل المملكة أو خارجها .
م – مزاولة عمل الوكيل لتحصيل الأموال والكمبيالات والسندات للأمر وأي وثائق أخرى في المملكة وخارجها .
ن – القيام بأي عمليات مصرفية أخرى غير محظورة بمقتضى أنظمة البنوك والنقد النافذة في المملكة .
س – إنشاء وتشغيل وإدارة المستودعات والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع ، وكذلك توفير التمويل بضمان هذه البضائع والسلع .
ع – تقديم الخدمات الاستشارية والنصح في مجال الاستثمار والقيام بعمل مدير لاستثمار الأموال أو وكيل أو ممثل مالي ، بالإضافة إلى المساهمة في إدارة شؤون أي شخص أو أشخاص طبيعيين اعتباريين والقيام بتنفيذ الوصايا وإدارة العقارات.
غ – القيام بتحصيل الأموال المستحقة لدى الغير وإعطاء مخالصة بها ، سواء داخل المملكة أو خارجها ، بالنيابة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري ، أو بصفتها أمينا عليها ، أو منفذا لوصية.
ص- إدارة وبيع واستغلال وحيازة والتعامل في أية أموال أو حقوق أو مصلحة في أي مال ، منقول أو ثابت ، قد يؤول إلى الشركة أو تتملكه أو يدخل في حوزتها استيفاء لكل أو بعض مطلوباتها أو ضماناً لأية قروض أو تسهيلات مقدمة منها أو قد تتعلق بأي طريقة أخرى بهذه المطالبة أو بهذا الضمان ، وذلك في الحدود المقررة في الأنظمة .

ق- تأسيس شركات تابعة أو المساهمة أو الاشتراك بأية طريقة في شركات أو هيئات ذات نشاط يدخل ضمن أغراض الشركة أو يكون مشابها أو متمماً لها أو يساعد على تحقيقها والإندماج فيها أو شراؤها ، وكل ذلك مع مراعاة أحكام الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية.
ر- الاقتراض أو الحصول على التمويل بأي طريقة تتناسب مع القواعد المحددة لعمل الشركة وإبرام العقود وتقديم الضمانات والكفالات والرهون المتعلقة بذلك ، سواء داخل المملكة أو خارجها .
ش- الإشراف على إدارة وحدات وأموال الاستثمار والإشتراك في أسواق رؤوس المال بهدف ترويج الأساليب الإسلامية في ميدان الاستثمار والتمويل .
ت- القيام بجميع الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها والتي يكون من شأنها أن تسهم في تقديم وتحقيق أهداف الشركة أو اتساع أعمالها.
ث- المشاركة في جميع النشاطات الاستثمارية المختلفة من تجارية وزراعية وصناعية وعقارية وغيرها.
خ- إبرام كافة الالتزامات التي تقدمها الشركة أو تقبلها مع مختلف المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة أو مع أي شخص آخر ، طبيعي أو معنوي ، سواء كان ذلك داخل المملكة أو خارجها .
ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه في مؤسسات أو شركات أو هيئات تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها أو تكون مكملة لها وأن تندرج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها.

مادة (٤) : مدة الشركة (٩٩) تسعة وتسعون سنة ميلادية – تبدأ من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس الشركة بموجب نظام الشركات ، ويجوز إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء المدة المذكورة بسنة واحدة على الأقل.

مادة (٥) : رأس مال الشركة (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة آلاف مليون ريال سعودي مقسم إلى (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) ستين مليون سهماً أسمياً متساوية القيمة كل منها (٥٠) خمسون ريال سعودي وتكون كلها أسهم عادية ونقدية ، ومتساوية فيما تخوله أو ترتبه من حقوق أو التزامات من كافة النواحي.

مادة (٦) : الإكتـتاب :

اكتتب المؤسسون في (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون نسهماً من أسهم رأس مال الشركة، ودفعوا كامل قيمة أسهمهم وذلك علي النحو التالي:

م.	الاسم	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	قيمة الأسهم المدفوعة
١	السيد/ محمد ابراهيم محمد السبيعى	٦٣٨٤٠٠٠	٥٠	٣١٩٢٠٠٠٠٠
٢	السيد/ عبدالله ابراهيم محمد السبيعي	٦٣٨٤٠٠٠	٥٠	٣١٩٢٠٠٠٠٠
٣	السيد/ فهد عبدالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٢	٥٠	١٧٢٨٤٦٠٠
٤	السيد/ محمد عبدالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٢	٥٠	١٧٢٨٤٦٠٠
٥	السيد/ سعد عبدالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٢	٥٠	١٧٢٨٤٦٠٠
٦	السيد/ عبدالله عبدالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٢	٥٠	١٧٢٨٤٦٠٠
٧	السيد/ سلطان عبدالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٤	٥٠	١٧٢٨٤٧٠٠
٨	السيد/ أحمد عبدالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٢	٥٠	١٧٢٨٤٦٠٠
٩	السيد/ خالد عبالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٤	٥٠	١٧٢٨٤٧٠٠
١٠	السيد/ سعود عبدالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٢	٥٠	١٧٢٨٤٦٠٠
١١	السيد/ بدر عبدالعزيز السليمان المقيرن	٣٤٥٦٩٢	٥٠	١٧٢٨٤٦٠٠
١٢	السيدة/ سارة بنت صالح بن غيث	٣٢١٠٠٠	٥٠	١٦٠٥٠٠٠٠
١٣	السيدة/ موضى صالح محمد بن خميس	٣٢١٠٠٠	٥٠	١٦٠٥٠٠٠٠
١٤	السيدة/ جوهرة عبدالعزيز السليمان المقيرن	١٧٢٨٤٦	٥٠	٨٦٤٢٣٠٠
١٥	السيدة/ منايز عبدالعزيز السليمان المقيرن	١٧٢٨٤٦	٥٠	٨٦٤٢٣٠٠
١٦	السيدة/ فايزه عبدالعزيز السليمان المقيرن	١٧٢٨٤٦	٥٠	٨٦٤٢٣٠٠
١٧	السيدة/ هند عبدالعزيز السليمان المقيرن	١٧٢٨٤٦	٥٠	٨٦٤٢٣٠٠
١٨	السيدة/ فهدة عبدالعزيز السليمان المقيرن	١٧٢٨٤٦	٥٠	٨٦٤٢٣٠٠
١٩	السيدة/ بدور عبدالعزيز السليمان المقيرن	١٧٢٨٤٦	٥٠	٨٦٤٢٣٠٠
٢٠	السيدة/ عهود عبدالعزيز السليمان المقيرن	١٧٢٨٤٦	٥٠	٨٦٤٢٣٠٠
٢١	السيدة/ الهنوف عبدالعزيز السليمان المقيرن	١٧٢٨٤٦	٥٠	٨٦٤٢٣٠٠
٢٢	السيد/ عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحى	٤٧٤٤٠٠٠	٥٠	٢٣٧٢٠٠٠٠٠
٢٣	السيد/ عبدالرحمن صالح عبدالرحمن الراجحى	٤٢٦٠٠٠٠	٥٠	٢١٣٠٠٠٠٠٠
٢٤	السيد/ محمد صالح بن حمزة بن صالح الصيرفي	١٨٢٢٠٠٠	٥٠	٩١١٠٠٠٠٠
٢٥	السيد/ يوسف عبدالوهاب محمد سعيد نعمة الله	٩٦٧٦٠٢	٥٠	٤٨٣٨٠٠٦٠
٢٦	السيدة/ تحية يوسف عبدالوهاب نعمة الله	٧٤٣٩٨	٥٠	٣٧١٩٩٤٠
٢٧	السيد/ عبدالمحسن بن صالح العمري	١١٦٠٠٠	٥٠	٥٨٠٠٠٠٠
٢٨	السيد/ أحمد على هزاع الغامدي	٢٨٠٠٠	٥٠	١٤٠٠٠٠٠
٢٩	السيد/ عثمان علي هزاع الغامدى	٢٨٠٠٠	٥٠	١٤٠٠٠٠٠
٣٠	السيد/ صالح علي هزاع الغامدي	٢٨٠٠٠	٥٠	١٤٠٠٠٠٠
٣١	السيد/ هزاع سعيد علي هزاع الغامدي	١٢٢٥٠	٥٠	٦١٢٥٠٠
٣٢	السيد/ على سعيد على هزاع الغامدى	٤٩٠٠	٥٠	٢٤٥٠٠٠
٣٣	السيدة/ مشرفه سعيد هزاع الغامدي	٣٥٠٠	٥٠	١٧٥٠٠٠
٣٤	السيدة/ صالحة سعيد على هزاع الغامدى	٢٤٥٠	٥٠	١٢٢٥٠٠
٣٥	السيدة/ رفعه سعيد على هزاع الغامدى	٢٤٥٠	٥٠	١٢٢٥٠٠
٣٦	السيدة/ هدى سعيد على هزاع الغامدي	٢٤٥٠	٥٠	١٢٢٥٠٠
	الإجمالي	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	--	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠

وقد أودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب البالغة (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف وخمسمائة مليون ريالاً سعودياً في أحد البنوك المحلية المعتمدة بموجب شهادات إيداع ، في حساب فتح باسم "بنك البلاد " شركة مساهمة سعودية ، تحت التأسيس طبقاً للشهادة الصادرة من البنك المذكور ، وتطرح الأسهم الباقية وعددها (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون سهما للاكتتاب العام من المواطنين السعوديين في خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة ، وتدفع قيمة كل سهم منها بأكملها عند الإكتتاب . ويودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب باسم الشركة تحت التأسيس لدى البنك أو البنوك المعينة لهذا الغرض .

في حالة زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها على عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ، يتم تخصيص الأسهم للمكتبتين بنسبة عدد ما اكتتبوا فيه ، ويكون لمجلس إدارة الشركة تقرير أفضلية خاصة لصغار المكتتبين بالإضافة إلى ما قد يقرره وزير التجارة والصناعة من أفضلية طبقاً للنظام.

في حالة عدم تغطية أي قدر من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام للمواطنين السعوديين خلال مهلة (٣٠) ثلاثين يوماً ، أو أية مدة لاحقة تقررها الشركة بموافقة من وزير التجارة والصناعة طبقاً لنظام الشركات ، تخصص الشركة الأسهم غير المكتتب فيها للمؤسسين بنسبة عدد الأسهم التي اكتتبوا فيها عند التأسيس مقابل تسديد قيمتها بالكامل نقداً ، وكذلك المصاريف .

مادة (٧) : إدارة الشركة :

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (١١) أحد عشر عضواً يعينهم المساهمون في الجمعية العامة العادية لمدة (٣) ثلاث سنوات. وإستثناء مما تقدم ، عين المؤسسون أول مجلس إدارة لمدة (٥) خمس سنوات .

المادة (٨) : يمثل رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب الشركة أمام كل السلطات المختصة وأمام القضاء وأمام الغير ويقوم الرئيس بكافة المهام الأخرى التي يعهد بها إليه المجلس.

المادة (٩) : السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية ، على أن السنة المالية الأولى للشركة إبتداءً من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس الشركة إلى اليوم الأخير من شهر ديسمبر من السنة التالية.

مادة (١٠) : يتعهد الموقعون على هذا العقد بالبدء في إجراءات إستصدار المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة وبالقرار الوزاري بإعلان تأسيس الشركة وقد فوض الشركاء كل من عبدالعزيز عبدالمحسن العساف وسعود عبدالمحسن العساف وعمرو بن محمد العمرو وخليف شلال العنزي في إنهاء الإجراءات النظامية اللازمة لتأسيس الشركة والمتابعة لدى الجهات المختصة والتوقيع نيابة عنهم فيما يختص في هذا الشأن.

مادة (١١) : تسري أحكام نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي فيما لم يرد به نص في هذا العقد .

المؤسسين

م.	الإسم	التوقيع
١	السيد / محمد إبراهيم محمد السبيعي	
٢	السيد / عبدالله إبراهيم محمد السبيعي	
٣	السيد / فهد عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٤	السيد / محمد عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٥	السيد / سعد عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٦	السيد / عبدالله عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٧	السيد / سلطان عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٨	السيد / أحمد عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٩	السيد / خالد عبدالعزيز السليمان المقيرن	
١٠	السيد / سعود عبدالعزيز السليمان المقيرن	
١١	السيد / بدر عبدالعزيز السليمان المقيرن	
١٢	السيدة / سارة بنت صالح بن غيث	
١٣	السيدة / موضي صالح محمد بن خميس	
١٤	السيدة / جوهرة عبدالعزيز السليمان المقيرن	
١٥	السيدة / منابر عبدالعزيز السليمان المقيرن	
١٦	السيدة / فايزه عبدالعزيز السليمان المقيرن	
١٧	السيدة / هند عبدالعزيز السليمان المقيرن	
١٨	السيدة / فهدة عبدالعزيز السليمان المقيرن	
١٩	السيدة / بدور عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٢٠	السيدة / عهود عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٢١	السيدة / الهنوف عبدالعزيز السليمان المقيرن	
٢٢	السيد / عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي	
٢٣	السيد / عبدالرحمن صالح عبدالرحمن الراجحي	
٢٤	السيد / محمد صالح بن حمزة بن صالح الصيرفي	
٢٥	السيد / يوسف عبدالوهاب محمد سعيد نعمة الله	
٢٦	السيدة / تحية يوسف عبدالوهاب نعمة الله	
٢٧	السيد / عبدالمحسن بن صالح العمري	
٢٨	السيد / أحمد على هزاع الغامدي	
٢٩	السيد / عثمان على هزاع الغامدي	
٣٠	السيد / صالح علي هزاع الغامدي	
٣١	السيد / هزاع سعيد على هزاع الغامدي	
٣٢	السيد / علي سعيد على هزاع الغامدي	
٣٣	السيدة / مشرفه سعيد هزاع الغامدي	
٣٤	السيدة / صالحة سعيد علي هزاع الغامدي	
٣٥	السيدة / رفعه سعيد علي هزاع الغامدي	
٣٦	السيدة / هدى سعيد علي هزاع الغامدي	

١١-٢ النظام الأساسي لبنك البلاد

النظام الأساسي
لبنك البلاد

شركة مساهمة سعودية

تأسيس الشركة
البـــاب الأول

المادة / ١ - التأسيس:

تأسست بموجب هذا النظام الأساسي بين المساهمين المعنيين شركة مساهمة سعودية، طبقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٦) وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ ونظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٥) وتاريخ ١٤٠٧/١٠/٢٦هـ، وكذلك الأنظمة الأخرى السارية في المملكة العربية السعودية ووفقاً للأحكام والشروط التالية:

المادة / ٢ - اسم الشركة:

اسم الشركة هو بنك البلاد شركة مساهمة سعودية ، ويشار إليها فيما بعد بـ " الشركة ".

المادة /٣ - غرض الشركة:

تتمثل أغراض الشركة في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وكافة الأنظمة الأخرى النافذة في المملكة العربية السعودية واللوائح والقرارات والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بناء على اقتراح مؤسسة النقد العربي السعودي ، والتي تتفق مع طبيعة أعمال الشركة واللوائح النافذة في المملكة العربية السعودية. وتحقيقاً لهذه الأغراض، تقوم الشركة بمزاولة العمليات المصرفية والاستثمارية لحسابها أو لحساب الغير ، داخل المملكة وخارجها، وضمن الحدود الموضوعة ووفق الشروط المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بما فيها العمليات التالية:

١) فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب ، بالعملة السعودية أو غيرها من العملات الأخرى.
٢) فتح حسابات الاستثمار وما شابهها بالعملة السعودية والعملات الأخرى ، بغرض الحصول على أرباح تشغيلها.
٣) إصدار وقبول والتعامل في الأوراق التجارية كالسندات الأذنية والكمبيالات والشيكات وقبول والتعامل بأوراق النقد والنقود المعدنية والعملات من كل نوع.
٤) تقديم التمويل والتسهيلات بالريالات السعودية أو بعملات أخرى على أساس المشاركة بالربح والخسارة أو وفقاً لأي أسس أخرى.
٥) التعامل بالأسهم وسندات المضاربة وفقاً للقواعد التي تنظم عمليات تداول أسهم الشركات.
٦) فتح إعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان ، وكذلك منح التسهيلات المصرفية للاستيراد والتصدير والتجارة المحلية.
٧) حيازة وتملك وبيع والتعامل بالعملات الأجنبية والمسكوكات والمعادن الثمينة.
٨) تلقي النقود والمستندات والأشياء ذات القيمة كوديعة أو قرض أو لحفظها وإصدار الإيصالات المثبتة لذلك.
٩) فتح حسابات باسم الشركة لدى المصارف المحلية والأجنبية أو المؤسسات المالية الأخرى.
١٠) إنشاء صناديق الإيداع (الخزائن) وإدارتها وتأجيرها.
١١) القيام بعمل الوكيل أو المراسل أو الممثل للمصارف المحلية والأجنبية.

١٢) القيام بعمليات تحويل الأموال إلى داخل المملكة أو خارجها.
١٣) مزاولة عمل الوكيل لتحصيل الأموال والكمبيالات والسندات للأمر وأي وثائق أخرى في المملكة وخارجها. ١٤) القيام بأي عمليات مصرفية أخرى غير محظورة بمقتضى أنظمة البنوك والنقد النافذة في المملكة.
١٥) إنشاء وتشغيل وإدارة المستودعات والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع ، وكذلك توفير التمويل بضمان هذه البضائع والسلع.
١٦) تقديم الخدمات الاستشارية والنصح في مجال الاستثمار والقيام بعمل مدير لاستثمار الأموال أو وكيل أو ممثل مالي ، بالإضافة إلى المساهمة في إدارة شؤون أي شخص أو أشخاص طبيعيين اعتباريين والقيام بتنفيذ الوصايا وإدارة العقارات.
١٧)القيام بتحصيل الأموال المستحقة لدى الغير وإعطاء مخالصة بها، سواء داخل المملكة أو خارجها ، بالنيابة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري، أو بصفتها أمينا عليها، أو منفذا لوصية.
١٨) إدارة وبيع واستغلال وحيازة والتعامل في أية أموال أو حقوق أو مصلحة في أي مال، منقول أو ثابت، قد يؤول إلى الشركة أو تتملكه أو يدخل في حوزتها استيفاء لكل أو بعض مطلوباتها أو ضماناً لأية قروض أو تسهيلات مقدمة منها أو قد تتعلق بأي طريقة أخرى بهذه المطالبة أو بهذا الضمان ، وذلك في الحدود المقررة في الأنظمة.
١٩) تأسيس شركات تابعة أو المساهمة أو الاشتراك بأية طريقة في شركات أو هيئات ذات نشاط يدخل ضمن أغراض الشركة أو يكون مشابها أو متمماً لها أو يساعد على تحقيقها والإندماج فيها أو شراؤها، وكل ذلك مع مراعاة أحكام الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية.
٢٠) الاقتراض أو الحصول على التمويل بأي طريقة تتناسب مع القواعد المحددة لعمل الشركة وإبرام العقود وتقديم الضمانات والكفالات والرهون المتعلقة بذلك، سواء داخل المملكة أو خارجها.
٢١) الإشراف على إدارة وحدات وأموال الاستثمار والإشتراك في أسواق رؤوس المال بهدف ترويج الأساليب الإسلامية في ميدان الاستثمار والتمويل.
٢٢) القيام بجميع الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها والتي يكون من شأنها أن تسهم في تقديم وتحقيق أهداف الشركة أو إتساع أعمالها.
٢٣) المشاركة في جميع النشاطات الاستثمارية المختلفة من تجارية وزراعية وصناعية وعقارية وغيرها.
٢٤) إبرام كافة الالتزامات التي تقدمها الشركة أو تقبلها مع مختلف المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة أو مع أي شخص آخر، طبيعي أو معنوي، سواء كان ذلك داخل المملكة أو خارجها.

المادة /٤:

يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة، أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها كما يجوز لها أن تتملك الأسهم أو الحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج أو تدمج فيها أو تشتريها.

المادة /٥ - مدة الشركة:

مدة الشركة (٩٩) تسعة وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس الشركة بموجب نظام الشركات، ويجوز دائماً إطالة هذه المدة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء المدة المذكورة بسنة واحدة على الأقل.

المادة /٦ - مركز الشركة:

يكون المركز الرئيسي للشركة في مدينة الرياض ويجوز نقله إلى أي جهة أخرى في المملكة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية، ويجوز لمجلس إدارة الشركة إنشاء فروع أو وكالات في المملكة وخارجها ، ويجوز له تعيين مراسلين في أي جهة في داخل المملكة أو خارجها حسبما يتطلبه نشاط الشركة أو يكون مفيداً له، وذلك مع مراعاة

الأنظمة واللوائح السارية في المملكة بهذا الخصوص.

الباب الثاني
رأس المال والأسهم

المادة /٧ - رأس المال:

رأس مال الشركة (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة آلاف مليون ريال سعودي مقسم إلى (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) ستين مليون سهما عادي متساوية القيمة، والقيمة الإسميه للسهم الواحد (٥٠) خمسون ريال سعودي مدفوعة بالكامل ترتب حقوقاً والتزامات متساوية لجميع المساهمين.

المادة /٨ - الاكتتاب:

إكتتب المؤسسون في (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون سهما من أسهم رأس مال الشركة ، ودفعوا قيمة أسهمهم بأكملها. وقد أودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب البالغة (١٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف وخمسمائة مليون ريالاً سعودياً في أحد البنوك المحلية المعتمدة، في حساب فتح باسم " بنك البلاد " شركة مساهمة سعودية، تحت التأسيس، طبقاً للشهادة الصادرة من البنك، وتطرح الأسهم الباقية وعددها (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون سهما للاكتتاب العام من المواطنين السعوديين في خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة ، وتدفع قيمة كل سهم منها بأكملها عند الإكتتاب. ويودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب باسم الشركة تحت التأسيس لدى البنك أو البنوك المعينة لهذا الغرض.

في حالة زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها على عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، يتم تخصيص الأسهم للمكتتبين بنسبة عدد ما اكتتبوا فيه، ويكون لمجلس إدارة الشركة تقرير أفضلية خاصة لصغار المكتتبين بالإضافة إلى ما قد يقرره وزير التجارة والصناعة من أفضلية طبقاً للنظام.

في حالة عدم تغطية أي قدر من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام للمواطنين السعوديين خلال مهلة (٣٠) ثلاثين يوماً، أو أية مدة لاحقة تقررها الشركة بموافقة من وزير التجارة والصناعة طبقاً لنظام الشركات، تخصص الشركة الأسهم غير المكتتب فيها للمؤسسين بنسبة عدد الأسهم التي أكتتبوا فيها عند التأسيس مقابل تسديد قيمتها بالكامل نقداً، وكذلك المصاريف.

المادة / ٩ - الأسهم:

أ- تكون الأسهم اسمية، ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الإسمية وإنما يجوز أن تصدر بأعلى من هذا القيمة وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي النظامي ولو بلغ حده الأقصى.

ب- والسهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة، وفي حالة تملكه أشخاص عديديون وجب عليهم إختيار أحدهم لينوب عنهم في إستعمال الحقوق المختصة بالسهم، ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الإلتزامات المترتبة على ملكية السهم.

المادة / ١٠ - تداول الأسهم:

الأسهم قابلة للتداول بعد إصدار شهاداتها وإستثناء من ذلك لا يجوز تداول الأسهم النقدية التي يكتتب بها المؤسسون قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن ثلاثة سنوات متتالية من تاريخ تأسيس الشركة ولا تقل كل منها عن إثني عشر شهراً ويؤشر على شهادات الأسهم بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة ومدة التي يمتنع فيها تداولها.

ومع ذلك يجوز خلال فترة الحظر نقل ملكية الأسهم التي أكتتب فيها المؤسسون وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس أخر أو إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة لتقديمها كضمان للإدارة أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير.

المادة / ١١ - طريقة التداول:

يتم تداول الأسهم بالقيد في سجل المساهمين الذي تعده الشركة، والذي يتضمن أسماء المساهمين وجنسياتهم ومحل إقامتهم ومهنهم وأرقام الأسهم والقدر المدفوع منها، ويؤشر بهذا القيد على شهادات الأسهم. ولا يعتد بنقل ملكية السهم في مواجهة الشركة أو الغير إلا من تاريخ القيد في السجل المذكور أو استكمال إجراءات نقل الملكية عن طريق نظام الآلي لمعلومات الأسهم، ويفيد الاكتتاب في الأسهم وتملكها قبول مساهم لنظام الشركة وإلتزامه بالقرارات التي تصدر من جمعيات المساهمين وفقاً لأحكام هذا النظام سواء كان حاضراً أو غائباً وسواء كان موافقاً على هذه القرارات أو مخالف لها.

المادة / ١٢ - شهادات الأسهم:

تصدر الشركة شهادات الأسهم بحيث تكون ذات أرقام متسلسلة وموقعاً عليها من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يفوضه من أعضاء المجلس وتختم بخاتم الشركة ويتضمن السهم على الأخص رقم وتاريخ المرسوم الملكي الصادر بالترخيص بتأسيس الشركة ورقم وتاريخ القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وقيمة السهم الإسمية، والمبلغ المدفوع منها وغرض الشركة باختصار ومركزها الرئيسي ومدتها ويجوز أن يكون للأسهم كوبونات ذات أرقام مسلسلة ومشتملة على رقم السهم المرفقة به.

المادة /١٣ - حجز الأسهم:

إذا تخلف المساهم عن دفع قيمة السهم في المواعيد المعينة لذلك جاز لمجلس الإدارة بعد إنذار المساهم بخطاب مسجل على عنوانه المثبت في سجل المساهمين بيع السهم في مزاد علني ومع ذلك يجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافاً إليها المصروفات التي أنفقتها الشركة، وتستوفي الشركة من حصيلة البيع المبالغ المستحقة لها وترد الباقي لصاحب السهم، فإذا لم تف حصيلة البيع هذه المبالغ جاز للشركة أن تستوفي الباقي من جميع أموال المساهم وتلغي الشركة السهم الذي بيع وتعطي المشتري سهماً جديداً يحمل رقم السهم الملغي وتؤشر بذلك في سجل المساهمين.

المادة / ١٤ - زيادة رأس المال:

للجمعية العامة غير العادية بعد التثبت من الجدوى الاقتصادية وبعد موافقة الجهات المختصة أن تقرر زيادة رأسمال الشركة مرة أو عدة مرات بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية التي للأسهم الأصلية بشرط أن يكون رأس المال الأصلي قد دفع بأكمله وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات ويعين القرار طريقة زيادة رأس المال ويكون للمساهمين أولوية الاكتتاب بالأسهم الجديدة النقدية ويعلن هؤلاء بأولويتهم بالنشر في جريدة يومية عن قرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب، ويبدي كل مساهم رغبته في إستعمال رغبته في استعمال حقه في الأولوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر المشار إليه.

وتوزع تلك الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية بشرط ألا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية على إلا يجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويطرح ما يتبقي من الأسهم للإكتتاب العام.

المادة / ١٥ - تخفيض رأس المال:

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءاً على مبررات مقبولة وبعد موافقة وزير التجارة تخفيض رأسمال الشركة إذا ما زاد عن حاجتها أو إذا منيت الشركة بخسائر ولا يصدر القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة، وأثر التخفيض في هذه الالتزامات وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات، ويبين القرار طريقة التخفيض وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء إعتراضاتهم عليه خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في

البلد الذي يقع فيه المركز الرئيسي للشركة، فإذا إعترض أحدهم وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

الباب الثالث
مجلس الإدارة

المادة /١٦- الإدارة:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (١١) أحد عشر عضواً يعينهم المساهمون في الجمعية العامة العادية لمدة (٣) ثلاث سنوات. ويجوز دائماً إعادة تعيين من أنتهت مدة عضويته من الأعضاء. وإستثناء مما تقدم، تعّين الجمعية التأسيسية أول مجلس إدارة لمدة (٥) خمس سنوات.

المادة / ١٧- عضو مجلس الإدارة:

يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال. وتودع هذه الأسهم، خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تعيين العضو لدى أحد المصارف التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض. وتخصص هذه الأسهم لضمان مسؤولية عضو مجلس الإدارة، وتظل غير قابلة للتداول إلى أن تنقضي المدة المحددة لسماع دعوى المسؤولية المنصوص عليها في نظام الشركات في المادة (٧٦) أو إلى أن يفصل في هذه الدعوى . وإذا لم يقدم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان في الموعد المحدد لذلك ، بطلت عضويته.

المادة /١٨- انتهاء العضوية:

أ- تنتهي عضوية المجلس:

١- بانتهاء مدتها

٢- باستقالة العضو أو وفاته

٣- إذا أصبح غير صالح للعضوية وفقاً لأحكام أي نظام نافذ في المملكة العربية السعودية.

٤- بعزله بقرار من الجمعية العامة يصدر بأغلبية مساهمين يملكون (٣/٢) الثلثين على الأقل من عدد الأسهم الحاضرة أو الممثلة إذا لم يكن العزل بطلب من مجلس الإدارة بأغلبية من المساهمين يملكون الأغلبية العادية من الأسهم الحاضرة أو الممثلة ، إذا كان العزل بناء على طلب مجلس الإدارة.

٥- إذا أصبحت قواه العقلية غير سليمة.

٦- إذا حكم بإدانته في جريمة غش أو مخلة بالأمانة أو ماسة بالشرف.

٧- إذا حكم بإفلاسه أو أجرى ترتيبات أو صلحا مع دائنيه.

ب- إذا شغر مركز في أعضاء مجلس الإدارة وهبط عددهم إلى أقل من ٧ أعضاء وجبت دعوة الجمعية العامة العادية في أقرب وقت ممكن لتعيين العدد اللازم من الأعضاء، ويكمل الأعضاء الجدد مدة أسلافهم. وفي غير هذه الحالة يقوم مجلس الإدارة بملء المركز الشاغر ويعرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية التالية لإقراره، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه. أما إذا حدث الشغور في مجلس الإدارة الأول المعين لمدة خمس سنوات، يملأ المركز الشاغر للفترة الباقية من المدة المذكورة بواسطة مجلس الإدارة، بموافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي، ويكون قرار التعيين في هذه الحالة خاضعاً لموافقة أول جمعية عامة تلي هذا التعيين.

المادة / ١٩ - الصلاحيات:

بدون الإخلال بالسلطات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة أعمال الشركة والإشراف على شؤونها. وللمجلس، في سبيل القيام بواجباته، مباشرة كافة السلطات والقيام بكافة الأعمال والتصرفات التي يحق للشركة إجراؤها بموجب هذا النظام الأساسي ، أو عقد التأسيس شريطة أن لا يكون النظام الأساسي قد نص صراحة على جعل هذه الأعمال من ضمن صلاحيات الجمعية العامة. ويتمتع مجلس الإدارة بصلاحية إبرام التزامات مالية لآجال تزيد مدتها على (٣) ثلاث سنوات والقيام ببيع العقار أو رهنه، وإبراء ذمة مديني

الشركة من التزاماتهم وعقد الصلح واللجوء إلى القضاء وقبول التحكيم، وتأسيس شركات أو هيئات والمشاركة وتملك الحصص أو الأسهم في شركات أو مؤسسات أخرى والإشراف عليها أو إداراتها.

ويحق لمجلس الإدارة أن يعهد بأي من سلطاته إلى رئيسه و/أو إلى العضو المنتدب أو أي عضو في مجلس الإدارة أو إلى أي لجنة مكونة من أعضاء في المجلس أو إلى أي من الموظفين المفوضين أو العاملين في الشركة. ويحق للمجلس أيضاً، من وقت لآخر، أن يفوض أي شخص بسلطة أو سلطات محددة للمدة التي يراها المجلس مناسبة. ومع ذلك لا يحق لمجلس الإدارة التبرع بشيء من أموال الشركة إلا في الحدود المقررة في الأنظمة واللوائح النافذة في المملكة.

المادة / ٢٠ - اللجنة التنفيذية:

يشكل مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تنفيذية ، ومع مراعاة التعليمات والقيود التي يصدرها مجلس الإدارة من وقت لآخر ، فإنه يحق للجنة أن تمارس جميع السلطات التي يخولها إياها مجلس الإدارة . ولا يحق للجنة التنفيذية تعديل أي قرارات يصدرها المجلس أو أية قواعد أو أنظمة يصدرها.

تؤلف اللجنة التنفيذية من (٥) خمسة أعضاء بما فيهم رئيسها ، ويتولى رئاسة اللجنة رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب.

لا يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً إلا إذا حضره (٣) ثلاثة أعضاء على الأقل وبشرط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين شخصياً عن (٣) ثلاثة ، ويحق لعضو اللجنة التنفيذية أن ينيب عنه عضوا آخر في الحضور والتصويت في اجتمعات اللجنة التنفيذية ، على أنه لا يجوز للعضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في اللجنة التنفيذية .

تصدر اللجنة التنفيذية قراراتها بالأغلبية ، فإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً.

تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بحيث لا يقل عدد الجلسات في السنة عن (٨) ثمان جلسات أو كلما دعاها رئيسها للاجتماع.

تثبت مداولات اللجنة وقراراتها في محاضر موقعة من رئيس اللجنة وأمين السر ، وتوزع على كل أعضاء مجلس الإدارة أثناء الاجتماع التالي لمجلس الإدارة. وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيسها أمين السر.

المادة /٢١- المكافآت:

أ – تكون مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مبلغ (٢٠٠,٠٠٠) مئتان ألف ريال سعودي سنوياً ، ويدفع لكل عضو بالإضافة إلى ذلك بدل حضور قدره (٣,٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عن كل اجتماع يحضره من اجتماعات المجلس و(٥٠٠٠) خمسة آلاف ريال عن كل اجتماع يحضره من اجتماعات اللجنة التنفيذية، على أن لا يزيد ما يصرف لأعضاء مجلس الإدارة عن (٥٪) خمسة بالمائة من الأرباح الصافية وبما لا يزيد عن (٢٠٠,٠٠٠) مائتان ألف ريال سنوياً لكل عضو مجلس إدارة كمكافأة.

ولا يجوز تعديل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

ب – يشمل تقرير مجلس الإدارة السنوي إلى الجمعية العامة بياناً شاملاً بكل ما حصل عليه الأعضاء من مبالغ خلال سنة الشركة المالية من مكافأة وبدل حضور ومصروفات نثرية، وكذلك المزايا النقدية أو العينية. كما يشتمل التقرير المذكور على بيان المبالغ التي حصل عليها أعضاء المجلس بوصفهم موظفين مخولين في الشركة أو عاملين بها، أو ما قبضوه مقابل خدمات فنية أو إدارية أو استشارية.

المادة / ٢٢ - رئيس المجلس:

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً ويجوز أن يجمع عضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب.

ويختص رئيس المجلس بترأس اجتماعات مجلس الإدارة وكذلك اجتماعات الجمعية العامة ويمثل الشركة أمام كل السلطات المختصة وأمام القضاء وأمام الغير ويقوم الرئيس بكافة المهام الأخرى التي يعهد بها إليه المجلس.

ويمثل رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء ولأي منهما حق التوقيع على عقود تأسيس الشركات التي تشترك فيها وغيرها من العقود والصكوك والإفراغات أمام كاتب العدل وأمام الجهات الرسمية.

كما يختص العضو المنتدب بتنفيذ سياسات الشركة التي يحددها مجلس الإدارة ويقوم بالإشراف العام على عمليات الشركة وهو المسؤول التنفيذي للشركة، ولمجلس الإدارة أن يعهد ويستند إلى عضو المنتدب أي صلاحية يمارسها المجلس وذلك طبقاً لأحكام وشروط وقيود يرى المجلس أنها مناسبة، كما يحق لمجلس الإدارة، من وقت لآخر، أن يلغي أو يسحب أو يغير جميع أو أي من هذه الصلاحيات.

و يجب تعيين العضو المنتدب الذي يعينه مجلس الادارة الاول بموافقة مسبقة من مؤسسة النقد السعودي. تنتهي عضوية العضو المنتدب تلقائيا اذا توقف لسبب من الاسباب عن ممارسة مهامه.

ويعين مجلس الإدارة سكرتيراً من بين أعضائه أو من غيرهم ويختص إثبات مداولات المجلس وقراراته وتدوينها في السجل الخاص وكذلك حفظ هذا السجل وتحدد مكافأته بقرار من مجلس الإدارة.

ولا تزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب والسكرتير عضو مجلس الإدارة عن مدة عضوية كل منهم في المجلس ويجوز دائماً إعادة معينة.

المادة /٢٣ - الاجتماعات:

يجتمع المجلس مرتين سنوياً على الأقل بدعوة من رئيسه وتكون الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال. ويجب على رئيس المجلس أن يدعو إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك إثنان من الأعضاء. توجه الدعوة لكل عضو بالبريد المسجل قبل الموعد المحدد للاجتماع بأسبوعين على الأقل.

المادة /٢٤ : نصاب الاجتماعات:

لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أو تمثل فيه سبعة أعضاء على الأقل، ويشرط إلا يقل عدد الأعضاء الحاضرين شخصياً عن ستة أعضاء وفي حالة إنابة عضو مجلس الإدارة عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس يتعين أن تكون الإنابة طبقاً للضوابط الآتية:

١. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في حضور ذات الاجتماع.

١. أن تكون الإنابة ثابتة بالكتابة.

١. لا يجوز للنائب التصويت على القرارات التي يحظر النظام على المنيب التصويت بشأنها.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين أو الممثلين، فإذا تساوت الأصوات يكون صوت رئيس المجلس مرجحاً.

المادة /٢٥: قرارات المجلس:

تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس والسكرتير وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس والسكرتير وذلك بعد توقيع جميع الأعضاء الحاضرين أو الممثلين على إحدى نسخ المحضر.

الباب الرابع
جمعيات المساهمين

المادة /٢٦:

الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين، وتعقد في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة. لكل مكتتب أياً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية التأسيسية بطريق الأصالة أو نيابة عن غيره من المكتتبين ولكل مساهم حائز لـ (٢٠) عشرين سهماً حق حضور الجمعية العامة وللمساهم أن يوكل عنه مساهماً أخر من غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة.

المادة / ٢٧ - اختصاص الجمعية التأسيسية:

تعقد الجمعية التأسيسية بدعوة من المؤسسين طبقاً لنظام الشركات، وتختص بالأمور التالية:

١. التحقق من الإكتتاب بكل رأس المال ومن الوفاء طبقاً لأحكام نظام الشركات بالحد الأدنى من رأس المال وبالقدر المستحق من قيمة الأسهم.

٢. وضع النصوص النهائية لنظام الشركة ولكن لا يجوز لها إدخال تعديلات جوهرية على النظام المعروض عليها إلا بموافقة جميع المكتتبين الممثلين فيها.

٣. تعيين اول مجلس ادارة للشركة.

٤. تعيين مراقبي حسابات للشركة وتحديد أتعابهما.

٥. المداولة في تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي إقتضاها التأسيس.

ويشترط لصحة إنعقادها حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال على الأقل ولكل مكتتب في اجتماعاتها صوت عن كل سهم إكتتب به أو يمثله.

المادة / ٢٨ - الجمعية العامة العادية:

فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية ، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة وتعقد مرة على الأقل في السنة خلال الأشهر الستة التالية لإنتهاء السنة المالية للشركة وتعقد جمعيات عادية أخرى للإجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة / ٢٩ - الجمعية غير العادية:

مع مراعاة ما يقضي به نظام مراقبة البنوك والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة بإستثناء الأحكام المحظور عليها تعديلها نظاماً.

ولها أن تصدر قرارات في الأمور الداخلة في اختصاص الجمعية العامة العادية وذلك بنفس الشروط والأوضاع المقررة للجمعية الأخيرة.

المادة / ٣٠ - انعقاد الجمعيات العامة للمساهمين:

تعقد الجمعيات العامة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إذا طلب ذلك مراقبا الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل (٥٪) خمسة بالمائة من رأس مال الشركة على الأقل. وتنشر الدعوة لإنعقاد الجمعية العامة في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة قبل الميعاد المحدد للإنعقاد بخمسة وعشرين يوماً على الأقل وتشتمل الدعوة على جدول الأعمال وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة خلال المدة المحددة للنشر.

المادة / ٣١ - طريقة الحضور:

يحرر عند إنعقاد الجمعية كشف بأسماء المساهمين الحاضرين والممثلين ومحال إقامتهم مع بيان عدد الأسهم التي في حيازتهم بالإصالة أو الوكالة وعدد الأصوات المخصصة لها ويكون لكل ذي مصلحة الإطلاع على هذا الكشف.

المادة / ٣٢ - نصاب الجمعيات العادية:

لا يكون إجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، توجه الدعوة لإجتماع ثان يعقد خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ الإجتماع الأول. وتعلن هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٠). ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

المادة / ٣٣ - نصاب الجمعيات غير العادية:

يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال الشركة على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، توجه الدعوة لإجتماع ثان يعقد خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ

الإجتماع الأول. وتعلن هذه الدعوى بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٠). ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل (٤/١) ربع رأس المال على الأقل.

المادة / ٣٤ - التمثيل:

لكل مساهم صوت واحد عن كل سهم واحد يمثله في الجمعيات العامة ، ومع ذلك لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بإبراء ذمتهم من إدارتهم أو بأعطائهم التراخيص الواجبة للقيام ببعض الأعمال التي تشتمل على مصلحة ذاتية أو لتجديد هذه التراخيص ، وبشكل عام على كل موضوع آخر ينص نظام الشركات على امتناعهم عن الاشتراك في التصويت فيه.

المادة / ٣٥ - القـــرارات:

تصدر القرارات في الجمعية التأسيسية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها.

وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

كما تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم (٣/٢) الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها أو بإدماج الشركة في شركة أو في مؤسسة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم (٤/٣) الممثلة في الاجتماع.

المادة / ٣٦ - جدول الأعمـال:

لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعيات، وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، ويجب مجلس الإدارة أو مراقبا الحسابات على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤالة غير مقنع، إحتكم إلى الجمعية العامة ، ويكون قرارها في هذا الشأن نافذاً.

المادة / ٣٧ - رئاسة الجمعيات:

يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو رئيس مؤقت بين أعضاء مجلس الإدارة في حالة غياب رئيس المجلس ويعين الرئيس سكرتيراً للاجتماع وجامعاً للأصوات/ ويحرر بإجتماع الجمعية محضر يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم في حيازتهم بالإصالة أو الوكالة وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات التي إتخذت وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع، وتدون المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامع الأصوات.

الباب الخامس
مراقب الحسابات

المادة / ٣٨ - التعيين:

يكون للشركة مراقبان للحسابات من بين المراقبين المصرح لهم بالعمل في المملكة تعينهما الجمعية العامة سنوياً وتحدد مكافأتهما ويجوز لها إعادة تعيينهما.

المادة / ٣٩ - الإطلاع:

لمراقب الحسابات في كل وقت حق الإطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق وله أن يطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله أيضاً أن يحقق موجودات الشركة وإلتزاماتها.

وعلى مراقب الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة السنوية تقريراً يضمنه موقف الشركة من تمكينه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها، وما يكون قد كشفه من مخالفات لأحكام نظام الشركات أو أحكام هذه النظام ورأيه في مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع.

الباب السادس
حسابات الشركة وتوزيع الأرباح

المادة / ٤٠ - السنة المالية:

تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية، على أن السنة المالية الأولى للشركة تبدأ من تاريخ القرار الصادر بإعلان تأسيس الشركة وحتى نهاية شهر ديسمبر من العام التالي.

المادة / ٤١ - الميزانية السنوية وتقرير مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية جردا لقيمة أصول الشركة وخصومها في التاريخ المذكور، كما يعد ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية ويتضمن هذا التقرير الطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية، وذلك قبل إنعقاد الجمعية العامة بـ (٦٠) ستين يوماً على الأقل. ويضع مجلس الإدارة هذه الوثائق تحت تصرف مراقبي الحسابات قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية العامة بـ (٥٥) خمسة وخمسين يوماً على الأقل.

يوقع رئيس مجلس الإدارة الوثائق المذكورة ، وتودع في المركز الرئيسي للشركة تحت تصرف المساهمين قبل موعد إنعقاد الجمعية العامة بـ (٢٥) خمسة وعشرين يوماً على الأقل. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر في صحيفة توزع في المركز الرئيسي للشركة، الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة ، والنص الكامل لتقرير مراقبي الحسابات، وأن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى الإدارة العامة للشركات قبل تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بـ (٢٥) خمسة وعشرين يوماً على الأقل.

المادة / ٤٢ - توزيع الأرباح:

توزع أرباح الشركة السنوية الصافية التي تحددها بعد خصم كل المصروفات العامة والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على النحو التالي:

١- تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين ، وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.

٢- يرحل ما لا يقل عن (١٠٪) عشرة بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

٣- يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة مبلغ لا يقل عن (٥٪) خمسة بالمائة من راس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما إقترحه مجلس الإدارة.

٤- يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (٣، ٢، ١) على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة، وتقرره الجمعية العامة.

المادة / ٤٣ - دفع أرباح حصص المساهمين:

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة، وفقاً للتعليمات التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة.

الباب السابع
المنازعات

المادة / ٤٤ - دعوى المسؤولية:

لكل مساهم الحق في أن يرفع دعوى المسؤولية نيابة عن الشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي وقع منهم إلحاق ضرر خاص به، بشرط أن يكون حق الشركة في رفع هذه الدعوى ما زال قائماً. ويجب على المساهم إخطار الشركة بعزمه على رفع الدعوى.

الباب الثامن
حل الشركة وتصفيتها

المادة / ٤٥ - خسائر الشركة:

إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع رأس المال وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في إستمرار الشركة أو حلها قبل أجلها المعين بالمادة (٥) من هذا النظام وينشر قرار الجمعية في جميع الأحوال في الجريدة الرسمية.

المادة / ٤٦ : حل الشركة وتصفيتها:

عند إنتهاء الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تقرر الجمعية العامة غير العادية بناءاً على إقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفي أو أكثر وتحدد صلاحيتهم وأتعابهم وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بإنقضاء الشركة، ومع ذلك يستمر مجلس الإدارة قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي وتبقي لأجهزة الشركة إختصاصاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع إختصاصات المصفين.

الباب التاسع
أحكام ختامية

المادة / ٤٧ - ختم الشركة:

يعد مجلس الإدارة خاتما للشركة تختم به الوثائق التي يرى مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو العضو المنتدب ضرورة أو أن من المفيد ختمها به.

المادة / ٤٨ - نظام الشركات:

تطبق أحكام نظام الشركات على كل ما لم يرد ذكره في هذا النظام الأساسي.

المادة / ٤٩ - إيداع النظام الأساسي:

يودع هذا النظام الأساسي وينشر طبقاً لأحكام نظام الشركات وتراعى أحكام نظام مراقبة البنوك مع القرارات والقواعد التنظيمية التي تصدر بقرار من وزير المالية والتي تتفق مع طبيعة الأعمال البنكية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

١٢) قائمة المصطلحات

الأسهم	٣٠ مليون سهم عادي ببنك البلاد القيمة الأسمية لكل منها ٥٠ ريال سعودي
الإدارة	إدارة بنك البلاد
الاكتتاب	عرض بيع ما يصل إلى ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم في بنك البلاد
إنجاز	شركة يوسف عبدالواحد نعمة الله
البنك	بنك البلاد (تحت التأسيس)
الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودي
الخطة	خطة الحل الانتقالي
سعر الاكتتاب	٥٠ ريال سعودي – وهو سعر كل سهم من أسهم بنك البلاد
الفترة الانتقالية	الفترة الانتقالية التي تبدأ بعد صدور المرسوم الملكي وتنتهي بانتهاء مشاريع تأسيس بنك البلاد.
المرسوم الملكي	المرسوم الملكي رقم م/٤٨ وتاريخ ٢١ رمضان ١٤٢٥هـ القاضي بالترخيص لبنك البلاد
المساهمون المؤسسون	محمد وعبدالله السبيعي وشركاهم للصرافة؛ ورثة عبدالعزيز بن سليمان المقيرن؛ مؤسسة الراجحي التجارية للصيرفة؛ مؤسسة الراجحي التجارية؛ مؤسسة محمد صالح صيرفي؛ شركة يوسف عبدالوهاب نعمة الله؛ مؤسسة عبدالمحسن صالح العمري؛ علي هزاع وشركاه للتجارة والصرفة.
المستشار المالي	بنك الخليج الدولي
نشرة الإصدار	وثيقة الاكتتاب هذه
الهيئة	هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية